منتدى التفكير العربي

الفلسطينيون ومواجهة مشاريع التصفية

أوراق عمل تبحث في سبل التصدي لصفقة القرن وسؤال السلطة: الحل أم تغيير الوظيفة؟

تأليف:

محمد أمين

معين الطاهر

محمد عايش

عاطف الشاعر

طارق نعيمات

تحرير:

محمد أمين

الطبعة الأولى

لندن - 2021

منتدى التفكير العربي - لندن

الفلسطينيون ومواجهة مشاريع التصفية

أوراق عمل تبحث في سبل التصدي لصفقة القرن وسؤال السلطة: الحل أم تغيير الوظيفة؟

تأليف

محمد أمين — معين الطاهر

محمد عايش — عاطف الشاعر

طارق نعيمات

تحرير

محمد أمين

الطبعة الأولى

لندن - ٢٠٢١

الناشـــر

منتدى التفكير العربي
ARAB THINKING FORUM

الطبعة الأولى
2021

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز إعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه إلا
بإذن خطي مسبق من «منتدى التفكير العربي»

منتـــدى التفكـير العربـي
Arab Thinking Forum

www.arabtf.uk
arabthinking2020@gmail.com
London, United Kingdom

الفهرس

مقدمة.....7

الفصل الأول : (أ. محمد أمين)

السلطة الفلسطينية بين الحل وتغيير الوظيفة.....11

تمهيد.....13

مسار المفاوضات 14

أربعة أسباب تجعل مشاريع التصفية الجديدة والتطبيع بالغة الخطورة.....15

مدخل تاريخي.....19

المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية 19

مسار أوسلو.....19

صفقة القرن 20

أهم بنود الصفقة 21

اعتراف بفشل أوسلو دون التحلل من استحقاقاتها أو تبني بديل واضح 22

خطوات نحو تغيير الوظيفة 25

بين الحل وتغيير الوظيفة 26

مواقف وأفكار من الطيف السياسي الفلسطيني 28

تغيير الوظيفة كأقل الخيارات ضرراً.....30

إحياء منظمة التحرير وإعادة بنائها.....32

«الخصم هو نظام الأبارتهايد» 34

ما هي نتيجة النضال ضد نظام الأبارتهايد العنصري؟ 34

مآلات أوسلو انطلاقاً من فهم المسيري لطبيعة المشروع الصهيوني.....35

سمات المشروع الصهيوني 36

المصادر والمراجع: 39

الفصل الثاني: (أ. معين الطاهر)

مواجهة قرار الضم والإجابة عن سؤال: ما العمل في المشروع الوطني الفلسطيني؟ ..41

مقدمة.....43

في توصيف صفقة القرن وخطة الضم الصهيوني 44

تأجيل الضم القانوني 47
مفهوم الضم 49
خلاف في تقويم المسار الفلسطيني..... 51
مستقبل السلطة الفلسطينية..... 57
السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير..... 60
بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين..... 63
نحو مشروع وطني فلسطيني 65
سمات المشروع الوطني..... 67
أين هي الحلقة المركزية في الاستراتيجية الفلسطينية؟..... 68
لماذا النضال ضدّ نظام الأبارتهايد الصهيوني يشكّل الحلقة المركزية في النضال الفلسطيني؟ 70
تأصيل فلسطيني لمفهوم الأبارتهايد الصهيوني 72

الفصل الثالث: (أ. محمد عايش)

مستقبل القضية الفلسطينية بعد انتهاء حقبة ترامب..... 75
تمهيد..... 77
سياسة ترامب تجاه الفلسطينيين..... 79
خيارات الفلسطينيين: هل حل السلطة ممكن؟ 83
تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية..... 86
مستقبل القضية الفلسطينية في ظل بايدن 88
المصادر والمراجع: 92

الفصل الرابع: (د. عاطف الشاعر)

ثقافة صفقة القرن وسبل التعامل معها..... 93

الفصل الخامس: (أ. طارق نعيمات)

الأردن والمتغيرات في المنطقة فيما يخص القضية الفلسطينية 101
تحديات تواجه الأردن 104
أزمة اقتصادية وتعثر مسار الإصلاح السياسي..... 104
سباق إقليمي نحو التطبيع..... 106

ميدان لتصدير المشكلة الديمغرافية.....107
أوراق أردنية لمواجهة الصفقة.....109

الملاحق

الفصائل الفلسطينية ومستقبل السلطة والإجابة على سؤال ما العمل؟ 114

الملحق رقم (١) : خلاصة طرح الدكتور صائب عريقات
الخيار الفلسطيني في مواجهة الخيار الأمريكي/الإسرائيلي للضم،.....115

الملحق رقم (٢): خلاصة طرح السيد خالد مشعل
سبل مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم 132

الملحق رقم (٣)خلاصة طرح د. شفيق الغبرا
فلسطين وسؤال السلطة: الحل أم تغيير الوظيفة؟.....139

مقدمة

في هذا الكتاب الذي يقدمه منتدى التفكير للقارئ العربي، ولكل المتضامنين العرب والأجانب وأصدقاء الشعب الفلسطيني والمؤمنين بقضيته العادلة، ونضاله المشروع لانتزاع حريته وإنهاء نظام الفصل العنصري الذي يضطهده؛ يقدم المنتدى خلاصة سلسلة حوارات أدارها مع سياسيين وصناع قرار، وحوصلة لرؤى مفكرين وأكاديميين، وأوراق عمل أعدها عدد من الباحثين في سياق تحليل تلك الحوارات التي أدارها المنتدى للإجابة على سؤال: ما العمل بمواجهة صفقة القرن والتطبيع ومشاريع الضم؟ سعياً منه للخروج بحوصلة وطنية أو «روشيتة» علاجية -إن صح التعبير-.

و طرح الباحثون المشاركون في هذا الكتاب أوراقاً تضمنت مقاربات جديدة وخيارات ممكنة ومتاحة اليوم أمام الشعب الفلسطيني، منها خيار حل السلطة الفلسطينية، أو تغيير وظيفتها، وهما الخياران اللذان حاول المنتدى التركيز عليهما وإشباعهما بحثاً، مستنداً للحوارات المشار إليها أعلاه.

تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية خيار جديد لم يكن مطروحاً في الساحة الفلسطينية قبل أن يكتب عنه ويدعو له الأكاديمي الفلسطيني المعروف الدكتور عزمي بشارة، إذ يرى بشارة في كتابه الخاص حول الصفقة بأن دعوات حل السلطة غير صائبة ولا واقعية، وبرأيه فإن حل السلطة ينتج فوضى، ومن المحتمل المرجح أن يتلقى أي انقلابي أو رجل أمن طموح دعماً إسرائيلياً وأمريكياً لاستلام السلطة بحسب الباحث، كما أن إسرائيل لا تريد أن تعود وتحكم السكان مباشرة، وستجد جماعات تتسلم السلطة عوضاً عنها في المدن المختلفة، أو ستوجدها.

إن تغيير الوظيفة الذي نرمي لبحثه في هذا الكتاب ضمن الخيارات الممكنة المتاحة، يعني أن تصبح وظيفة السلطة إدارية بحتة؛ تقتصر على تسيير أمور الحياة اليومية والمعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، أما القرار السياسي وإدارة الصراع فيعودان كما كانا قبل أوسلو بيد منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني جامع، بعد إصلاحه بطبيعة الحال، وانتخاب مجلس وطني جديد.

ورغم تفاعله الإيجابي مع فكرة تغيير وظيفة السلطة، وتأكيده على أن السلطة الفلسطينية أوقفت التنسيق الأمني، وأنها تخوض عملياً مواجهة مع الاحتلال كتلك التي خاضتها معه إبان انتفاضة الأقصى ٢٠٠١؛ تمسك الدكتور صائب عريقات بالسلطة الفلسطينية في حواره مع منتدى التفكير -وهو الأخير قبل رحيله- باعتبارها بتقديره منجزاً وطنياً ينبغي الحفاظ عليه رغم كل الملاحظات، فهي بحسب عريقات الكيان الذي سيقود الشعب الفلسطيني لاستكمال تحرره، والوصول للاستقلال والدولة، رافضاً فكرة حلها.

وفي حواره الخاص كذلك مع منتدى التفكير العربي؛ وافق الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على فكرة وخيار تغيير وظيفة السلطة، معتبرا أن هذا الخيار يحتاج تدارساً وطنياً جامعاً، وتفاهماً فصائلياً على متطلباته؛ يمهد الطريق للولوج إليه، ضارباً مثالاً على ذلك بتجربة قطاع غزة.

أما الدكتور مصطفى البرغوثي، وفي حديثه لصالح المشروع ذاته؛ فيعتقد كذلك أن تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية هو الخيار الأكثر واقعية، رافضاً فكرة حلّها، موضحاً أن على السلطة أن لا تقف حجر عثرة أمام المقاومة، وأن تلغي التنسيق الأمني، وأن توقف الاعتقال السياسي، وبهذه الطريقة ستكون وقفت إلى جانب شعبها.

في الكتاب أوراق عمل لباحثين وكتاب فلسطينيين وعرب، طرحوا في أوراقهم مجموعة من المقاربات الجديدة والخيارات المتاحة أمام صانع القرار الفلسطيني والجوار للتعامل مع المشروع الصهيوني، كما نقدوا في أوراقهم جانباً من طروحات السياسيين الذين تحدثوا للمنتدى، واستشهدوا بطروحات لمفكرين فلسطينيين وعرب، كإدوارد سعيد وعزمي بشارة وعبدالوهاب المسيري.

يعرض محمد أمين في ورقته التي جاءت بعنوان «السلطة الفلسطينية بين الحل وتغيير الوظيفة» إلى خيار تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية عوضاً عن حلها، وهو الخيار الذي طرحه الأكاديمي الفلسطيني المعروف الدكتور عزمي بشارة، وأبدى عدد من قادة الفصائل الفلسطينية رأيهم حوله في سياق حوارات أدارها منتدى التفكير معهم على مدار شهور.

ويعتبر أمين في ورقته أن هذا الخيار يحتاج لتدارس فلسطيني جدي، إذ أنه يشكل حلاً عملياً ممكناً يجنب الفلسطينيين الولوج لحالة الفوضى التي قد تنتج عن حل السلطة، كما أنه يطرح أسئلة ملحة عن جدية الفصائل في العودة للعمل كحركات تحرر وطني وليس كـ«سلطة متخيلة»، والعمل والنضال ضد نظام الفصل العنصري الذي تواصل إسرائيل وضع اللمسات الأخيرة عليه، معتبرا أن دعوات حل السلطة الفلسطينية غير منطقية، وستدخل الفلسطينيين الذين تعتمد حياتهم اليومية والوظيفية عليها في دوامة من المعاناة والمصاعب غير المؤكد أنها ستصب في المحصلة في صالح قضيتهم، أما بقاؤها بالحالة والوظيفة التي مارستها خلال العقدين الماضيين والنيف؛ فهو كذلك خيار كارثي عبثي غير مقبول، ويعني مزيداً من التمكين للإسرائيلي واحتلاله المجاني، ومنحه الوقت اللازم لاستكمال مشروعه العنصري.

أما الباحث الفلسطيني معين الطاهر؛ فيتناول في ورقته المعنونة بـ«مواجهة قرار الضم والإجابة على سؤال ما العمل في المشروع الوطني الفلسطيني» البنود التي يرى أنها أساسية وحاكمة في رسم معالم المشروع الوطني الفلسطيني المنشود، ويتناول بالبحث أيضاً مسألة تغيير وظيفة السلطة التي يطرحها بشارة في كتابه، كما يعرض بالنقد والتحليل لطروحات صائب عريقات وخالد مشعل.

ويخلص الطاهر إلى اعتبار أن النضال ضد نظام الفصل العنصري «الأبارتهايد» هو ما يجب أن يكون عنواناً لهذه المرحلة من النضال الفلسطيني، فمن البديهي أن أساليب النضال كلها، بما فيها الكفاح المسلح، هي أشكال مشروعة للنضال الفلسطيني، فمن حق الشعوب أن تناضل بمختلف الوسائل ضدّ مستعمريها، إلّا أنّ ثمة وجهاً رئيساً للنضال في كل مرحلة، تحدده معطيات الواقع وموازين القوى، وتجعل له الأولوية على ما سواه.

من جهته؛ يذهب الباحث الفلسطيني محمد عايش إلى تناول مستقبل القضية الفلسطينية بعد حقبة ترامب، معتبراً أن المحطة الأهم والأبرز فلسطينياً خلال فترة حكم ترامب هي إعلان مبادرته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين «صفقة القرن».

ولمواجهة هذه التحديات؛ ثمة مقاربتان يجري الجدل حولهما -بحسب عايش- في أوساط الفلسطينيين، بمن فيهم النخبة السياسية، أما الأولى فتتحدث عن «حل السلطة الفلسطينية»،

بينما تتحدث المقاربة الثانية عن «تغيير وظيفة السلطة»، ويبدو أن المقاربة الثانية هي الأقرب إلى المنطق، والأقدر على أن يتم تطبيقها بحسب الباحث.

ويخصص الأستاذ بجامعة لندن الدكتور عاطف الشاعر ورقته لما يسميه «ثقافة صفقة القرن»، ويغوص الشاعر في تفكيك معانيها ومراميها، ويرى أن الصفقة من ناحية الفكرة الرئيسية التي تنطلق منها تستهدف الرواية الفلسطينية للنضال الفلسطيني، أي أنّها تنكرُ أن الشعب الفلسطيني شُردَ من أرضه وما زال يناضل لنيل الحقوق والحرية.

أخيراً؛ يضيء الباحث الأردني طارق نعيمات في ورقته على خيارات الأردن المتاحة بمواجهة صفقة القرن باعتبارها البلد العربي الأكثر تضرراً منها، ويخلص الباحث إلى أنه أمام الواقع الجديد والمخاطر المحدقة بفلسطين والأردن؛ فإنه يجب عدم إضاعة وقت إضافي في عقد الآمال بحلول دبلوماسية لا يمكن تطبيقها عملياً، وعدم التعويل على ضغط أمريكي قد يحدث اختراقاً، ويجب برأيه تمتين العلاقة مع الفلسطينيين، ودعمهم في إصلاح مؤسساتهم السياسية وخصوصاً منظمة التحرير.

وينشر المنتدى في نهاية الكتاب ملاحق فيها تلخيص شامل للحوارات التي أدارها على مدار أربعة شهور متتالية، ومنها حوارات مع كل من الراحل الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت الأخيرة للرجل قبل وفاته، وحوار كذلك مع خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، إضافة لملخص حوار آخر مع الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت؛ علّق فيه وعقب على طرح الرجلين.

هذا الكتاب هو إهداء كذلك للمناضلين والمناضلات في كل أنحاء العالم من أجل القضايا العادلة والحريات والحقوق، وضد نظام الفصل العنصري والتمييز العرقي والكراهية، بكافة أشكالها وصورها.

رئيس منتدى التفكير العربي

لندن - شتاء 2021

الفصل الأول

السلطة الفلسطينية
بين الحل وتغيير الوظيفة

أ. محمد أمين

كاتب متخصص في الشأن الفلسطيني

رئيس منتدى التفكير العربي - لندن

تمهيد

يعد تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل تحدياً بالغ الخطورة وغير مسبوق عبر تاريخ القضية الفلسطينية. فقد ظل العمق العربي -رغم كل العلل والخلافات التي لم تغب يوماً عنه- داعماً للفلسطينيين ومناصراً ولو لفظياً لقضيتهم العادلة، كما أن الأنظمة العربية -على اختلاف اتجاهاتها- كانت تحرص على مغازلة شعوبها عبر تصدير مواقف مناصرة للقضية الفلسطينية، إدراكاً منها لرمزية وأهمية هذه القضية في المخيال الجمعي للشعوب العربية.

وقبل الولوج للورقة؛ لا بد من الإشارة باهتمام لضرورة التفريق بين الموقف الرسمي لبعض الأنظمة التي سارعت للتطبيع، وبين موقف شعوبها التي نعتقد بثقة أنها رافضة لهذا المسار، ولم تتغير قناعاتها في رفض التطبيع، باعتبار القضية الفلسطينية جزءاً من ثقافتها ووعيها وانتمائها العربي والإسلامي، كما أن تلك الأنظمة والحكومات التي اختارت التطبيع لم تنحُ نحو ذلك المسار من أجل مصلحة بلادها، بل سعياً للحفاظ على أنظمتها، اعتقاداً منها أن إرضاء إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة؛ هو الضامن الوحيد لبقائها في الحكم.

فلسطينياً، ورغم اللغة المعقولة والمبدئية التي صدرت عن قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية في نقدها وتجريمها للدول التي طبعت مع إسرائيل؛ إلا أنه سرعان ما تراجعت السلطة عن ذلك الخطاب، نائية بنفسها عن هذا الملف، رغم كل الأضرار التي يُلحقها التطبيع بالقضية الفلسطينية، مكتفية بتصريحات أقل حدة بكثير، وصولاً لعدم التعليق وفق تقارير صحفية أكدت أن القيادة الفلسطينية قررت الامتناع عن توجيه أي انتقادات للدول العربية التي تطبّع مع إسرائيل، وأن تعليمات شفهيةً ومكتوبة وصلت من الرئاسة الفلسطينية إلى منظمة التحرير وحركة «فتح» ووزارة الخارجية بالامتناع عن نقد الدول المطبّعة[1].

ويحار المراقب في سر الاندفاعة العربية أو هرولة بعض الدول العربية نحو التطبيع، بمقابل تعنت إسرائيل وعدم تقديمها لأي تنازلات تذكر، بل وإصرارها على الإضرار بالمطبعين أنفسهم وإحراجهم عبر سلسلة من التسريبات التي تتعمد تل أبيب بنشرها إحراج حلفائها الجدد، إذ يبدو

(1) العربي الجديد، ممنوع انتقاد المطبعين، 14 ديسمبر 2020.

بوضوح أن تل أبيب تصر على إحراج من يطبّع معها، وتعريته أمام الرأي العام، رغم كل الخدمات والخطاب الودي الذي بادرت به بعض الدول التي قادت قطار التطبيع.

فعلى سبيل المثال، ورغم ما زعمته دولة الإمارات العربية المتحدة من أن تطبيعها مع الاحتلال سيضمن تجميد الاستيطان، في محاولة منها لسوق التبريرات لإقناع الجماهير، وإظهار أن التطبيع مع إسرائيل يصب في صالح القضية الفلسطينية وليس الاضرار بها؛ فإن إسرائيل نفسها كالعادة نفت هذا الأمر، وأحرجت أبوظبي بإعلانها عدم التعهد بذلك، حيث قال رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الاتفاق مع الإمارات على تطبيع كامل للعلاقات «لا يعني حدوث أي تغيير على نيته فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية»، مشدداً على أنه عازم على القيام بالخطوة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة[1].

لقد كان إعلان إسرائيل نيتها ضم 30% من أراضي الضفة الغربية من المنطقة «ج» بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على «العملية السياسية»، أو مسار أوسلو «الميت سريرياً».

مسار المفاوضات

تتبع مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ مدريد 1991م؛ يوصل المراقب لنتيجة مفادها أن تل أبيب لم ترغب يوماً في إعطاء الفلسطينيين أي حق من حقوقهم، ويكشف تاريخها الطويل في التملّص من الاتفاقات بأنها وقّعت على اتفاق أوسلو تحت الضغط الأمريكي من جهة، ولإجهاض انتفاضة 1987 من جهة أخرى، ومن أجل «تخدير» الفعل الفلسطيني، مستفيدة من حصار منظمة التحرير وضعفها في تلك الفترة التي أعقبت حرب الخليج الأولى، وتوقف الدعم المالي الخليجي لقيادتها، وحصارها سياسياً جراء الموقف الذي اتخذه ياسر عرفات في ذلك الوقت بتأييده صدام حسين.

(1) العربي الجديد، وزير إسرائيلي: لا علاقة لتجميد الضم بالاتفاق مع الإمارات، 16 أغسطس 2020.

«أوسلو» انتهى عملياً عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وعودة الزعيم الفلسطيني «أبو عمار» إلى غزة معلناً رفضه التوقيع على «بيع القدس» لتندلع انتفاضة الأقصى عقبها بعام واحد.

وكان واضحاً منذ ذلك الحين أن إسرائيل المتجهة يميناً قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتبني سياسة الانفصال من جانب واحد، والتي بدأها عملياً شارون عام 2005، ليستكمل من جاء بعده تأسيس نظام الفصل العنصري، الذي يروم طرد الفلسطينيين وعزلهم في كانتونات محاصرة.

وبمقابل تعثر وفشل مشروع التسوية، فإن مسار المقاومة الذي انتهجته حركة حماس والفصائل الأخرى الرافضة لأوسلو ومخرجاته؛ بات هو الآخر محاصراً ومعزولاً في قطاع غزة، عاجزاً عن التحرك والفعل في الضفة الغربية بعد تعرضه لعمليات تجريف عميقة، وإذا ما أضيف إلى ما سبق التصدع الشديد الذي أصاب الحاضنة العربية بانكفائها على ذاتها أو بفعل تحقيق إسرائيل اختراقات تطبيعية تمثلت في التطبيع السري، ولاحقاً العلني، مع عدد من الأنظمة العربية؛ فإننا أمام جملة من المعطيات تجعلنا نقول بكل ثقة بأن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة تاريخية مفصلية لا سابق لها منذ النكبة، ومخاطر تختلف عن كل ما سبقها منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي.

أربعة أسباب تجعل مشاريع التصفية الجديدة والتطبيع بالغة الخطورة

في ظل تلك الظروف الدقيقة المشار لها أعلاه، وتعقّد المشهدين الإقليمي والدولي، ومَيَلان الكفة في ميزان القوى لصالح إسرائيل؛ أدار منتدى التفكير العربي الذي يتخد من لندن مقراً له، وعلى مدار أربعة شهور متتالية؛ ندوات وحوارات مع مفكرين وأكاديميين وسياسيين وصناع قرار، بحث فيها المنتدى سبل مواجهة التطبيع وصفقة القرن، وطرح على ضيوفه سؤال: ما العمل بمواجهة سيل المشاريع التصفوية التي تستهدف الأرض والإنسان الفلسطينيين؟

ونبه المنتدى في سياق تلك الحوارات إلى أن الأخطر في هذه المشاريع ليس محتواها فقط، وإنما أنها:

أولاً: تأتي وسط انقسام فلسطيني غير مفهومة حتى اللحظة أسباب استمراره.

ثانياً: أنها تأتي وسط موجة تطبيع وهرولة عربية بالغة الخطورة وصلت حد التحالف كما في الحالة الإماراتية الإسرائيلية، استجابة لرغبة إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب المتصهينة شخوصاً وسياسات، وانحياز بعض العواصم العربية للرواية الصهيونية، فقد نجح المشروع الصهيوني في تحقيق اختراقات موجعة في الخاصرة العربية، تُوِّجت بإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيع علاقاتها مع تل أبيب، وتبعتها البحرين والسودان والمغرب حتى كتابة هذه السطور.

ورغم رحيل ترامب وإدارته؛ إلا أن الخطر يبقى قائماً لأن الاتفاقات ستبقى فاعلة وملزمة ولن تلغى.

ثالثاً: أنها تأتي وسط تغييب الشعوب وانشغالها بهمومها اليومية ولقمة عيشها، أو بحثها عن الأمن وسط صراعات وحروب جُرَّت إليها، أو وجدت نفسها ضحية لها.

أما الأمر **الرابع** والأخير؛ فيكمن في غياب الدول العربية الكبرى، وخروجها من معادلة الفعل جراء أزماتها وانشغالاتها، كسوريا والعراق ومصر.

هذه المشاريع تأتي -كما أسلفنا- وسط انقسامات وانشغالات عربية - عربية، ووسط تغييب للصوت الشعبي الذي يواجه شتى أنواع التنكيل والقمع، وتكميم الأفواه، أو ينشغل بمتاعب الحياة في ظل أوضاع عربية معقدة وغير مستقرة سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً.

ورغم كل تلك المعطيات السالبة؛ فإن تقديرنا يبقى ثابتاً ومتماسكاً بأن فلسطين وقضيتها العادلة لا تزال أساسية ومركزية في المخيال الشعبي الرافض بالضرورة للتطبيع، وكذلك حاضرة في الضمير الدولي المساند لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وسعيه للتحرر من الاحتلال وإنهاء آخر نظام فصل عنصري في الكرة الأرضية.

وعبر سلسلة حوارات واستنباط مقاربات نخب وسياسيين ومفكرين وصناع قرار في الملف الفلسطيني؛ طرح المنتدى سؤال التطبيع على ضيوفه الذين أجمعوا على أن اختيارات بعض الأنظمة العربية والنخب المتحالفة معها، والتيار الذي يتملقها من إعلاميين ورجال دين، لا تنسجم بالضرورة مع الضمير الجمعي للشعوب العربية الرافضة للتطبيع من المحيط إلى الخليج، وهو الأمر الذي أكدت عليه نتائج المؤشر العربي في آخر استطلاع أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في أكتوبر 2020، حيث أظهرت نتائج ذلك الاستطلاع أن 88% من الشعوب العربية ترفض الاعتراف بإسرائيل[1].

(1) 88% من العرب يرفضون الإعتراف بإسرائيل، العربي الجديد، 6 أكتوبر، 2020.

مدخل تاريخي

المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

يمكن اعتبار اتفاق (أوسلو 1993م) نقطة الانطلاق الرسمية لمسار مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

صحيح أنه سبق تلك الاتفاقية مبادرة (روجرز للسلام 1970م)، واتفاقية (كامب ديفيد 1979م) ومؤتمر (مدريد 1991م) إلا أن الطرف الفلسطيني لم يكن ممثلاً بشكل مستقل في كل منها.

مسار أوسلو

تعتبر اتفاقية أوسلو التي وقعت في الثالث عشر من سبتمبر لعام 1993م؛ أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة آنذاك بأمين سر لجنتها التنفيذية محمود عباس.

وشكل إعلان المبادئ والرسائل المتبادلة نقطة فارقة في شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث نصت الاتفاقية على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، ومن المفترض -وفقاً للاتفاقية- أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس مفاوضات بين الجانبين، تنتهي بالتوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ووفقاً للاتفاقية؛ فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة وأريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

كما ونصت الاتفاقية على أن هذه المفاوضات ستغطي جميع القضايا المتبقية؛ بما فيها

القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

وعقب 28 عاما من توقيع الاتفاق؛ لم يتوصل الطرفان لأية حلول بخصوص القضايا المركزية «القدس واللاجئون والمستوطنات والدولة»، إلا أن السلطة الفلسطينية بقيت رغم ذلك تعمل ضمن إطار الوظيفة المفترض أنها مؤقتة -وفقاً لتعريف الفترة الانتقالية- وهي حفظ الأمن وإدارة شؤون الفلسطينيين اليومية، بمعنى وظيفة «بلدية»، الخطير فيها هو الشق الأمني الذي توفر السلطة عبره -وبشكل مجاني- الأمن لإسرائيل؛ عبر استمرار التزامها بالاتفاقية، ما يوفر على إسرائيل عناء حفظ أمنها.

لقد حصدت إسرائيل من اتفاق أوسلو ثمار تفكيك السلطةِ الأجنحةَ المسلحة في الضفة، ونزع سلاحها، ومنع وتجريم التظاهرات والاشتباك -حتى السلمي- مع إسرائيل؛ بتحولها لحاجز بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال، ولنتذكر أن انتفاضة الحجر في الضفة أرّقت تل أبيب لسنوات قبل أن تنجح في وأدها عبر أوسلو.

باختصار، وبعد 28 عاما من أوسلو؛ انتهت السلطة معزولة مجردة من كل أوراق القوة أو المناورة، لذلك نحن اليوم أمام احتلال مجاني لا تدفع فيه إسرائيل أي ثمن، إذ نجحت وعلى مدار الـ28عاما الماضية في تحوير العناوين من سلام يفضي لدولة؛ إلى استغلال السلام لفرض حل من طرف واحد يفضي لنظام فصل عنصري، بفعل الاستيطان والتهويد والتجريف وأخيراً الضم، ضمن مسار «صفقة القرن» الذي لا يعترف بوجود شريك فلسطيني، والذي بدأ عملياً منذ قيام دولة الاحتلال عام 1948م وليس في العام 2017م حين تم إشهار بنود الصفقة.

صفقة القرن

في 28 يناير2020، تم الإعلان رسمياً عن بنود ما يعرف بـ(صفقة القرن)، وهي خطة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي عكف مستشاروه على إعدادها منذ توليه الرئاسة في 20 يناير 2017، بغرض «إحلال السلام في الشرق الأوسط» بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية خاصة قالت إدارة ترامب إنها تعتمد على الاقتصاد قبل السياسية.

وتم الإعلان عن الشق السياسي من الصفقة في مؤتمر دعا الرئيس الأمريكي فيه كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ومنافسه آنذاك «غانتس»، وبالمقابل لم يُدعَ أي مسؤول فلسطيني إلى واشنطن، فيما شارك في مراسم إعلان «صفقة القرن» سفراء ثلاث دول عربية خليجية؛ هي الإمارات، والبحرين، وسلطنة عُمان.

أهم بنود الصفقة

نصت صفقة القرن على سيطرة إسرائيل على (30%) من الضفة الغربية ضمن المناطق التي تعرف باسم «ج»، على أن تبقى مدينة القدس عاصمة موحدة لإسرائيل تحت سيادتها الكاملة، وضم جميع مستوطنات الضفة الغربية التي يزيد عددها عن 100 مستوطنة، بهدف منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي فلسطين المحتلة.

أما الفلسطينيون وفق الخطة؛ فيمكنهم إقامة دولتهم «منزوعة السلاح، منزوعة السلطة، منزوعة السيادة» على ما تبقيه لهم إسرائيل من أراض متناثرة لا اتصال جغرافياً بينها وبين جيرانها، أو حتى بين بعضها البعض.

ووفقاً للخطة كذلك؛ فإنه يقع على عاتق الفلسطينيين اختيار المكان المناسب خارج مدينة القدس القديمة في «الجزء الشرقي لشعفاط وأبو ديس» لإعلان عاصمة لهم، دون السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وذلك مقابل (50 بليون دولار) تنفق على 179 مشروع أعمال وبنية تحتية تتكفل بها دول عربية ومستثمرون أثرياء من القطاع الخاص.

وخلصت دراسة صادرة عن «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي؛ إلى أن الرئيس الأمريكي كلّف أنظمة حكم عربية بالعمل على جلب الفلسطينيين لطاولة المفاوضات مع إسرائيل، وأن تضفي في الوقت نفسه شرعية على التنازلات التي سيتوجب عليهم تقديمها لإسرائيل.

اعتراف بفشل أوسلو دون التحلل من استحقاقاتها أو تبني بديل واضح

في 19 مايو 2020 أعلن الرئيس الفلسطيني -رئيس منظمة التحرير الفلسطينية- محمود عباس عن تحلل السلطة الفلسطينية من الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، ومن جميع الاتفاقيات مع حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك رداً على خطط الضم الإسرائيلية.

وقال عباس في كلمة عقب اجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية في رام الله، إن «دولة فلسطين ومنظمة التحرير أصبحتا في حِل من جميع الاتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية». وأضاف عباس أن «على سلطة الاحتلال الإسرائيلي تحمل جميع المسؤوليات والالتزامات كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين وفق القانون الدولي»[1].

حديث الرئيس عباس رغم عدم إشارته مباشرة لاتفاق أوسلو؛ إلا أنه يعني سياسياً وقانونياً إنهاء الالتزام من قبل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بأوسلو وبكل الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، فعملياً فإن اتفاقية أوسلو هي الوثيقة التي تمخضت عنها كل الاتفاقيات اللاحقة، وبالتالي فإن إلغاء الاعتراف بها يعني أوتوماتيكياً حل السلطة الفلسطينية لأنها ولدت من رحم تلك الاتفاقية، ويؤكد على هذا المعنى إشارة الرئيس ذاته إلى أن على «سلطة الاحتلال الإسرائيلي تحمل جميع مسؤولياتها كقوة احتلال وفقاً للقانون الدولي»، ما يدلل على صحة تفسيرنا للنص وأنه يعني عملياً اعتبار «أوسلو» لاغية، لكن عباس لم يوضح الآلية التي سيتبعها في تنفيذ هذا القرار، ولا الخطوات، ولم يحدد ساعة الصفر.

ما يهم الباحث هنا؛ هو أن القيادة الفلسطينية باتت تعي في قرارة نفسها أن التلويح بحل السلطة أو تغيير وظيفتها، فضلاً عن القيام بفعل ذلك، هو أمر يشكل تهديداً جذرياً ومركزياً لإسرائيل التي استرخت أمنياً لسنوات، جراء قيام السلطة الفلسطينية بتحمل وظيفة حفظ الأمن

(1) الجزيرة نت، الرئيس عباس يعلن الانسحاب من اتفاقيات السلام الموقعة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، 19 مايو 2020.

في الضفة ومنع أي عمليات ضدها، مع العلم أن أراضي 1967 هي أراض محتلة وفقاً للقانون الدولي، والمقاومة فيها مشروعة بكافة أشكالها.

وهذا يعضد من الرأي الذي يدعو صانع القرار الفلسطيني لاتخاذ هذا القرار وحل السلطة أو تغيير وظيفتها، وهو المبحث الذي نحاول في هذا الكتاب الدعوة لتدارسه، في سياق التفكير في تبني مشروع وطني فلسطيني يشترك الجميع في صياغة بنوده ومعالمه وخارطة طريقه.

ويتفق كلٌّ من الدكتور صائب عريقات وخالد مشعل ومصطفى البرغوثي على الحاجة لتغيير وظيفة السلطة وليس حلها في سياق حوارات أجراها منتدى التفكير العربي معهم صيف 2020[1].

تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية خيار جديد لم يكن مطروحاً في الساحة الفلسطينية قبل أن يكتب عنه ويدعو له الأكاديمي الفلسطيني المعروف الدكتور عزمي بشارة، إذ يرى بشارة في كتابه الخاص حول الصفقة؛ أن دعوات حل السلطة غير صائبة ولا واقعية، وبرأيه فإن حل السلطة «ينتج فوضى، وليس لذلك فحسب، بل أيضاً من المحتمل المرجح أن يتلقى أي انقلابي أو رجل أمن طموح دعماً إسرائيلياً وأمريكياً لاستلام السلطة، كما أن إسرائيل لا تريد أن تعود وتحكم السكان مباشرة، وستجد جماعات تتسلم السلطة عوضاً عنها في المدن المختلفة، أو ستوجدها».

ويرى بشارة أنه لا يمكن أن يبقى الشعب ويصمد ويتطور من دون هيئات ومؤسسات ذات صلاحيات لإدارة المجتمع، معتبراً أن بقاء مؤسسات السلطة الحالية التي حققت منجزات على الصعيد المدني أمر لازم، شرط أن تدرك وضعها بأنها سلطات محلية تقدم خدمات، من بينهما خدمات شرطية، وأن تتحمل عواقب وقف التنسيق الأمني، ولو أدى ذلك لاختراقات إسرائيل لمناطقها[2].

(1) انظر حوارات منتدى التفكير العربي مع صائب عريقات، خالد مشعل، مصطفى البرغوثي، https://arabtf.uk/.

(2) عزمي بشارة، صفقة ترامب- نتنياهو: الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة على سؤال ما العمل؟ ص 114، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نيسان 2020.

ويقدّم بشارة رؤية مختلفة، أساسها بقاء السلطة، مع تغيير وظيفتها بوصفها «نوعاً من إدارة مركزية»، «سلطات محلية، بلديات تدير شؤون السكان، ولها مهمات شرطية»، مع التأكيد على أنها «ليست قيادة سياسية للشعب الفلسطيني، ولا بد أن يُعاد إحياء منظمة التحرير لتتولى هذا الدور»[1].

إن حل السلطة أو تغيير وظيفتها يقود للاشتباك المباشر مع إسرائيل وإنهاء ما يوصف بـ«الاحتلال المجاني» الذي تمارسه، وهذا الخيار كذلك هو المدخل لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث انقسم الفلسطينيون إلى سلطتين متخيلتين، وأضاعوا سنوات من الصراع والاشتباك الداخلي، فيما كانت إسرائيل تستثمر ذلك الوقت في استكمال مشروع التهويد والضم وفرض الوقائع على الأرض، مستغلة حالة الاقتتال والانقسام.

إن البحث في خيار تغيير الوظيفة الذي نرمي له في هذه الورقة؛ يعني أن تصبح وظيفة السلطة إدارية بحتة، تقتصر على تسيير أمور الحياة اليومية والمعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، أما القرار السياسي وإدارة الصراع فيعود كما كان قبل أوسلو بيد منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني جامع، بعد إصلاحه بطبيعة الحال، وانتخاب مجلس وطني جديد يمثل الداخل والخارج، ويمثل كافة أطياف الشعب الفلسطيني.

باختصار؛ فإن تغيير وظيفة السلطة يعني قصر مهمة السلطة على الجانب الإداري، و«تحويل الجانب السياسي إلى منظمة التحرير، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة وحدة وطنية، لعدة اعتبارات، أولها: كي يتحمل المجموع الوطني مسؤولية خطّة تحويل الوظيفة، والنهوض بما يترتب على ذلك من احتمالات المواجهة أو أزمات إدارية واقتصادية. والثاني: كي تمثّل منظمة التحرير الفلسطينيين الكل الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً، بانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها[2].

(1) صحيفة العربي الجديد، معين الطاهر، حوار مع عزمي بشارة 18 مايو 2020.

(2) مركز الزيتونة للدراسات، السلطة الفلسطينية بين الحلّ وتغيير الوظيفة... السياقات والسيناريوهات، سبتمبر/2020.

وفي هذا الاطار؛ أطرح في هذه الورقة كباحث فلسطيني على صانع القرار في القيادة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية كلها خيار تغيير وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأقول بثقة إن خيار تغيير وظيفة السلطة هو خيار ينبغي تدارسه، وصياغة برنامج وطني لتنفيذه؛ يتوحد على أساسه الفلسطينيون من أقصى اليسار لأقصى اليمين، بعيداً عن تقييم تجربة أوسلو أو خيار المقاومة، فلا وقت لذلك في ظل مواصلة إسرائيل سياسية الضم والقضم والتهويد والتطبيع.

خطوات نحو تغيير الوظيفة

بتقديري؛ فإن الخطوة الأولى لمواجهة مشروع الضم و«صفقة القرن» تكمن في تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية، من الوظيفة الأمنية إلى وظيفة المقاومة بكافة أشكالها السياسية والشعبية والمدنية، وعدم استبعاد أي شكل آخر من أشكال المقاومة.

وبعيداً عن تقييم السلطة والاختلاف حول كونها منجزاً أم كارثة وطنية؛ فإنّ ما لا يختلف عليه اثنان أنها باتت واقعاً اليوم، تنظم حياة الفلسطينيين الذين لا يريدون مزيداً من الفوضى غير الخلاقة، فدعوات حل السلطة الفلسطينية غير منطقية، وستدخل الفلسطينيين الذين تعتمد حياتهم اليومية والوظيفية عليها في دوامة من المعاناة والمصاعب، ومن غير المؤكد أنها ستصب في صالح القضية، أما بقاؤها في الحالة والوظيفة التي مارستها خلال العقدين الماضيين والنيف، فهو كذلك خيار غير مقبول، ويعني مزيداً من التمكين للإسرائيلي ومنحه الوقت لاستكمال مشروعه العنصري، وهنا يبرز خيار تغيير الوظيفة كأنجع الخيارات وأقلها إضراراً بالفلسطينيين.

هذا الخيار يعني كذلك وقفاً كاملاً للتنسيق الأمني مع إسرائيل، وشن هجوم دبلوماسي مصحوباً بمقاومة شعبية وعصيان مدني منظم ومتفق عليه، ووحدة وطنية شاملة في الداخل والشتات، تشكل كل هذه التحركات ضغوطاً فاعلة على المحتل وعلى المجتمع الدولي، وتضع إسرائيل أمام تحديات أمنية وسياسية لم تعتد عليها.

وفي ظل هذا المشروع المتكامل لا تعود أجهزة السلطة «مخافر لتوقيف المقاومين واعتقالهم وإرسال قوائم بأسمائهم لإسرائيل»، بل رافعة للعمل الوطني ومنصة للنضال السياسي والقانوني والمدني، إضافة للمقاومة بكافة أشكالها بمواجهة عربدة إسرائيل في الضفة والقطاع، وإقدامها على ضم أراض بشكل غير قانوني، وإمعانها في تحدي القانون الدولي. ومن شأن هذا المشروع المقاوم كذلك أن ينهي «الاحتلال المجاني» القائم الآن، ويضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال، ويتوجه حينها الغضب الفلسطيني لإسرائيل بدلاً من تبادل الاتهامات المتواصل بين الفلسطينيين أنفسهم، فيما تلعب إسرائيل دور المحرض والمتفرج والمستفيد الأول.

وتتطلب إدارة الصراع مع إسرائيل فهم المشروع الصهيوني، وتتبع نشأته وتاريخ وتسلسل تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين، والسياقات التي نشأت فيها، ومراميها الاستراتيجية العابرة للجغرافيا الفلسطينية، وهو ما سأورده في نهاية الورقة مستحضراً بعضاً من سمات المشروع الصهيوني كما وردت في ورقة بالغة الأهمية نشرها المفكر الراحل الدكتور عبدالوهاب المسيري مؤلف الموسوعة الصهيونية.

بين الحل وتغيير الوظيفة

اقتصر أداء السلطة طوال الـ28 سنة الماضية التي تلت اتفاق أوسلو، على الاضطلاع بالمهام الأمنية والمدنية التي نقلتها سلطات الاحتلال لها عقب اتفاق أوسلو. وعقب مرور كل هذه السنين؛ فشلت أوسلو في نقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال والدولة، إلا أن الغريب هو أن السلطة استمرت في التعامل بعقلية الدولة وحساباتها.

وبتقديري؛ ينبغي أن تخرج السلطة من عقلية الدولة «المتخيلة» وحساباتها؛ لأنها ليست كذلك، بحكم الاحتلال والحصار والتكبيل الإسرائيلي، والعودة للتصرف كحركة تحرر وطني بعد التحلل من إكراهات السلطة.

وعبر رصد سلسلة الممارسات طول تلك الحقبة؛ فإن أداء السلطة ومجمل مقارباتها لا يعطي أي مؤشر على إمكانية إقدامها على حل نفسها من طرف واحد، فجملة التشابكات والتعقيدات والمصالح المتراكمة داخل منظومة السلطة، فضلاً عن الأمر الواقع الذي ترتبط فيه مصائر آلاف الموظفين بمصير السلطة، كل ذلك يجعل ترجيح صعوبة الحل هو الأقرب، ويستدعي التفكير

في تغيير وظيفتها، فإمكانية أن تقدم السلطة على حلّ نفسها يحتاج أولاً إدراكاً للحظة، وإجماعاً فتحاوياً على قرار من هذه الشاكلة، الأمر الذي لا يبدو متوفراً حتى اللحظة، إذ ما زالت السلطة ممتنعة -رغم جملة المواقف الجيدة- عن أي فعل جدّي لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك عدم تفعيل المقاومة الشعبية، رغم إجماع الفصائل عليه، وتشكيل قيادة عليا له لم يتجاوز فعلها «البيان الأول» والذي يبدو أنه الأخير.

بقيت المقاومة الشعبية بنداً ثابتاً في مقرّرات مؤسسات منظمة التحرير وحركة فتح، لكن لم يتم تبنيها، حتى بعد البيان رقم (1) الذي أعقب اجتماع الفصائل في بيروت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والذي يبدو كما أسلفنا أنه البيان الأول والأخير لما سمي «القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية»، حاله حال المصالحة التي ظلت بنداً ثابتاً في كل مقررات اللقاءات الوطنية والاجتماعات الفصائلية، لكن دون الوصول إليها عقب 15 عاماً من الانقسام.

إن مجمل أداء السلطة الفلسطينية منذ الانقسام الفلسطيني وحتى اللحظة، من حيث منعها فعاليات جادة مناوئة للاحتلال، وجملة سياساتها الثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ هدفت لتحييد الجماهير عن مواجهة الاحتلال، واستبعادها خيارَ المقاومة لصالح تبني «العملية السياسية» بمعنى «العملية» دون أي مضمون سياسي ودون حد أدنى من الالتزامات الإسرائيلية، كل تلك المعطيات تشير بوضوح إلى تجذر «السلطة» كأداة للحكم في عقلية صانع القرار، وليس أداة للانتقال للدولة.

وفي سياق منهجية تهديف البحث الذي يتبعها منتدى التفكير، ولعب دور الجسر بين النخب الفكرية وصناع القرار، والنقد الموضوعي لخطاب المفكرين وممارسات وخيارات السياسيين؛ فقد أدار المنتدى ندوات خاصة مع قيادات سياسية فلسطينية من حركتي فتح وحماس وغيرهما، ووضع خلاصة مخرجاتها على طاولة البحث والنقد، والتي أنجز فيها المناضل الفلسطيني الباحث الأستاذ معين الطاهر ورقة خاصة لمنتدى التفكير، علّق فيها على مجمل الطروحات، واستعرض طروحات لمثقفين ومفكرين فلسطينيين وعرب، وانتهى لخلاصة وطنية جامعة.

من جهته؛ خص الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت المنتدى بورقة أخرى؛ فيها تكثيف لما يراه الأكاديمي الفلسطيني عناصرَ ومقاربات للمشروع الوطني الفلسطيني العابر للفصائل، ونقداً لطروحات ضيوف المنتدى، فيما اختار الدكتور عاطف الشاعر الأستاذ

بجامعة لندن أن يكتب عن صفقة القرن: في معناها وخطورتها، أما الباحث محمد عايش فاختار في ورقته الكتابة عن القضية الفلسطينية في عهد بايدن، عقب انتهاء مرحلة ترامب، وأخيراً فصّل الباحث طارق نعيمات في ورقته خيارات الأردن المتاحة بمواجهة صفقة القرن.

مواقف وأفكار من الطيف السياسي الفلسطيني

ضمن المهمة البحثية «الاستكشافية» لمنتدى التفكير العربي عبر حواراته الخاصة في الإجابة عن سؤال ما هي الخيارات لمواجهة صفقة القرن ومشروع الضم؛ اتفق أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الراحل الدكتور صائب عريقات مع الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل والأمين العام للمبادرة الوطنية الدكتور مصطفى البرغوثي -في حوارات أجريتها معهم- على أن تغيير وظيفة السلطة ربما هو الخيار الأقرب للواقعية، وينبغي أن يسارع صناع القرار لاتخاذ خطوات عملية إزاء دراسة هذا الخيار[1].

في كتابه الذي خصصه للبحث في صفقة القرن وجاء بعنوان «صفقة ترامب - نتنياهو، الطريق إلى النص ومنه الإجابة على سؤال ما العمل»؛ اعتبر الأكاديمي المعروف الدكتور عزمي بشارة أن تهديد الرئيس محمود عباس بحل السلطة في خطابه بالجامعة العربية في ١ فبراير ٢٠٢٠ ما هو إلا «مجرد بلاغة خطابية من النوع الذي كان هو نفسه يعيّر به الفصائل الفلسطينية»، ورأى أنه مجرد سجال من مثل تهديداته المتواترة بوقف التنسيق الأمني التي لم تنفذ.

وسخر بشارة في كتابه المشار إليه من فكرة حل السلطة، ورأى أن لا جدوى من طرح مثل هذا الخيار بالقول: «كيف يمكن حل السلطة؟ أهذه السلطة شركة، أم فريق كشفي، أم فريق كرة قدم؟.. السلطة هي شبكة مؤسسات ومصالح ومئات آلاف الموظفين ورجال الأمن. قال أبو مازن إنه دعا الاحتلال إلى أن يعود لتسلم مسؤولياته، ماذا يعني هذا؟ هذه ليست دعوة إلى حفل، وإسرائيل سوف تشكره على الدعوة وتعتذر عن عدم تلبيتها. إذا حل عباس السلطة فسوف يرحل هو ويتسلم رجال الأمن السلطة بدلاً منه. لذلك ليس الخيار قائماً بين حل السلطة وبقائها،

(1) حوارات منتدى التفكير العربي، مرجع سابق

السؤال هو حول دورها والخيارات السياسية المتاحة. يمكن أن تبقى السلطة لكن بوصفها نوعاً من إدارة مركزية لحكم ذاتي، سلطات محلية أو بلديات تدير شؤون السكان ولديها مهمات شرطية، وهي ضرورية ولا مجال للتخلي عنها»[1].

أما أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور شفيق الغبرا، وفي سياق مشاركته في ندوات وحوارات منتدى التفكير؛ فقد عبر عن اعتقاده بأن السلطة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى أفق مسدود بعد خمس سنوات من أوسلو، ورأى الغبرا أن إسرائيل -وفقاً لرؤيتها الحالية للسلام مع الفلسطينيين- ستحيل السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه سلطة محلية (بلديات) للإشراف على الشعب الفلسطيني ضمن نظام (أبرتهايد)، داعياً إلى أن لا يتجشم الفلسطينيون عناء حل السلطة الفلسطينية، إذ أن كل ما عليهم القيام به إزاء ذلك هو تغيير دور السلطة، وبالتالي ستقوم إسرائيل نفسها بحلها، موضحاً أن هذا الخيار هو الأفضل في رأيه حتى لا يقال بأن إسرائيل منحت الفلسطينيين السلطة، وهم من تنازل عنها.

وعقب تحليله لمسار الكفاح المسلح، ثم أوسلو وتخلي منظمة التحرير عنه مقابل سلطة قبل الوصول للدولة؛ يرى عزمي بشارة أن «عودة الاستراتيجيات القديمة أمر غير ممكن، ولذلك يبقى الحديث عن العودة إلى التحرير بالكفاح المسلح مجرد كلام، فالواقع العربي الذي أوجدها على حدود فلسطين لم يعد قائماً، ونشأ واقع مناقض تماماً، كما أثبتت الانتفاضة الثانية عدم جدوى العمل المسلح العفوي في الداخل لناحية تحقيق إنجازات سياسية»[2].

وبحسب تقدير بشارة؛ فإن المقاومة المسلحة المنظمة (الفلسطينية في غزة واللبنانية في الجنوب)، أعلنت عملياً، فعلاً وقولاً، أنها ترد على الاعتداءات الإسرائيلية، أي إنها تحولت إلى حالة دفاعية منظمة، وهي تشكل إنجازاً مؤسسياً في حالة قطاع غزة، لكنها ليست استراتيجية تحرير.

(1) بشارة، صفقة ترامب- نتنياهو، ص106، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق ص113.

تغيير الوظيفة كأقل الخيارات ضرراً

ثمّة ظروف مشابهة لما تدعو له هذه الورقة بخصوص تغيير وظيفة السلطة، فقد مرت التجربة الفلسطينية منذ حرب حزيران 1967 واحتلال الضفة والقطاع بالظروف ذاتها، إذ لم تتوقف البلديات الفلسطينية عن تقديم خدماتها للجمهور، لكن ربما السؤال المهم اليوم هو هل ستتخذ السلطة الحالية الترتيبات للقيام بهذا الدور الجديد؟ أم أنّ إسرائيل والمستفيدين من تعاونهم معها سيفرضون بقاء السلطة ومهماتها الأمنية الضرورية في مساعدة الاحتلال على إحكام قبضته على الشعب الفلسطيني، وإبقاء منظمة التحرير الفلسطينية رهينةً لها، وهو ما قد يستدعي برنامجاً مختلفاً قوامه عدم الاعتراف بهذه السلطة، والنضال من أجل إجراء انتخابات بلدية تشكّل هي ومؤسسات المجتمع المدني سلطة بديلة.

ورغم تفاعله الإيجابي مع فكرة تغيير وظيفة السلطة، وتأكيده على أن السلطة الفلسطينية أوقفت التنسيق الأمني وأنها تخوض عملياً مواجهة مع الاحتلال كتلك التي خاضتها معه إبان انتفاضة الأقصى 2001؛ تمسك الدكتور صائب عريقات بالسلطة الفلسطينية في حواري معه -وهو الأخير قبل رحيله- باعتبارها -بتقديره- منجزاً وطنياً ينبغي الحفاظ عليه رغم كل الملاحظات، فهي بحسب رأيه التي ستقود الشعب الفلسطيني لاستكمال تحرره، والوصول للاستقلال والدولة، رافضاً فكرة حلها[1].

وفيما يتعلق بحل السلطة الفلسطينية كأحد الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها القيادة الفلسطينية للرد على صفقة القرن في حال إقدام إسرائيل على ضم الضفة والأغوار؛ فقد رفض عريقات التطرق لهذا الموضوع في الوقت الراهن، مؤكداً أنه في حال تنفيذ إسرائيل لمخططاتها الرهيبة فإنه سيتم تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية تلقائياً.

وفي في حواري الخاص معه لصالح مشروع منتدى التفكير؛ وافق الرئيس السابق للمكتب السياسي لحماس خالد مشعل على تغيير وظيفة السلطة، واعتبر أن هذا الخيار يحتاج تدارساً وطنياً جامعاً، وتفاهماً فصائلياً يمهد الطريق للولوج إليه، معتبراً تجربة قطاع غزة نموذجاً لذلك،

(1) محمد أمين، الفلسطينيون وسبل مواجهة صفقة القرن، رؤية صائب عريقات، منتدى التفكير العربي، الطبعة الأولى، 2020.

حيث تم -بحسب رأيه- تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية بحيث أصبحت رافعة للمقاومة الفلسطينية، ضارباً مثالاً على ذلك بحكومة غزة 2006 والتي بتقديره مثّلت الحاضنة لقوى المقاومة، خاصة في تجربة اختطاف الجندي الإسرائيلي شاليط وما تبعها من أحداث[1].

أما الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوثي، وفي حديثه معي ضمن الحوارات لصالح المشروع ذاته؛ فيعتقد كذلك أن تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية هو الخيار الأكثر واقعية، رافضاً حلّها، وموضحاً أن على السلطة أن لا تقف حجر عثرة أمام المقاومة، وأن تلغي التنسيق الأمني، وأن توقف الاعتقال السياسي، وبهذه الطريقة ستكون وقفت إلى جانب شعبها.

وعبّر البرغوثي عن معارضته لفكرة حل السلطة، مؤيداً تغيير وظيفتها وجعلها سلطة مقاومة، وهذا يستدعي - برأيه - إلغاء بطاقات الVIP، وإلغاء امتيازات المسؤولين، وأن يرى الناس في رجال السلطة «مناضلين لا وزراء ومسؤولين»، مؤكداً أن المقاومة الشعبية تعني العودة إلى نهج المقاومة، وبالتالي الخروج من نفق أوسلو الذي تورط الفلسطينيون فيه، والذي كان البعض يعتقد أنه سينتهي إلى دولة فلسطينية، فيما الواقع أنه انتهى بالفلسطينيين إلى الجحيم[2].

ويفند البرغوثي معضلة تمويل السلطة وما إذا كان التحول في وظيفتها ونهجها يمكن أن يؤدي بها إلى الانهيار المالي، ويدلّل على عدم صوابية ذلك التخوف بأنه في السابق كانت المساعدات الخارجية تشكل نحو 70% من تمويل السلطة، لكن لاحقاً تغير الوضع، والآن 90% من ميزانية السلطة يدفعها الشعب الفلسطيني، وبحسب اعتقاده فإنه لو ذهبت الـ10% المتبقية فلن نتأثر، لكن المشكلة - بتقديره - تكمن في أن إسرائيل هي التي تسيطر على أموال الضرائب التي يتم جمعها من الفلسطينيين، وذلك بموجب اتفاق باريس السيئ.

(1) محمد أمين، المشروع الوطني الفلسطيني، رؤية مشعل، منتدى التفكير العربي، الطبعة الأولى، 2020.
انظر كذلك الجزيرة نت، مشعل يدعو لمواجهة «صفقة القرن».. خالد مشعل يطالب بتغيير وظيفة السلطة الفلسطينية، 2 يوليو2020.

(2) انظر حوارات منتدى التفكير العربي، المقاومة الشعبية وسبل مواجهة التطبيع، سبتمبر،2020.

إحياء منظمة التحرير وإعادة بنائها

كان الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة التحرير عام 1964م؛ هو تحرير فلسطين عبر انتهاج الكفاح المسلح، إلا أن المنظمة تبنت عام 1974 فكرة إنشاء دولة ديمقراطية مؤقتة على أي جزء يُحرَّر من فلسطين؛ فيما عرف بـ«البرنامج المرحلي»، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، وشكلت ما عُرف بجبهة الرفض. وفي العام 1988م تبنت المنظمة رسمياً خيار حل الدولتين، والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل حال تحقيق سلام شامل يضمن عودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م.

ومنذ توقيع أوسلو عام 1993 هُمّشت منظمة التحرير ومؤسساتها في الداخل والخارج، لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة عقب انتقال زعيمها الراحل ياسر عرفات للعيش داخل الأراض المحتلة.

وفي الوقت الذي يتوافق فيه جميع ألوان الطيف السياسي الفلسطيني على ضرورة إعادة إحياء منظمة التحرير كمرجعية فلسطينية جامعة؛ لا يجد الباحث مقاربات عملية تشرح كيفية إعادة بنائها، ولا جهوداً سياسية حقيقية في هذا الاتجاه، باستثناء بعض الاجتماعات التي جاء في مقرراتها الدعوة لإحياء منظمة التحرير واصلاحها، وهي في غالبها دعوات ومقررات فضفاضة وعامة تخلو من البرامج التفصيلية.

وفي مسألة منظمة التحرير والحاجة لإصلاحها أو إحيائها؛ يؤكد عزمي بشارة على ضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، «لتتولى القيادة السياسية للشعب الفلسطيني»، بعد فصلها تماماً عن السلطة الفلسطينية، ويتساءل بشارة عمّا يمكن أن يفعله فلسطينيو الخارج، وهم كلما أقدموا على مبادرةٍ يُتَّهمون فوراً بأنهم يقيمون بديلاً عن منظمة التحرير، مقترحاً في ظل شلل المنظمة الحالي؛ أن يُعقد مؤتمر وطني جديد تتولد منه قيادة سياسية، وحيث أن المنظمة وحركة فتح والقيادة الفلسطينية لن تقدم على هذه الخطوة؛ فإن بشارة يدعو إلى تشكيل قيادة سياسية مؤقتة للتحضير للمؤتمر من الفصائل المركزية وشخصيات مستقلة، ويرى أن إعادة بناء منظمة التحرير ستؤدي إلى الوحدة؛ بعد أن فشلت جميع جهود المصالحة الفلسطينية[1].

(1) د. عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره.

إلا أن الدكتور شفيق الغبرا، وفي حواره معي ضمن حوارات منتدى التفكير؛ يطرح مقاربة مختلفة لا ينتهي فيها إلى اعتبار منظمة التحرير قضية ذات أولوية.

وبدلاً من البدء بالمنظمة؛ يدعو الغبرا للبدء ببناء مؤسسة تكون ناطقة رسمياً باسم القضية الفلسطينية، مستوحياً من التجربة النضالية في جنوب إفريقيا حيث تم بناء مؤسسة الحركة الجنوب إفريقية التي قادها (مانديلا) من سجنه، معتبراً أن منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الراهن عبارة عن مظلة معنوية فقدت الكثير من البريق، والكثير من الدور، وأصبحت هيكلاً مصغراً عما كانت عليه في أواخر الستينات وطوال السبعينات والثمانينات.

واستبعدَ الغبرا أن يُختزل المشروع الوطني الفلسطيني حالياً بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، إذ يعتقد الأكاديمي الفلسطيني أنه سيتم إعادة إنتاج المنظمة من جديد بنفس الفكر، وبنفس الوجوه، وبنفس العقلية التي أوصلت القضية الفلسطينية إلى ما وصلت إليه، مشيراً إلى أنه يمكن التفكير في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية مستقبلاً بعد أن تتضح المعالم الجديدة للنهج الفلسطيني بقيادات شابة، وقاعدة شعبية عريضة داعمة يمكنها أن تعيد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بصورة تختلف عما هي عليه الآن.

ولفت إلى أن التيارات الموجودة في الساحة الفلسطينية الآن، وعلى رأسها حركتا فتح وحماس اللتان بالرغم من تاريخهما النضالي الكبير والمهم؛ إلا أن أياً منهما غير قادر على القيام بالدور التاريخي الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، مؤكداً في الوقت نفسه أن بإمكانهما أن يساهما في هذا المشروع[1].

لقيادات المنظمة دوماً رأي آخر، فمن جهته يحمّل أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الراحل الدكتور صائب عريقات الفصائل غير المنضوية إلى المنظمة مسؤولية عدم انضمامها واختيارها أن تكون خارج المنظمة. ويعتقد عريقات -في حواري معه كذلك ضمن حوارات المنتدى- أن المنظمة قائمة وما زالت ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، داعياً في الوقت ذاته لاستكمال تمثيل الجميع واختيار أعضاء المنظمة بانتخابات حرة ونزيهة متى كان هذا

(1) انظر حوار شفيق الغبرا، ضمن حوارات منتدى التفكير العربي.

متاحاً، وفي الدول التي تسمح للمنظمة بإجراء الانتخابات فيها، وأن يتم اللجوء إلى المشاورات مع الفصائل في حال عدم إمكانية ذلك. فيما يتفق خالد مشعل والدكتور مصطفى البرغوثي على ضرورة إعادة بناء المرجعية الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث تمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتتبنى برنامجاً نضالياً ينطلق من كون الشعب الفلسطيني واقعاً تحت الاحتلال.

«الخصم هو نظام الأبارتهايد»

في التأصيل الفكري لجوهر الصراع؛ يعتبر عزمي بشارة أنّ الأبارتهايد ينطبق على واقع الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ينطبق على اللاجئين وعلى الفلسطينيين داخل أراضي عام 1948، إذ يرى أنّ الفصل العنصري اتخذ عام 1948 شكل الطرد والتهجير، ويتخذ الفصل حالياً شكل الاحتلال والتمييز العنصري، وذلك يتطلب - بحسب الأكاديمي المعروف - أن ينخرط الفلسطينيون في أماكن وجودهم كافة في المعركة ضد نظام الأبارتهايد العنصري، وهذا يحتاج إلى درجةٍ عاليةٍ من التنظيم والتنسيق، من دون التنازل عن خصوصية كل تجمع فلسطيني، وطبيعة جبهة المواجهة التي يخوضها، كما يحتاج كذلك - بحسب الباحث - إلى إنشاء مؤسّسات سياسية بأفق جديد وبرامج جديدة، تتعامل مع واقع فصل عنصري (أبارتهايد)، وتبني النضال على جبهاتٍ مختلفةٍ ضد العنصرية الصهيونية.

ما هي نتيجة النضال ضد نظام الأبارتهايد العنصري؟

الإجابة يتركها بشارة مفتوحةً على احتمالات متعدّدة، ستحددها صيرورة النضال ذاته، فالنضال ضد واقع الأبارتهايد في فلسطين يمكن أن يؤدّي إلى تحقيق المساواة بين العرب واليهود في كيانين قوميين، تجمعهما مواطنةٌ واحدةٌ متساوية، بعد الاعتراف بالغُبن التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين، كما يمكن أن يقود على نحو جدلي إلى الاقتناع بدولتين، المهم برأيه ألّا يكون مجرّد حل (دولتين لشعبين) لتخليص الصهيونية من (الخطر الديمغرافي)، بل أن يطبّق في إطار

العدالة لشعب فلسطين في أماكن وجوده كافة، وفقاً لما جاء في كتابه عن صفقة ترامب - نتنياهو والمشار له سابقاً في سياق هذه الورقة.

وربما يتفق عزمي بشارة في المآلات مع ما ذهب إليه مبكراً المفكر الراحل ومؤلف موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية الدكتور عبدالوهاب المسيري، حيث تحدث عن «عبثية خيار إقامة دولة فلسطينية»، ودعا للنضال ضد نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

وكان المسيري قد وصف عام 2008 قيام دولة فلسطينية بأنه أمر «عديم الجدوى»، معبراً عن اعتقاده بأن «البديل هو قيام دولة متعددة الأديان والهويات»، كما حدث في جنوب إفريقيا[1].

مآلات أوسلو انطلاقاً من فهم المسيري لطبيعة المشروع الصهيوني

دعا المسيري مبكراً لفهم سمات المشروع الصهيوني للنجاح في مواجهته، حيث اعتبر أن من تعامل معه في أوسلو لم يكن يفهم طبيعته وسماته، كمشروع إحلالي وظيفي، لذا انتهى أوسلو إلى:

- عزل السكان الأصليين: أوسلو أداة لاستكمال الفصل العنصري :

يبدو أمراً مثيراً بالفعل عقب كل هذه السنوات التي تلت أوسلو؛ أن يتحقق ما توقعه الدكتور المسيري مبكراً من مآلات، فعقب اتفاقيات أوسلو عبّر المسيري عن قناعته بأن الحل النهائي الذي ستفرضه إسرائيل سيأخذ شكل عزل السكان الأصليين داخل مجموعة من القرى والمدن، ومحاصرتهم بالقوات العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وهو تماماً ما يحدث اليوم في فلسطين.

(1) الجزيرة نت، إسرائيل ستسقط في خمسين عاما، الجزيرة نت، 16مايو 2008.

- التطبيع :

كما يبدو مثيراً أيضاً حدوث ما توقعه الراحل الكبير من ظهور «الإسرائيلي الوظيفي»، وهو المصطلح الذي توقع فيه المسيري ظهور عرب يلعبون دوراً وظيفياً لصالح إسرائيل، ويروّجون للمشروع الصهيوني، رغم أنهم يتحدثون العربية، وينتمون لدول عربية وإسلامية؛ إلا أنهم «صهاينة القلب والفكر والقالب» بحسب توصيف المسيري في إحدى محاضراته المتلفزة.

سمات المشروع الصهيوني

لعل من المفيد، بل من الضروري، إيراد بعض سمات المشروع الصهيوني التي لخصها المفكر الراحل الدكتور عبدالوهاب المسيري في ورقة خاصة، وذلك في سياق فهم وتبني أفضل المقاربات في مواجهته:

- السمة الأساسية للصهيونية: أنها حركة استعمارية.

- السمة الثانية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني: أنه استعمار إحلالي.

يخلص المسيري وعقب استعراض النماذج التاريخية للاستعمار الإحلالي ومآلاتها، إلى حتمية زواله واندثاره.

ويقول المسيري إن تتبع نشأة الكيان الصهيوني يكشف بوضوح زيف الافتراض الصهيوني المبدئي أن فلسطين «أرض بلا شعب»، وهو ما يعني أن فرض الأسطورة الصهيونية على الواقع يحتاج إلى مزيد من العنف، ولكن العنف لا يؤدي إلى تخفيف وطأة الهاجس الأمني؛ فالإسرائيلي يعيش في خوف دائم من العرب، وهو محقّ في خوفه هذا؛ فقد اغتصب أرضهم وشرّدهم، وهو يعلم أنهم لن يستسلموا، ولن يقبلوا وضعهم هذا، ولذا بحسب المفكر الراحل «فإن كل اتفاقيات السلام هي اتفاقيات أمنية تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق أمن إسرائيل» (برأيه هذا الشيء مستحيل)، إذ يلفت المسيري بأن الإسرائيليين يعرفون مصير ممالك الفرنجة، كما يعرفون أن الجيوب الاستيطانية الإحلالية التي قُدر لها البقاء (مثل أمريكا الشمالية وأستراليا) نجحت لأنها أبادت السكان الأصليين. أما تلك التي لم تنجح في ذلك (مثل الجزائر وأنجولا وجنوب أفريقيا) فقد تمت تصفيتها[1].

(1) الصهيونية في مئة عام، عبدالوهاب المسيري.

الخلاصة

بتقديري؛ بعيداً عن التيه في الطروحات والمشاريع العديدة - على أهمية كل واحد منها - ينبغي صياغة برنامج وطني يتوحد على أساسه الفلسطيني من أقصى اليسار لأقصى اليمين، بعيداً عن تقييم تجربة أوسلو أو خيار المقاومة، فالخطوة الأولى لمواجهة مشروع الضم وصفقة القرن والتطبيع تكمن في تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية من الوظيفة الأمنية إلى وظيفة المقاومة بكافة أشكالها السياسية والشعبية والمدنية، وعدم استبعاد أي خيار آخر.

وبعيداً عن تقييم السلطة، والاختلاف حول كونها منجزاً أم كارثة وطنية؛ فإن ما هو ليس موضوع خلاف - بتقديري - أنها باتت أمراً واقعاً تنظم حياة الفلسطينيين الذين لا يريدون مزيداً من الفوضى «غير الخلاقة»، فدعوات حل السلطة الفلسطينية غير منطقية، وستدخل الفلسطينيين الذين تعتمد حياتهم اليومية والوظيفية عليها في دوامة من المعاناة والمصاعب غير المؤكد أنها ستصب في المحصلة في صالح قضيتهم، أما بقاؤها في الحالة والوظيفة التي مارستها خلال العقدين الماضيين والنيف؛ فهو كذلك خيار كارثي عبثي غير مقبول، ويعني مزيداً من التمكين للإسرائيلي، ومنحه الوقت اللازم لاستكمال مشروعه العنصري، وهنا يبرز خيار تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية كأنجع الخيارات وأقلها إضرارا بالفلسطينيين.

هذا الخيار يعني كذلك وقفاً كاملاً للتنسيق الأمني مع إسرائيل، وشن هجوم دبلوماسي مصحوباً بمقاومة شعبية وعصيان مدني منظم ومتفق عليه، ووحدة وطنية شاملة في الداخل والشتات. تشكل كل هذه التحركات ضغوطاً فاعلة على المحتل وعلى المجتمع الدولي، وتضع إسرائيل أمام تحديات أمنية وسياسية غير مسبوقة، وتعيد إثقالها بالالتزامات الدولية لها كقوة احتلال.

وفي ظل هذا المشروع المتكامل؛ لا تعود أجهزة السلطة «مخافر لتوقيف المقاومين واعتقالهم وإرسال قوائم بأسمائهم لإسرائيل»، بل رافعة للعمل الوطني، ومنصة للنضال السياسي والقانوني والمدني، إضافة للمقاومة بكافة أشكالها بمواجهة عربدة إسرائيل في الضفة والقطاع، وإقدامها على ضم أراض بشكل غير قانوني، وإمعانها في تحدي القانون الدولي، ومن شأن هذا المشروع المقاوم كذلك أن ينهي «الاحتلال المجاني» القائم الآن، ويضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال، وحينها يتوجه الغضب الفلسطيني لإسرائيل كدولة احتلال، بدلاً من تبادل الاتهامات

المتواصل بين الفلسطينيين أنفسهم، فيما تستمتع إسرائيل بلعب دور المتفرج والمحرض على المزيد، وبالمحصلة هي المستفيد الأول والأخير.

يتطلب تغيير وظيفة السلطة ليس تغيير وجوه فقط، بل تغيير نهج ومسار، والاستعداد لنضال طويل المدى، فقد يعني تغيير وظيفة السلطة أن تحلّها إسرائيل، هذا وارد، وهو أحد استحقاقات انتهاج هذا المسار، ويتوجب الاستعداد له.

كلمة السر - بتقديري - تكمن في العمل على المشتركات، وهي كثيرة: القدس، والعودة، والانعتاق من الاحتلال، ومواجهة التطبيع والضم وصفقة القرن، والأسرى والثورة، ومجموع كل ذلك يساوي الوطن.

المصادر والمراجع:

(1) العربي الجديد، ممنوع انتقاد المطبعين، 14 ديسمبر 2020.

(2) العربي الجديد، وزير إسرائيلي: لا علاقة لتجميد الضم بالاتفاق مع الإمارات، 16 أغسطس 2020.

(3) العربي الجديد، 88% من العرب يرفضون الإعتراف بإسرائيل، ، 6 أكتوبر، 2020.

(4) الجزيرة نت، الرئيس عباس يعلن الانسحاب من اتفاقيات السلام الموقعة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، 19 مايو 2020.

(5) حوارات منتدى التفكير العربي مع صائب عريقات، خالد مشعل، مصطفى البرغوثي، https://arabtf.uk/.

(6) عزمي بشارة، صفقة ترامب- نتنياهو: الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة على سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نيسان 2020.

(7) صحيفة العربي الجديد، معين الطاهر، حوار مع عزمي بشارة 18 مايو 2020.

(8) مركز الزيتونة للدراسات، السلطة الفلسطينية بين الحلّ وتغيير الوظيفة... السياقات والسيناريوهات، سبتمبر/2020.

(9) محمد أمين، الفلسطينيون وسبل مواجهة صفقة القرن، رؤية صائب عريقات، منتدى التفكير العربي، الطبعة الأولى، 2020.

(10) محمد أمين، المشروع الوطني الفلسطيني، رؤية مشعل، منتدى التفكير العربي، الطبعة الأولى، 2020.

(11) حوارات منتدى التفكير العربي، المقاومة الشعبية وسبل مواجهة التطبيع، سبتمبر،2020.

(12) حوار شفيق الغبرا، ضمن حوارات منتدى التفكير العربي.

(13) الجزيرة نت، إسرائيل ستسقط في خمسين عاما، الجزيرة نت، 16مايو 2008.

(14) الصهيونية في مئة عام، عبدالوهاب المسيري.

الفصل الثاني

مواجهة قرار الضم
والإجابة عن سؤال: ما العمل
في المشروع الوطني الفلسطيني؟

أ. معين الطاهر
كاتب وباحث

مقدمة

يسعى هذا النص إلى نقاش الأفكار السائدة وبرامج العمل المقترحة في الساحة الفلسطينية، في محاولة للتعرف إليها، بما فيها من توافق أو تباين، وفي مقدمة ذلك نظرتها إلى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ومسارها، وتحديد الأسباب التي أوصلتنا إلى هنا، وآليات مواجهة رؤية ترامب - نتنياهو، وتحديد مخاطرها، والإجابة عن أسئلة: كيف نواجه الانقسام؟ وما هو السبيل إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل المطلوب حل السلطة أم بقائها؟ وما هو مستقبل المفاوضات، والعمل السياسي، والموقف من حل الدولة والدولتين؟ وهل المشروع الحالي الذي تتبناه السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير المتمثل بحل الدولتين، والذي تقترب منه حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى، أو تبتعد عنه، في أوقات وظروف مختلفة، ما زال قائماً، وينبغي لها البناء عليه، ومواصلة طريقه، أم يجب عليها سلوك طريق آخر غيره؟ وهل الإجابات عن مجمل هذه الأسئلة تشكل فعلاً استراتيجية فلسطينية ترنو إلى المستقبل، أم أنها محاولة لتفكيك المأزق الراهن من المواقع ذاتها والمنطلقات نفسها التي سادت خلال الحقبة الزمنية الماضية؟

من البديهي أن يتعذر التطرق إلى جميع الآراء والأفكار التي تعرضت لذلك، وهي أكثر من أن تُحصى، سواء في المقالات أم الكتب أم اللقاءات المتلفزة، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي التي ازدادت وتيرتها في زمن جائحة كورونا، والتي شملت طيفاً واسعاً من الكتّاب، والمحللين، والأكاديميين، والقادة السياسيين، والمفكرين[1]. لذا؛ فقد حاول الكاتب تسليط الضوء على ما

(1) أنظر: حوار الأستاذ محمد أمين، مدير منتدى التفكير العربي في لندن، مع كل من خالد مشعل، وصائب عريقات، وشفيق الغبرا، ومصطفى البرغوثي، على قناة المنتدى على موقع يوتيوب. وكذلك ندوات المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) مع صائب عريقات، وناصر القدوة، وغازي حمد وغيرهم. وكذلك سلسلة ندوات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مع مكتبة الأرشيف والمعنونة بـ «في مواجهة الضم والتطبيع والأبارتهايد الصهيوني ومحاولة الإجابة عن سؤال ما العمل»، والندوات التي عقدها ملتقى فلسطين والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج وحركات مقاومة التطبيع والمنتديات الشبابية ومثيلاتها من المنتديات والمواقع الفلسطينية والعربية. وكذلك محاضرة عزمي بشارة التي صدرت لاحقًا في كتاب بعنوان «صفقة ترامب – نتنياهو» الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت (2020)، ومقالات معين الطاهر في صحيفة العربي الجديد، وخصوصًا مقالة «حوار مع عزمي بشارة في إجابته عن سؤال ما العمل؟»، و»نحو مشروع وطني فلسطيني مقاوم»، والردود عليه، و»المسار الفلسطيني المتعرج»؛ معين الطاهر، «حوار مع عزمي بشارة في إجابته عن سؤال ما العمل؟، العربي الجديد، 2020/5/18، شوهد في 2020/10/9، في:https://bit.ly/34KE82W

اعتقد أنها اتجاهات رئيسة قد تقترب منها آراء، أو تبتعد عنها قليلاً، لتختلف في بعض التفاصيل، وتتفق في غيرها، في محاولة للتفكير خارج الصندوق، وصولاً إلى ما يظنه ملامح مشروع وطني فلسطيني للمرحلة المقبلة، قائم على وحدة الشعب والأرض والقضية.

في توصيف صفقة القرن وخطة الضم الصهيوني

لا يختلف الفلسطينيون على توصيف صفقة القرن، فثمة إجماع على أنها «خيار أمريكي - إسرائيلي واحد»، يتمثل بضم 100 بالمئة من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ينص القسم السابع من الخطة على أن الأرض، من النهر إلى البحر، ستكون تحت السيادة الإسرائيلية الأمنية الكاملة، وأن الأرض جميعها هي أرض الشعب اليهودي التاريخية، مما يعني إسقاط الرواية العربية[1]. ويسميها عزمي بشارة «صفقة ترامب - نتنياهو»، مقدماً تحليلاً مسهباً للصفقة التي يصفها بأنها نص إسرائيلي يميني بخطاب صهيوني - ديني[2]، وهو ما يؤكده صائب عريقات بقوله إن هذه الخطة ذاتها قدمها الإسرائيليون للجانب الفلسطيني في عام 2012، باللغة نفسها التي صيغت بها[3]، ونجد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump) قد قطع فيها مع المبادرات الأمريكية السابقة، وبدأ من جديد، لتنسجم تماماً مع هذا الخطاب. ويلاحَظ أن الإدارة الأمريكية شرعت في تنفيذ الصفقة قبل إعلانها[4]، ولم تُبقِ من الدولة الفلسطينية، التي يُفترض أنها تَعِدُ بها الفلسطينيين، سوى التسمية[5].

مُنحت إسرائيل في صفقة القرن كل شيء؛ الأغوار، والمستوطنات، والسيطرة الأمنية والحياتية على جميع مقدرات الشعب الفلسطيني، ولم يُطلب منها شيء. أما الفلسطينيون فأمامهم أربعة أعوام إضافية، شبيهة بالأعوام الخمسة الواردة في اتفاق أوسلو، لبدء مباحثات الحل النهائي،

(1) «الخيار الفلسطيني في مواجهة الخيار الأميركي والإسرائيلي للضم والدور العربي المطلوب»، حوار محمد أمين مع صائب عريقات، منتدى التفكير العربي - لندن، 2020/6/6، شوهد في 2020/10/9، في: https://bit.ly/30RPlxB

(2) بشارة، ص 15

(3) «الخيار الفلسطيني».

(4) بشارة، ص 35.

(5) بشارة، ص 68.

والممتدة حتى الآن، لإثبات جدارتهم في الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، والاعتراف بجميع ما فُرض عليهم من بنود، وقتال بعضهم بعضاً بحجة مكافحة الإرهاب، والقضاء على حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وأي منظمات قد توصف بالإرهابية، والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. وبعد هذه الأعوام وامتداداتها، وإثبات حُسن سلوكهم وأهليتهم للعيش تحت سيطرة المستعمر الإسرائيلي، قد يُسمح لهم بالعيش في «دولة» مقطّعة الأوصال، تفصل بين أجزائها نقاط تفتيش تشبه المعابر الحدودية، وأنفاق وجسور مُسيطر عليها.

أربعة أعوام هي الفترة الزمنية اللازمة للكيان الصهيوني لإقامة روابط للمدن ترتبط بالعدو، وتدير المعازل الفلسطينية، بدلاً من روابط القرى التي حاول تأسيسها في سبعينيات القرن الماضي، ويكون خلالها قد أنهى ضم الأرض المحتلة وابتلاعها، متعاملاً مع العرب المقيمين فيها كأقلية تعيش في معازل؛ يسعى إلى الخلاص منهم عبر التضييق عليهم وتهجيرهم خارج ديارهم[1].

وكما أن هناك إجماعاً على توصيف الصفقة، وتحليل بنودها، واعتبارها رؤية توراتية صهيونية، فإن هناك إجماعاً أيضاً على رفضها من الطيف الفلسطيني كله. لكن المستغرب فعلاً أنه، ومع توافر هذا الإجماع منذ اللحظة الأولى التي تسربت فيها بنود الصفقة، وبدأت الخطوات الأمريكية في تنفيذها، سواء كان ذلك بوقف تمويل وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، أم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وحتى إعلان ما سُمي بالجانب الاقتصادي منها في المنامة عاصمة البحرين، وصولاً إلى احتفالية البيت الأبيض في واشنطن بحضور ترامب وبنيامين نتنياهو للإعلان عن الصفقة كاملة؛ فإن موقف السلطة والفصائل الفلسطينية، وعلى امتداد هذا الزمن، لم يكن بمستوى الحدث، حيث اكتفت ببيانات الشجب والاستنكار، وحضور مؤتمر دعا إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، أو دعوة الجامعة العربية للانعقاد، دون اتخاذ أي خطوات فعلية، مكتفية بالتلويح بخطوات تعتزم اتخاذها لاحقاً، دون المضي قدماً في تنفيذ أي إجراءات جدية، سواء لترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام، أم الاتفاق على مشروع وطني فلسطيني جامع، أم إنهاء اتفاق أوسلو، وسحب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها. وعلى

(1) معين الطاهر، «نحو مشروع وطني فلسطيني مقاوم»، العربي الجديد، 2020/4/1، شوهد في 2020/10/10، في: https://bit.ly/2I7k8jq

الرغم من وجود توصيات وقرارات من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، منذ عام 2015، بالسير في هذا الاتجاه؛ فإنها جميعها بقيت حبيسة الأدراج، واستمر الجمود في الموقف إلى ما بعد ظهور نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وإعلان بنود الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب أزرق أبيض، والتي تضمنت تأييد صفقة القرن، وتفويض نتنياهو اتخاذ قرار الضم.

طوال هذا الوقت الممتد أعواماً؛ بقيت السلطة الفلسطينية في موقع الانتظار تترقب متغيرات متخيلة، وتتوهم قدرتها على التأثير فيها، مثل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وإمكانية إسقاط نتنياهو عبر توصية الكتلة العربية في الكنيست الصهيوني التصويتَ لصالح بيني غانتس. وخلال ذلك كله؛ استمرت علاقات السلطة الفلسطينية مع الإدارة الإسرائيلية كالمعتاد، كما استمرت دورات تأهيل الضباط الفلسطينيين على مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، واستمر التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأُعيدت أموال المقاصة، بعد أن كانت السلطة قد امتنعت عن تسلّمها، بعد أن خصمت الحكومة الإسرائيلية مخصصات الأسرى والشهداء منها، وصولاً إلى الاتفاق المبدئي على ترتيبات قرض بقيمة 800 مليون شيكل، قبل إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي تاريخاً محدداً لتنفيذ الضم، عندها فقط، وكما يقول المثل الدارج: «ذهبت السّكْرَة وجاءت الفِكْرة»، وبدأ الجميع يستشعر الخطر الداهم الزاحف، ويسعى جهدَه لإيقافه.

حينها فقط؛ اتخذت السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير عدداً من القرارات، أهمها تعليق الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، والتحلل من الاتفاقات المعقودة معه، ومن ضمنها التنسيق الأمني، والتوقف عن تسلّم أموال المقاصة، ورفض الانضمام إلى مفاوضات سلام تكون مرجعيتها صفقة القرن، والدعوة إلى مفاوضات سلام جديدة من خلال مؤتمر دولي للسلام تحضره الرباعية الدولية وأطراف أخرى[1].

يلاحَظ أن هذه القرارات لم تصل إلى حد سحب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، كما جاء في الرسائل المتبادلة بين يتسحاق رابين وياسر عرفات، ولم تقُم بإلغاء الاتفاقات المعقودة معها، وإنما اكتفت «بالتحلل» منها، بمعنى وقف تنفيذها.

(1) في حين يقول صائب عريقات، في حواره مع منتدى التفكير العربي، إن إجراءات السلطة في مواجهة الضم شملت إلغاء جميع الاتفاقات، إلا أن بيان اللجنة التنفيذية، وخطاب الرئيس محمود عباس، يدوران حول إيقاف الاتفاقات أو التحلل منها.

كما أنها لم تغيّر رؤيتها للمفاوضات ورغبتها في استمرارها، لكنها اكتفت بإعلان رفضها لها على أساس مرجعية صفقة القرن، والمطالبة بمرجعية دولية.

تأجيل الضم القانوني

لم يُنفَّذ قرار الضم القانوني لأجزاء واسعة من الضفة الغربية في شهر أيلول/سبتمبر، الموعد المحدد سابقاً، مع إعلان نتنياهو أنه تأجيل مؤقت، إذ ثمة متغيرات محددة نشأت في أعقاب إعلان صفقة القرن، أدت إلى تأجيل اتخاذ القرار، وربما تؤدي إلى تعديل صيغة الضم القانونية التي ستلجأ إليها الحكومة الإسرائيلية، مثل الإعلان عن تطبيق القانون الإسرائيلي على بعض المناطق المحتلة، وهي الصيغة التي اعتُمدت لدى ضم هضبة الجولان السورية، والتي سمحت لرابين حينها بتقديم ما عُرف بوديعة رابين، والتي تعهد فيها بالانسحاب من أجزاء من الجولان إذا ما أُنجزت اتفاقية السلام مع سوريا، وهو ما يتيح المجال للحكومة الإسرائيلية لبعض المناورة، على اعتبار أن هذا الموضوع ما زال يمكن إخضاعه لمفاوضات في المستقبل.

أبرز هذه المتغيرات كان جائحة كورونا التي عصفت بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما هو حال دول العالم كلها، والموقف الدولي المعارض للضم، وقرب موعد الانتخابات الأمريكية، وسط مخاوف الرئيس الأمريكي ترامب من أن تؤدي عملية الضم إلى توترات إضافية في المنطقة، تؤثر في حظوظه الانتخابية، وتعيق سعيه إلى تحقيق أهداف جديدة، مثل جهوده لحمل دول أخرى عربية وإسلامية على الاعتراف بإسرائيل، وتطبيع علاقاتها معها، وهو هدف رئيس للصفقة، بتكوين محور عربي - صهيوني في المنطقة يقف في وجه دول إقليمية أخرى، مثل إيران وتركيا، حيث خطا خطوات جدية في هذا الاتجاه، تمثلت بالإعلان عن الاتفاق الإماراتي والبحريني - الإسرائيلي، ومن ثم السوداني، والضغط على دول أخرى للقيام بذلك لاحقاً، كذلك الإعلان عن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وإسرائيل، ونقل سفارة صربيا إلى القدس، والضغط على دول جديدة لنقل سفارتها إلى القدس. واللافت أن جميع هذه الإعلانات يتم إشهارها من البيت الأبيض في واشنطن.

ضمن هذا السياق؛ دفع المبعوثون الأمريكيون باتجاه تأجيل تنفيذ الضم لبعض الوقت، على أن يتم لاحقاً على مراحل[1]، وسط تباينات من داخل فريق ترامب نفسه حُسمت بإعطاء الأولوية للانتخابات الأمريكية، والاستمرار في تطويع الدول العربية الأخرى باتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعزل الموقف الفلسطيني المعارض.

ترافق ذلك كله مع موقف أوروبي وروسي وصيني معارض في أغلبيته لخطة صفقة القرن، باعتبارها إنهاء لحل الدولتين، وخوفاً من عودة التوتر إلى المنطقة، بدلاً من حالة السلام الزائفة السائدة الآن، على نحو يعرّض المصالح الغربية للخطر. في حين أن دولاً عربية، مثل الأردن، تربطها معاهدة سلام مع إسرائيل (معاهدة وادي عربة)، قد أبدت تخوفاتها من عملية الضم، وتحديداً ضم الأغوار، حيث ستصبح الحدود الأردنية - الإسرائيلية ممتدة ما بين بحيرة طبريا وحتى خليج العقبة، مما يرتب أعباءً أمنية كبيرة على الأردن، إضافة إلى إدراكه أن عملية الضم المقترحة في خطة ترامب ونتنياهو ما هي إلا مقدمة لخطوات أخرى، وأنها ستحول دون إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967، على نحو قد يؤدي إلى تسريب أعداد كبيرة من السكان عبر الحدود، ويخشى الأردن أن يؤدي ذلك إلى إحداث خلل في التركيبة الديموغرافية، وأعباء أمنية واقتصادية لن يقوى على تحملها.

العوامل السابقة كلها ساهمت في تغيّر الموقف الإسرائيلي الداخلي، حيث اتجه جزء كبير من التحالف الحكومي إلى التريث، تخوفاً من أن يؤدي الضم إلى موجات عنف متلاحقة في الأرض المحتلة، وإلى تردي العلاقات مع الأردن ودول أخرى، وإعاقة عمليات التطبيع مع بعض الأنظمة العربية، وإظهار إسرائيل بمظهر دولة الأبارتهايد. وقد جنح إلى ذلك عدد من المسؤولين الأمنيين، والقادة العسكريين، آخذين بعين الاعتبار أن الضم القانوني لن يضيف ميزة جديدة لإسرائيل، فالمناطق المقترح ضمها (الأغوار والمستوطنات) هي بحكم المضمومة فعلاً، وتسري على المستوطنين فيها القوانين الإسرائيلية، ولها طرقها الالتفافية الخاصة بها، والتي لا يُسمح للعرب بسلوكها، وهو ما كُرّس خلال حكومة سلام فياض، حين أقدمت على شق طرق خاصة بالفلسطينيين؛ بتعبيد المسارب والطرق الزراعية، أو تلك الملتفة عبر التلال والوديان، والتي

(1) حوار خاص مع الأستاذ خالد مشعل»، منتدى التفكير العربي – لندن، 2020/7/2، شوهد في 2020/10/10، في: https://bit.ly/3mwsvE7

اضطر الفلسطينيون إلى سلوكها خلال الانتفاضة الثانية، وبذلك أصبحت الطريق التي يسلكها الفلسطينيون من رام الله إلى بيت لحم أو الخليل تستغرق أكثر من ثلاث ساعات، بدلاً من نصف ساعة، مكرساً عزل القدس عن باقي الضفة الغربية، وتقطيعها إلى أجزاء منفصلة، في حين استولى الصهاينة على الطرق الأصلية، وعملوا على توسيعها وحصر استخدامها على اليهود. ويُذكر أن الاتحاد الأوروبي كان قد رفض طلباً إسرائيلياً لتمويل تعبيد هذه الطرق خلال الانتفاضة الثانية، لأنها تكرس الاحتلال، وتغيّر معالم الضفة الغربية، إلى أن جاء سلام فياض ووافق عليها.

مفهوم الضم

يثير ما سبق سؤالاً مهماً حول مفهوم الضم الإسرائيلي بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، وتلويحها باتخاذ إجراءات أشد، إذا ما أقدم نتنياهو على تنفيذ تهديداته بالضم القانوني؛ فهل المشكلة بالنسبة إليها مقتصرة على الضم القانوني؟ وهل هناك أي صلاحيات للسلطة الفلسطينية في المناطق المشمولة في هذه المرحلة بالضم القانوني في الأغوار، وفي المستوطنات، وعلى الطرق المؤدية إليها؟ ماذا سيغيّر الضم القانوني من الواقع الحالي في هذه المناطق؟ هل ثمة اليوم ما يمنع الاحتلال من تعزيز الاستيطان الذي تضاعف مرات ومرات في ظل اتفاق أوسلو، حتى أصبحت نسبة المستوطنين اليهود إلى العرب في الضفة الغربية تفوق نسبتهم في عام 1948، أو ثمة ما يمنع الاحتلال من مصادرة أراضي العرب؟

لا أقول هذا الكلام بمعرض التقليل من مخاطر الضم القانوني الذي ينوي الاحتلال تنفيذه، ولكن للتأكيد على أن هذا الضم هو أمر واقع منذ أعوام، لكن إعلانه بقرار صهيوني - أمريكي يعني إعلان انتهاء حل الدولتين، ولعل هذا ما يقلق السلطة في المقام الأول، إذ يمس بمبرر بقائها، وشرعية وجودها، ويوجب عليها حينئذٍ البحث عن بدائل واستراتيجيات مختلفة؛ هي غير مؤهلة للخوض فيها. وهنا؛ ينبغي التحذير من أن يؤدي تأجيل الإعلان القانوني للضم، مهما كانت صيغته، إلى اعتبار أن ثمة انتصاراً قد تحقق، وهو ما يروَّج هذه الأيام من أننا تمكَّنا من إفشال خطة الضم، وذلك في سياق تبرير تراجعات في الموقف السياسي للعودة إلى المفاوضات، واستئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال تحت ستار توهُّم وقف الضم أو تجميده أو تأجيله، بينما هو مستمر في قضم الضفة عبر عملية دائمة ومستمرة؛ تزداد وتيرتها يوماً بعد يوم.

وفي تقرير نشرته أخيراً منظمة بتسيلم، وأرفقته بخرائط وافية، قالت إن 75 في المئة من أراضي الضفة الغربية هي تحت السيطرة الإسرائيلية[1]، وإن كان هذا يتم تحت مسميات مختلفة مثل المستوطنات ومساحات النمو اللازمة لها، والأماكن العسكرية المغلقة، والأراضي المصادرة للطرق الالتفافية والمساحات الأمنية اللازمة لها، ويبدو أن هذه هي النسبة الأكثر دقة من نسبة 30 في المئة الواردة في صفقة ترامب - نتنياهو، إذ إن النسبة المذكورة في الصفقة تتحدث عن مساحة الضفة وغزة، ولا تشمل القدس التي ضُمت في السابق، ولا المناطق العسكرية، والمحميات، والطرق الالتفافية، وهو واقع الحال الذي يعرفه كل من يعيش في الضفة الغربية.

إن اتخاذ موقف حقيقي من الاحتلال ذاته، وليس فقط من عملية ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ينزع عن مبادرات التطبيع العربية ورقة التوت التي تحاول أن تتستر بها، عبر الزعم بأن اعترافها بالكيان الصهيوني، كما فعلت الإمارات العربية، قد أجّل الضم الصهيوني للأراضي العربية، وهو في حقيقة الحال لم يغيّر شيئاً من الواقع المفروض على الأرض، إذ ما زال الاحتلال الصهيوني مستمراً ومتحكماً في كل ذرة تراب من الأرض المحتلة.

ينبغي الانتباه إلى أن حركتَي فتح وحماس قد تقدمتا بخطوات حثيثة باتجاه المصالحة. وفي مواجهة صفقة القرن وخطة الضم؛ لم تعد الأولوية لحركة فتح تسليم حماس مقاليد سلطتها في غزة، وهو تنازل كبير عن أمرٍ أعاق جميع خطوات المصالحة السابقة. وفي المقابل؛ اعترفت حركة حماس بشرعية الرئيس محمود عباس، وثمّنت مواقفه الأخيرة، ولم تعترض على مشروع حل الدولتين، وهو المشروع الوطني الذي تسعى السلطة الفلسطينية لتحقيقه، مما حدا بالرئيس عباس أن يعلن أن سقف المصالحة يتم تحت ظلال هذا المشروع. كما واتفق الفريقان على المقاومة الشعبية السلمية في مواجهة الاحتلال.

كل فريق منهما قطع نصف الطريق باتجاه الفريق الآخر، لكن يلاحَظ أن الخطوات الفعلية على الأرض ما زالت تسير ببطء شديد، وما يجري حتى الآن لا يتعدى خطوات تجميلية لهذه العلاقة، وإعلاناً لمبادئ عامة دون الدخول في تفاصيلها العملية، بحيث بات واضحًا أن ثمة سياسة انتظارية تنتظر ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية، وتود أن تُحكم خطواتها المقبلة

(1) جورج جقمان، «ما بعد حل الدولتين»، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2020/10/26، شوهد في 2020/10/28، في: https://bit.ly/3jDWFU3

في ضوء من سيكون سيد البيت الأبيض، ولا تريد أن تقيّد خطواتها منذ الآن بتحالفات قد لا تتناسب مع المرحلة القادمة، خصوصًا إذا نجح جو بايدن، وتجددت الدعوة إلى المفاوضات، فحينها قد تتغير الأولويات والتحالفات، على عكس ما يمكن أن يحدث إذا نجح دونالد ترامب.

لسنا هنا بصدد تقييم ما هو الأفضل للوضع الفلسطيني، ولا للمفاضلة ما بين ترامب ونتنياهو، لكن من الواضح أن نجاح ترامب يعني استمرار المواجهة وتصاعدها مع المشروع الصهيوني، إلا أن نجاح بايدن لا يعني تراجعًا لهذا المشروع، بقدر ما سيكون بمنزلة إعادة الوضع الفلسطيني إلى المربع ذاته، دون التوصل إلى أي نتائج، وهي حالة شبيهة بحالة اللاحرب واللاسلم التي كانت سائدة في المنطقة في ظل الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. هذا الوضع قد يريح السلطة الفلسطينية قليلًا، إذ سيحفظ دورها كطرف في المعادلة، بدلًا من أن تواجه الانهيار، أو فرض سلطة عميلة يعيّنها الاحتلال. وعليه، فليس من المتوقع أي نتائج عملية للمصالحة الجارية قبل ظهور الدخان الأبيض من واشنطن. ولن تتحقق تفاهمات إجراء الانتخابات الفلسطينية، أو رفع العقوبات التي فرضتها السلطة على غزة، أو القيام بتصعيد واضح الملامح باتجاه تفعيل هياكل المقاومة الشعبية، قبل اتضاح ملامح المرحلة المقبلة تمامًا، ولعل هذا يعيدنا إلى أهمية البحث في البرنامج السياسي والمشروع الوطني.

إن انتظار تغيّر الظروف الدولية، ونتائج الانتخابات الأميركية أو الإسرائيلية، يعيق التصدي الفعلي لصفقة القرن، ويمنع وحدة الشعب الفلسطيني التي مزّقها اتفاق أوسلو، ويمنح المبرر لبعض الأنظمة العربية للمضي قدمًا بخطواتها التطبيعية، ويجهض النضال الشعبي ضد الكيان الصهيوني داخل الأرض المحتلة وخارجها، ويحول دون إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها.

خلاف في تقويم المسار الفلسطيني

إذا كان ثمة موقف فلسطيني موحد من صفقة القرن وخطة الضم؛ فثمة تباين واسع في تحديد أسباب وصولنا إلى هذه المرحلة، وفي فهمنا لتاريخنا الحديث الذي لم يتم التوافق على تقويمه، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في تشخيص واقعنا الحالي، وتحديد الاستراتيجية المستقبلية، إذ يعتقد البعض أن أي نقد للمرحلة السابقة التي ما زالت ممتدة حتى لحظتنا الراهنة يعني نقداً لمشروعه وسياساته، وقد يستوجب تغيير المسار والانتقال إلى مسار جديد مختلف.

يعتبر صائب عريقات[1] اتفاق أوسلو إنجازاً للشعب الفلسطيني، وعلى حد قوله؛ فقد أصبحنا شعباً لأن صيغة الاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تنص على أن إسرائيل تعترف «بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، وتبدأ مفاوضات مع م. ت. ف. ضمن مسيرة السلام في الشرق الأوسط». ويشير إلى أنه ينبغي المحافظة على هذا الاعتراف بالشعب الفلسطيني، مع أن نص الاتفاق لا يعترف بأي حقوق لهذا الشعب، في حين اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود. وهو يرى أن إسرائيل قد «كسرت الصيغة التعاقدية المبنية على اتفاق أوسلو الذي ينقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال»، لأنها «تريد استبدال اتفاق أوسلو بمبدأ يُطلق عليه اسم (الدولة بنظامين) أي أبارتهايد».

من جهته؛ ينطلق أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، أحمد عزم[2]، من «أن الحركة الوطنية التي ترتبط بمجموعة ترى نفسها شعباً متمايزاً؛ تطالب بالضرورة وتناضل لأجل أن يكون لها دولة وكيان سياسي يعبّران عنها، وعندما تنظم نفسها على شكل منظمة سياسية أو عسكرية أو اجتماعية؛ فهذا التنظيم هو وسيلة للوصول إلى الدولة أو الكيان... ولا تستمر الحركة الوطنية إذا توقفت عن هدف تأسيس كيان سياسي»، مستدعياً لإثبات ذلك مقولات لعدد من المفكرين الغربيين حول نشأة الهويات الوطنية، وتحولها إلى كيانات سياسية. وفي تطبيق ذلك على الوضع الفلسطيني؛ يرى عزم أن تسلسل الأمور «بدءاً من تشكّل منظمة التحرير وفصائلها، إلى برنامج النقاط العشر في عام 1974، وصولاً إلى اتفاق أوسلو الذي جاء نتيجة (اتفاق فلسطيني - إسرائيلي)؛ سَمَحَ به وفرَضه النضال الفلسطيني». أظن أن الخلل الرئيس في هذا التحليل يتمثل في تطبيق نظريات العلوم السياسية على واقع مغاير، متجاهلاً النكبة والاحتلال، معتبراً أن الكيان الفلسطيني «السلطة» على 22 بالمئة من الأرض الفلسطينية، ولجزء من الشعب الفلسطيني، يشكّل الهوية الوطنية الجمعية له.

على النقيض من ذلك؛ يرى الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل[3]،

(1) «الخيار الفلسطيني».

(2) مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني، ورئيس وحدة الشؤون الاستراتيجية في رئاسة الوزراء. انظر: أحمد عزم، «مستقبل الكيانية الفلسطينية»، ندوة نظمتها مكتبة الأرشيف، 2020/7/20، شوهد في 2020/10/10، في: https://bit.ly/3mpk8KC

(3) «حوار خاص».

أن الخلاف على الساحة الفلسطينية بدأ منذ برنامج النقاط العشر عام 1974، حيث تشكّلت في حينه جبهة الرفض، إلا أن «مساحة الخلاف كانت أقل من مساحة الاتفاق، وكانت خيمة المشروع الوطني تظلل الجميع وتستوعبهم». لكن «منذ اتفاق أوسلو والمقدمات التي سبقته بسنوات؛ نشأ انقسام سياسي حاد وواسع... حول المشروع الوطني الفلسطيني... وتعريف الحقوق والثوابت الوطنية، وحول البرنامج النضالي المقاوم وأدواته، وانعكس سلبياً على الثقة بالمؤسسات القيادية، ومرجعيات القرار، وطريقة اتخاذه في المسائل الكبرى».

نلاحظ أن ثمة رأياً يقول إن اتفاق أوسلو تسبب بانقسام حاد في الساحة الفلسطينية، لكن هناك من يعتبره إنجازاً واستمراراً للمسار الفلسطيني، كما أن هناك رأياً ثالثاً يتهم القيادة الفلسطينية بالخداع والتواطؤ لتصفية القضية الفلسطينية منذ البداية، معتبراً أن ما شهدناه ليس سوى «ستون عاماً من الخداع»[1].

تغيّر المسار الفلسطيني منذ برنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي) الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1974. وعلى الرغم من التشدّد الظاهر في صوغ نقاطه التي تضمّنت عدم التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم 242، والتمسّك بالكفاح المسلّح لإقامة سلطة وطنية مقاتلة على أي شبر يتحرّر، والنضال ضدّ أي كيان ثمنه الاعتراف، أو الصلح، أو الحدود الآمنة، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قيامها، ستناضل في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني، إلا أن بيت القصيد كان النقطة العاشرة، والتي نصّت على وضع القيادة الفلسطينية التكتيكَ المناسب لتطبيق البرنامج، أي إقامة السلطة الوطنية.

حاول برنامج النقاط العشر احتواء أي معارضة له، سواء داخل «فتح» أم في الفصائل الأخرى، من خلال تلك الصياغة. لكن الواضح تماماً أن المشروع الوطني الفلسطيني قد تحوّل من تحرير فلسطين كلها إلى برنامج سُمّي بالمرحلي، يهدف إلى إقامة سلطة وطنية على جزء منها، والذي سيكون في الأرض التي احتُلت في عام 1967. على الرغم من أن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان انطلاقة حركة فتح؛ كانا لتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948، وكان واضحاً أن هدف البرنامج هو تهيئة الرأي العام للقبول بفكرة الحلّ المرحلي، تمهيداً لمزيد من التنازلات تتجاوز بنوده.

(1) انظر: محمد سعيد دلبح، ستون عامًا من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية (بيروت: دار الفارابي، 2019).

وبالفعل، وعلى مدى أعوام؛ تم الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242 تدريجياً، واعتُبر الميثاق الوطني «كادوك» (باللغة الفرنسية)، أي «مهجوراً». ووفّر الاتفاق مع النظام الأردني، بعد فترة خصومة طويلة، ونزاع على التمثيل، غطاءً للانضمام إلى مفاوضات مدريد (1991)، ونبذ ما يُسمّى بالإرهاب، وصولاً إلى الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود، والصلح معها في اتفاق أوسلو. لم يكن ما حدث تغيّراً في التكتيك، بقدر ما كان تغيّراً في الاستراتيجية، أثّر في جوانب متعددة من المسيرة الفلسطينية.

لم يكن هذا المسار سهلاً كما صوّره أنور السادات للقيادة الفلسطينية، وكان رد العدو الصهيوني والولايات المتحدة على رغبة المنظمة الانضمام إلى العملية السياسية المتوهّمة؛ محاولاتٍ مستمرةً لتدجينها، وانتزاع تنازلاتٍ إضافيةٍ منها، قبل السماح لها بركوب قطار التسوية الذي لم يأتِ. وكلما تقدّمت المنظمة خطوة في هذا الاتجاه؛ كان ثمّة متطلبات جديدة تنتظرها.

في هذا الإطار؛ تحوّلت القضية الفلسطينية من قضية حقوقٍ مشروعةٍ للشعب الفلسطيني إلى مسألة من يمثّل الفلسطينيين في المفاوضات المرتقبة؛ إذ كان دوماً موضوع التمثيل هو المطروح في الأروقة الفلسطينية والعربية والدولية، وجميع التنازلات التي انتُزعت من القيادة الفلسطينية كانت تهدف إلى التقدّم في موضوع التمثيل، ولم تتطرّق إلى الحقوق الثابتة أو تناقشها، فضلاً عن أن موضوع التمثيل قد أثار نزاعاتٍ مريرة مع الأردن وسورية، وحوّل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى «أرضٍ متنازَع عليها»، وفق تعبير وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، عندما طالبه رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، بإجراء فصل للقوات على الجبهة الأردنية، أسوة بما حدث على الجبهتين المصرية والسورية، بعد قرار مؤتمر الرباط عام 1974.

خلال تلك المرحلة؛ سيطر هاجس البديل المحتمل لتمثيل الفلسطينيين على قيادة منظمة التحرير، سواء كان هذا البديل نظاماً عربياً أم شخصيات فلسطينية. وكان الخيار الأنسب لتجاوز معضلة البديل أن تُقنع المنظمة الولايات المتحدة والأطراف الدولية أنها قادرةٌ على إعاقة أي حلّ يستثنيها من جهة، وأنها وحدها القادرة على تنفيذ التنازلات المطلوبة من جهة أخرى. انعكست هذه السياسة على أداء المنظمة واهتماماتها، فلبنان الذي يُفترض به أن يكون قاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية؛ تحوّل إلى ورقة مساومة وضغط لإدخال المنظمة في التسوية. كما تأثرت بهذه الاستراتيجية الجديدة علاقات المنظمة بالأطراف العربية، كما في الداخل الفلسطيني.

لم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني بابتزاز منظمة التحرير بموضوع التمثيل، وسعيهما إلى إيجاد بدائل عنها؛ فلسطينية كانت أم عربية، وإنما لجأت أيضاً إلى سياسة العصا بموازاة الجزرة التي استمرّت في التلويح بها لقبول المنظمة عمليةَ التسوية المفترضة. كان الهدف واضحاً؛ إما تصفية منظمة التحرير لإتاحة المجال أمام ظهور بديل عنها، أو إضعافها إلى درجةٍ تجبرها على قبول التنازلات المفروضة عليها.

من هنا؛ ينبغي النظر إلى المسار الممتد على مدى عقدين من برنامج النقاط العشر وحتى توقيع اتفاق أوسلو باعتباره مساراً متعرّجاً، يحمل في داخله وجهين، فقد شهد تنازلاتٍ جمّة متدرّجة، وتغيّراً في الاستراتيجية، واختلافاً في التكتيكات، لكنه، في الوقت ذاته، كان حافلاً بالمواجهات مع العدو الصهيوني، والمعارك، والاجتياحات، والعمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة وخارجها، وكذلك الاغتيالات التي تعرّض لها قادةٌ وكوادر في الفصائل الفلسطينية. ويمكن تفسير ذلك بأن موافقة القيادة الفلسطينية على الدخول في معترك التسوية لم يكن كافياً في حدّ ذاته لقبولها فيها. لذا؛ شهدت هذه المرحلة صداماتٍ واسعةً مع العدو في مواجهة محاولات تصفيتها والقضاء عليها، وهو ما قادها إلى تعزيز قواها، واستمرارها في المواجهة المسلّحة لفرض استمرار وجودها في المعادلة السائدة.

ومن هنا أيضاً؛ يخطئ من يعتقد أن الثورة الفلسطينية المعاصرة قد انتهت، أو تخلّت عن أهدافها، بمجرد موافقتها على البرنامج المرحلي. كما يخطئ من يعتقد أن الثورة الفلسطينية قد استمرت على الأهداف نفسها منذ انطلاقتها، فكلتا الرؤيتين قاصرتان عن رؤية وجهي الصراع والمساومة المتلازمين في هذه المرحلة، والعلاقة الجدلية القائمة بينهما، ذلك أن كلاً منهما كان يخدم الآخر أو يدفع إليه، وفي كل لحظةٍ كان ثمّة وجهٌ رئيسٌ لهذه المعادلة، قابلٌ للتغيّر من دون أن يغيب الوجه الآخر. ويمكن إثبات عشرات الأمثلة على وجود الوجهين معاً في الحرب الأهلية اللبنانية، والاجتياحات الصهيونية، والانتفاضة الفلسطينية، حيث تلازم النضال والتضحيات الكبرى مع السعي نحو تحقيق تقدّمٍ في اتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير طرفاً في التسوية المرتقبة، أو تقديم إغراءاتٍ لها على هذا الطريق، أو حتى محاولات القضاء عليها وتجهيز بدائل عنها.

بإيجاز؛ يمكن القول إن المشروع الوطني الفلسطيني شهد منذ عام 1974 وحتى نهاية الثمانينيات ازدواجية كبرى، فهو من جهةٍ بدا وكأنه ما زال متمسّكاً بالميثاق الوطني إطاراً للمشروع الوطني الفلسطيني، وإن كانت القيادة الفلسطينية تضعه كل يوم أمام تنازل جديد.

كما أن سمة المواجهة عبر السلاح والانتفاضة كانت حاضرة. في حين كان الوجه الآخر ماثلاً عبر سياسات المساومة، والسعي إلى جني مكاسب سريعة متوهّمة تدور في معظمها حول من يمثّل الفلسطينيين، وليس حول حقوقهم.

نقطة التحوّل الحاسمة كانت في اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، حين اعترفت المنظمة بحقّ إسرائيل في الوجود، مقابل اعتراف إسرائيل بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير. أسدلت هذه النتيجة البائسة التي انتهى إليها نضال الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصر الستار على المرحلة السابقة. ويمكن تقسيم مرحلة «أوسلو» إلى فترتين؛ الأولى تنتهي بالانتفاضة الثانية واستشهاد ياسر عرفات، وهي مرحلةٌ تتشابه - في بعض جوانبها وليس كلها - مع المرحلة السابقة لها، بمعنى أنها تحلل العوامل التي أدت إلى اتفاق أوسلو، كما تستطيع أن تميز في هذه المرحلة ما بين التنازلات التي قُدمت والمواجهات التي حدثت. أما الثانية فهي مرحلة إعادة إنتاج «أوسلو» في عهد الرئيس محمود عباس، والتي قادت إلى قطيعةٍ كاملةٍ مع المشروع الوطني الفلسطيني.

يقدّم هذا التحليل تفسيراً لمواقف القيادة الفلسطينية المتنفذة وسياساتها، كما يقدّم تفسيراً لموقف القيادات المعارضة والفصائل الفلسطينية والمناضلين في «فتح» وغيرها، والذين عارضوا هذا النهج، في وقتٍ استمروا فيه في مواقعهم النضالية خلال هذا المسار المتعرّج، وإلا يصبح تفسير استمرارهم في أطر الحركة الوطنية ضرباً من الغباء أو الجهل أو التواطؤ مع القيادة المتنفذة.

ماذا لو تبنّينا تفسيراً آخر يعتبر أن جميع ما تم خلال ستين عاماً له صلة بنظريات المؤامرة والخداع، وكان مخططاً له منذ لحظاته الأولى عبر تواطؤ البرجوازية الفلسطينية والرجعية العربية، ومن تشاء من القوى الكبرى لتصفية القضية الفلسطينية؟ هل يمكن لهذه النظرية أن تفسّر ستين عاماً من النضال، على ما فيها من إخفاقاتٍ وبطولات في الوقت ذاته؟ ألن يحيلنا ذلك إلى كومةٍ من الأغبياء، وجمهور من السذّج المخدوعين؟ وهو منطقٌ لن يستثني أحداً من العاملين من أجل القضية الفلسطينية، بمن فيهم المؤمنون بهذا المنطق. وهنا؛ يتجاوز الموضوع حالة مراجعة الذات، أو ممارسة ضرب من النقد الذاتي، إلى حالة من جلد الذات والقضاء على مرحلة كاملة من نضال الشعب الفلسطيني.

لكننا أيضاً لن نتمكن من الانتقال إلى المرحلة المقبلة دون تقييم دقيق لما سبق، وسنلاحظ

أنه ما تزال لدينا أفكار مختلفة للمشروع الوطني تنطلق من تقييمها للمرحلة الماضية، فمن يرى أوسلو إنجازاً؛ سيكون مشروعه المحافظة على هذا الإنجاز والتمسك - في أحسن الأحوال - بصيغة معدلة منه. أما من يراه تراجعاً؛ فسيسعى للخلاص منه ومن آثاره، لكن لعل هناك أملاً في أن يتم الاتفاق على تفاصيل الاستراتيجية التي يجب اتباعها، من خلال ممارسة النضال المشترك ضد صفقة القرن وخطة الضم، وهو ما سيتيح - على حد تعبير خالد مشعل - أجواءً أفضل للتفاهم على التفاصيل.

مستقبل السلطة الفلسطينية

إزاء انهيار المفاوضات، وتراجع فرص حل الدولتين، وإقامة دولة ذات سيادة على الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وفي مواجهة خطة الضم وصفقة القرن؛ تنتشر في صفوف قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أولئك الذين عارضوا اتفاق أوسلو؛ أفكار حول ضرورة حل السلطة الوطنية الفلسطينية للتخلص من إرث ذلك الاتفاق الثقيل، باعتبار أن السلطة الوطنية وليدة له. وكان الرئيس محمود عباس قد أعلن مراراً عن عزمه منح نتنياهو مهلة ثلاثة أشهر، قبل أن يسلمه مفاتيح السلطة. في حين يرى صائب عريقات أن إسرائيل «تريد سلطة بدون سلطة، وتسعى لتغيير وظيفتها من سلطة تنقل الشعب من الاحتلال إلى الاستقلال؛ إلى سلطة مهمتها تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، كصيانة الطرق ودفع الرواتب». وأنها في حال «تنفيذ إسرائيل لمخططاتها؛ فإنه سيتم تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية تلقائياً»، إذ إن «مشروع ترامب - نتنياهو يهدف إلى البحث عن بدائل للسلطة تعيش في جيوب» منعزلة[1].

يبدو أن الهدف من تصريحات الرئيس محمود عباس[2] لم يتعدَّ إرسال رسالة إلى نتنياهو والمجتمع الدولي، مفادها أن على الاحتلال الذي يعرقل الوصول إلى تسوية؛ أن يتحمل

(1) «الخيار الفلسطيني».

(2) «كلمة الرئيس محمود عباس أمام الجامعة العربية بشأن صفقة القرن»، الغد، 2020/2/1، شوهد في 2020/10/10، في: https://bit.ly/2TyKg9I

مسؤولياته كقوة احتلال، لكن من المتعذر أن تجد بين قيادات السلطة من يتحدث جدياً عن حلها بشكل طوعي من جانب السلطة ذاتها، وهم في الأغلب يكتفون بالحديث عن إمكانية أن تتسبب تصرفات إسرائيل بانهيارها[1].

يحذّر عزمي بشارة من انقلابٍ برعاية إسرائيلية، إذا ما قرر محمود عباس حل السلطة، «فسيرحل هو، ويتسلم رجال أمن السلطة بدلاً منه»؛ فمن المحتمل «أن يتلقى أي انقلابي، أو رجل أمن طموح، دعماً إسرائيلياً وأمريكياً لاستلام السلطة»، لأن إسرائيل «لا تريد أن تعود وتحكم السكان مباشرة، وستجد جماعات تستلم السلطة عوضاً عنها في المدن المختلفة، أو توجدها». ولعل هذا جوهر مشروع ترامب - نتنياهو المتمثل في إيجاد سلطة بانتوستانات متأسرلة، يُطلَق عليها اسم دولة، وتكون مهمتهما مساعدة الاحتلال في إحكام قبضته على الشعب الفلسطيني، وإبقاء منظمة التحرير الفلسطينية رهينةً لها، ولعل هذا ما يقصده عريقات في حديثه عن انهيار السلطة الحالية. وهو ما قد يستدعي في هذه الحالة برنامجاً مختلفاً قوامه عدم الاعتراف بسلطة متولدة عن مشروع ترامب - نتنياهو، والنضال بلا هوادة ضدها، بوصفها مثالاً لحكومة فيشي في فرنسا خلال فترة احتلال النازيين لها، أو نسخة مكررة من مملكة الزولو التي أُقيمت في ظل نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

من جانب آخر؛ يحيل خالد مشعل موضوع حل السلطة إلى توافق وطني يتضمن رؤية بديلة، دون أن يقدم شرحاً لهذه الرؤية، وأظنه فعل ذلك قاصداً إبقاء أبواب الحوار مشرعة، كي تخرج هذه الرؤية كنتاج لهذا التوافق الوطني الذي يطمح إليه، لكنه يؤكد على وجوب تغيير وظيفة السلطة، بوصفه خياراً لازماً «تقتضيه الضرورة والمسؤولية الوطنية، إذ لا يصح أن نقبل باستمرار وظيفة السلطة الحالية، والتزاماتها الأمنية لصالح الاحتلال». وهو يرى أن اللجوء إلى أي من هذين الخيارين يتم في إطار «الاشتباك مع الاحتلال»[2]، أي على أرضية مشروع للتصدي والمقاومة.

يقف ناصر القدوة، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قريباً من هذا الموقف الذي يؤيد تغيير

(1) عن مقابلة محمد اشتية مع نيويورك تايمز في أيار/ مايو 2019، يُنظر: «بمقابلة مع NYT: رئيس وزراء السلطة يحذّر من صيف حار جدًا»، 2019/6/6، عربي 21، شوهد في 2020/10/11، في: https://bit.ly/3myGwkJ

(2) «حوار خاص».

الدور الوظيفي للسلطة عبر إعادة هيكلتها، وتحويلها إلى سلطة خدماتية فقط، بما في ذلك إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وعقيدتها، وتغيير مهماتها، مع استمرار تمسكه بحل الدولتين[1]، وهو تغريد منفرد يختلف تماماً عن موقف القيادة الفلسطينية التي تعتبر السلطة إنجازاً وطنياً ينبغي عدم التخلي عنه، وأن الخطوة المقبلة هي التحول من سلطة تحت الاحتلال إلى دولة تحت الاحتلال! دون أن نعرف كيف يمكن للسلطة التي لا تملك سلطة بحدها الأدنى التحوّلَ إلى دولة وهي ترزح تحت نير الاحتلال؟ وما الذي سوف يتغير في هذه الحالة؟ إلا إذا كان ذلك ضرباً من ضروب الهروب إلى الأمام، ودفن الرأس في الرمال.

يوضح عزمي بشارة كيف يمكن بقاء السلطة مع تغيير وظيفتها، بوصفها «نوعاً من إدارة مركزية»؛ «سلطات محلية، بلديات تدير شؤون السكان، ولها مهمات شرطية». فالخيار هنا ليس «قائماً بين حل السلطة وبقائها، السؤال هو حول دورها والخيارات السياسية المتاحة». ويرى أن الخيار المتاح يتمثل في بقاء «مؤسسات السلطة القائمة التي حققت منجزاتٍ على الصعيد المدني»، واضعاً شروطاً لذلك بـ«أن تدرك وضعها بوصفها سلطاتٍ محلية تقدّم خدمات»، و«أن تتحمّل عواقب وقف التنسيق الأمني، ولو أدّى ذلك إلى اختراقات إسرائيل المتكرّرة لمناطقها، أو لمعاقبة قادتها»، إذ إن أي شعب يسعى للتحرر، يجب أن يثبت قدرته على التنظيم الذاتي[2]، لكن ذلك يجب أن يتم على اعتبار أن هذه السلطة «ليست قيادة سياسية للشعب الفلسطيني، ولا بد أن يُعاد إحياء منظمة التحرير لتتولى القيادة السياسية»، بعد فصلها تماماً عن السلطة الفلسطينية.

ثمّة ظروف مشابهة لما يدعو إليه بشارة مرّت بها التجربة الفلسطينية منذ حرب حزيران/ يونيو 1967، إذ لم تتوقف البلديات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني عن أداء هذا الدور. أما المرجعية السياسية فكانت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(1) «د. ناصر القدوة في مؤتمر مركز مسارات»، مؤسسة ياسر عرفات، 2020/8/23، شوهد في 2020/10/15، في: https://bit.ly/31Sy4VL

(2) بشارة، ص 106.

السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

أُسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، وينص نظامها الداخلي على أن يعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة له في كل عام. وبالفعل، وما بين عامي 1964 و1991؛ عقدت 20 دورة في 27 عاماً. أما بين عامي 1991 و2020، أي خلال 29 عاماً، ومنذ أن بدأ مسار أوسلو؛ فقد اختفى المجلس الوطني الفلسطيني، وغُيّبت منظمة التحرير الفلسطينية عن دائرة الفعل الحقيقي، وشُلّ دورها تماماً، وحلت مكانها السلطة الفلسطينية، وغاب عن دائرة المشاركة في القرار السياسي الفلسطيني الفلسطينيون في دول الشتات، وفلسطينيو الأرض المحتلة منذ عام 1948.

في تلك الفترة، وبحسب بيانات رئاسة المجلس الوطني[1]؛ لم يُعقد سوى ثلاث دورات خلال 29 عاماً، إذا سلمنا بصحة هذه الدورات الثلاث وشرعيتها؛ الدورة العشرون التي عُقدت في عام 1996 في قطاع غزة، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (William «Bill» Clinton)، وكان الهدف منها إلغاء بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني، وكنت عضواً في المجلس، وتسلّمت بطاقة الدعوة لحضور الجلسة، وحين امتنعتُ عن الحضور، استُبدلت بعضويتي عضوية شخص آخر قبل الجلسة الافتتاحية. كانت هذه الجلسة أشبه بمهرجان، لكن يُسجل لرئاسة المجلس الوطني أنها، وبرغم جميع ما قيل عن إلغاء بنود الميثاق، فإنها ما زالت تعتبر أن ما صدر عن تلك الجلسة هو إحالة هذه البنود إلى لجنة لتقرر فيها، وأن هذه اللجنة لم تجتمع بعد.

الجلسة الثانية كانت جلسة غير عادية بمن حضر من أعضاء المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وعُقدت في عام 2009، وخُصصت لتعويض أعضاء اللجنة التنفيذية بعد وفاة عدد منهم، وفقدانها نصاب الانعقاد.

أما الجلسة الثالثة؛ فعُقدت في عام 2018، في رام الله، وثمة حديث كبير حول آليات تشكيل

(1) أنظر: «تعريف ونشأة المجلس الوطني الفلسطيني»، وفا، شوهد في 2020/10/15، في: https://bit.ly/2TD8UWg

هذا المجلس وعضويته وظروفها، واتُخذ خلالها قرار من شأنه أن يطوي صفحة عقد دورات جديدة للمجلس الوطني إلى أجل غير مسمى، حيث قام بتفويض صلاحياته للمجلس المركزي، وترافق تغييب المجلس الوطني ومنظمة التحرير مع فقدان المنظمات الشعبية الفلسطينية - إلا من رحم ربي - مؤتمراتِها التمثيليةَ أيضاً، وإنهاء دورها الجامع لمكونات الشعب الفلسطيني، واعتماد منظمات على مستوى الضفة والقطاع فحسب، بدلاً منها.

وحتى وإن سلّمنا بصحة هذه الجلسات الثلاث؛ فيكفينا للدلالة على الحالة المتردية التي وصلت إليها المنظمة؛ أنها جلسات ثلاث من أصل 29 جلسة أو دورة للمجلس كان يجب أن تُعقد كي تناقش، وتحاسب، وتخطط، وتعيد تشكيل القيادات والأُطر.

وتجاوز الأمر ذلك إلى التصدي لكل محاولة بذلها فلسطينيو الشتات، سواء كان ذلك على مستوى الجاليات بتأسيس منظمات مجتمع مدني أو ذات طابع نقابي، أم على مستوى حراك فلسطيني الخارج، حيث اتُّهمت هذه الحراكات بأنها تمس بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الموضوعة في غرفة الإنعاش منذ اتفاق أوسلو، في الوقت ذاته الذي جرى فيه تجميد جميع الاتفاقات الفصائلية التي تحدثت عن ضرورة إعادة بناء المنظمة، وشكلت لجاناً لذلك، واتفقت على تفعيل إطار قيادي موحد؛ يقوم بذلك في مرحلة انتقالية لتأسيس مجلس وطني فلسطيني جديد.

وعلى الرغم من وجود ما يشبه الإجماع على ضرورة إحياء منظمة التحرير وإعادة بنائها، وهو ما تم التأكيد عليه في اجتماع الأمناء العامين الأخير للفصائل، فإنه ما يزال هناك من لا يريد رؤية هذه الحقيقة الساطعة سطوع الشمس، وما يزال يصر على أن «المنظمة تتابع قضايا الشعب الفلسطيني في كل مكان»، وأن الفرصة كانت متاحة للجميع ليكون تحت مظلة المنظمة، لكن «الفصائل غير المنضوية هي التي اختارت ذلك»، و«أن أعضاء المنظمة يتم اختيارهم بانتخابات حرة ونزيهة متى كان ذلك متاحاً»، دون أن يعلمنا متى أُتيح ذلك وأين، خصوصاً أنه على الصعيد العملي قد عُقد المجلس الوطني مرة واحدة خلال 29 عاماً، والأصل أن يعقد جلسة في كل عام، كما ذُكر سابقاً، قبل أن يستدرك أنه «يتم اللجوء إلى مشاورات مع الفصائل إن تعذر الانتخاب»[1]. ومعلوم ما هو حال الفصائل التي يتم التشاور معها.

(1) «الخيار الفلسطيني».

ثمة حديث تكرره قيادات فلسطينية، وشخصيات وطنية، حول أهمية إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها القيادة السياسية للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كلها، وهي مهمة مركزية في النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، بل ومن خلال ذلك يمكن حل مشكلة الانقسام المزمنة، إذ يصبح هناك قيادة سياسية واحدة. كما يمكن تجاوز مسألة مستقبل السلطة التي يجب عليها، سواء كانت في غزة أم في الضفة الغربية، وسواء تم حلّها أم تغيّرت وظيفتها؛ أن تنصاع لهذه القيادة السياسية المتمثلة في منظمة التحرير.

إن عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تنطلق من مشروع وطني مقاوم، وألا تخضع للمغالبة أو المحاصصة الفصائلية، وأن تُمثَّل فيها مختلف الفعاليات والنقابات والجاليات. وكذلك ينبغي البحث عن صيغة مناسبة لتمثيل الفلسطينيين من الداخل الفلسطيني المحتل منذ عام 1948. وقد يكون تطوير لجنة متابعة، وإجراء انتخابات لها؛ أحد الأشكال المتاحة التي ينبغي التفكير فيها. أما في بقية أماكن وجود الشعب الفلسطيني، وكما ينص النظام الداخلي؛ فإن الانتخابات هي القاعدة الأساسية التي يجب اعتمادها في كل مكان. وتتيح وسائل الاتصال الحديثة إمكانية حصر الفلسطينيين، وضمان إجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

إذا استمر شلل المنظمة الحالي، وعدم رغبة قيادتها في إجراء التغيير المطلوب، والبدء بتفعيل الإطار القيادي الموحد، وتشكيل لجان تحضيرية لإعادة تأسيس المجلس الوطني، والانخراط الفعلي الميداني في مشروع وطني مقاوم، مبتعدين عن السياسة الانتظارية والمراوحة في المكان؛ فإن الدعوة إلى مؤتمر وطني عام تصبح ضرورة ملحة، على أن ينبثق عنه قيادة مؤقتة تتولى الإعداد لمجلس وطني فلسطيني جديد، تلك الخطوة قد تصبح ضرورية، إذا لم تبادر القيادة الحالية إلى اتخاذها، إذ يكفي الشعب الفلسطيني تغييب كيانه السياسي الجامع أكثر من 29 عاماً، ولم تعد السياسة السابقة القائمة على اتهام كل من يحاول تنظيم جزء أو أجزاء من الشعب الفلسطيني في جالية أو تجمع مهني أو مؤتمر؛ بأنه يمسّ بوحدانية منظمة التحرير، أو يسعى لبناء بديل عنها، إذ إن من شل عمل المنظمة وأنهى دورها، وجيّره لصالح السلطة الفلسطينية؛ هو ذاته من شل عمل مؤسساتها طوال 29 عاماً. أما من يحاول لمّ هذا الشتات أو جزء منه؛ فهو الحريص على بقاء المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني بعد إعادة بنائها.

بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين

هذا نقاش مستمر منذ طرحت منظمة التحرير الفلسطينية شعار الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين كلها، ثم انحازت عن هذه الفكرة إلى حل الدولتين الذي لا يزال يشكّل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني الذي تتبناه السلطة الفلسطينية، فهو مبرر وجودها، وأساس شرعيتها، وهو المشروع الذي يحظى بتأييد معظم الدول العربية، ويلقى قبولاً عاماً من المجتمع الدولي الذي يفضل إبقاء الحال على ما هو عليه، بدلاً من الدخول في فراغ قد ينجم عنه انفجار غير متوقع النتائج، كما سبق وأسلفنا، من غير أن يعني هذا وجود نيّات جادة للمجتمع الدولي للضغط باتجاه تحقيق انسحاب إسرائيلي من الأرض العربية المحتلة منذ عام 1967، كشرط لتحقيق حل الدولتين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

على الرغم من أن قيادات نافذة في السلطة الفلسطينية، وفصائل منظمة التحرير؛ باتت تعتقد أن فرص حل الدولتين قد تلاشت؛ فإنها ما زالت متمسكة به، لعدم قدرتها على السير في مشروع بديل، وهو حتماً سيكون مشروعاً نضالياً مختلفاً عمّا هو سائد حالياً، وسيعرّض مصالحها وشبكة علاقاتها التي نسجتها عبر الأعوام الماضية للخطر. يُضاف إلى ذلك؛ استمرار تمسكها بالأوهام التي تعلقها على المجتمع الدولي، وعلى رئاسة جو بايدن للولايات المتحدة، مما قد يتيح لها الاستمرار في الدوران في الدائرة السابقة ذاتها فترة إضافية.

لن ينتهي وهم حل الدولتين، حتى إذا نفذ مع بنيامين نتنياهو أو غيره من زعماء اليمين الصهيوني ما سبق ووعد به من رؤية توراتية، وقاموا بضم غالبية أجزاء الضفة الغربية، وأسسوا لمعازل فلسطينية فيها. وإذا كان محمود عباس قد قال إنه لن يقبل القيام بهذا الدور، إلا أن بعض من هم حوله وبعض ضباط الأمن سيقبلون، وسيسيرون وفق النصائح التي تقول بوجوب القبول بخطة الضم؛ باعتبارها أفضل ما يمكن تحقيقه، وقد يُطلق على ذلك اسم الدولة الفلسطينية، ويُنظر إلى حل الدولتين باعتباره صار محققاً، لكن عملياً سيكون حل الدولتين القائم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وهو الذي بُني عليه ما عُرف بالمشروع الوطني الفلسطيني خلال الحقبة الماضية؛ قد انتهى تماماً وغاب عن المشهد.

في المقابل؛ ثمة من يطرح حل الدولة الواحدة، أو دولة واحدة بنظامين، أو دولتين في دولة

واحدة، أو دولة ثنائية القومية، وما إلى ذلك من أفكار تظهر وتخبو على الساحة الفلسطينية. تستند هذه الأفكار كلها إلى مسألتين أساسيتين، هما: فشل حل الدولتين، مما يستوجب البحث عن حلول أخرى للقضية الفلسطينية، ووجود الأرض الفلسطينية كلها تحت قبضة الاحتلال الصهيوني بأشكاله المختلفة.

للإنصاف؛ ينبغي القول إن الدوافع التي تقف وراء هذه الأفكار متباينة، فهنالك من يلوح بفكرة الدولة الواحدة كفزاعة لإخافة عتاة الصهاينة المعارضين لحل الدولتين، باعتبار معارضتهم هذا الحل يمهد الطريق لدولة واحدة تتكاثر فيها أغلبية عربية تُنهي نقاء الدولة اليهودية. وهناك من يزعم أنه بنتيجة السيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية كلها؛ تتحقق الدولة الواحدة، ويستنتج من ذلك أن لا لزوم لإضاعة الوقت في مناقشة قضايا مثل الضم والاستيطان، متجاهلاً طبيعتها الصهيونية، واستمرار الاحتلال والطرد والتهجير.

لكن ثمة فئة ثالثة تشكّل غالبية من يتحدثون عن الدولة الواحدة، وهم بلا شك مناضلون ويتمسكون بفكرتهم على أساس أن هذه الدولة لن تكون دولة صهيونية، ويعملون على بناء تحالف بين مناضلين فلسطينيين ويهود معادين للصهيونية، ولعلهم يستلهمون في فكرتهم شعار الدولة الديمقراطية التي تتعايش فيها جميع الأديان التي نادت بها منظمة التحرير الفلسطينية قبل مشروع النقاط العشر والحل المرحلي. وهم يعتقدون أن على الفلسطينيين أن يقدموا رؤيتهم لحل عملي وواقعي وإنساني، ويناضلوا من أجله.

المثقفون والباحثون الفلسطينيون لا يُفترض بهم أن «ينشغلوا حالياً بالتفكير بـ(أوتوبيا) الدولة الواحدة كأنه حل بديل، والاستنتاج من ذلك أنّ المهمة تكمن في إثبات فشل حل الدولتين»، «وكأن الإسرائيلي الذي رفض حل الدولتين وعرقله، وهو الطرف القوي في المفاوضات؛ يمكن أن يرضى بحل آخر هو التنازل عن امتيازاته في الدولة اليهودية ليعيش في دولة واحدة للشعبين»[1].

تثير هذه المواقف نقاطاً مهمة، مثلاً: إذا كان الصهيونيون يرفضون حل الدولتين، ويعملون لضمان نقاء الدولة اليهودية، مستخدمين في ذلك جميع أسلحتهم، من قانون القومية اليهودي إلى الاحتلال والاستيطان والطرد والتهجير؛ فهل سيوافقون على حل الدولة الواحدة؟ وهل يجب على الضحية أن تقدم هي حلولاً لجلاديها، أم أن عليها أن تنتزع حقوقها أولاً وتناضل من أجلها؟

(1) بشارة، 116-117.

وهذا يقودنا إلى السؤال الأخير حول إذا ما كانت هذه المرحلة مرحلة بحث عن حلول، أم مرحلة مراكمة للنضال كي نتمكن من تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، والتي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تفكيك الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني الإحلالي في فلسطين. لذا؛ فإن الأولوية الآن هي لصوغ استراتيجية التحرر الوطني، وليس العودة إلى دائرة المفاوضات، أو التبرع بتقديم مقترحات لحلول تساهم في مزيد من التشتت والانقسام في صفوف الشعب الفلسطيني، وتحرف طريقه عن بناء مشروع وطني جديد.

نحو مشروع وطني فلسطيني

الشعب الفلسطيني بات بأمسّ الحاجة إلى مشروع وطني جديد يجمع شتاته، ويوحّد قواه، ويقود نضاله، ويعيد بناء منظمته، ويقوى بالدعم العربي، ويوحّد جهود أحرار العالم إلى جانب قضيته العادلة. فالقضية الفلسطينية قضية تحرّر من واقع الاحتلال والشتات والتمييز، ولعلها آخر «قضية استعمارية» غير محلولة. وفلسطين حالياً «وحدة واحدة، وفضاء واحد، خاضع لدرجات مختلفة من سلب الأرض، ومصادرة الكيان الوطني، وأساليب سيطرة مختلفة للسلطة الإسرائيلية الحاكمة نفسها»[1]. لذا؛ لم يعد ثمّة مجال لتصوّر حل لقضية فلسطين يشمل جزءاً من الشعب الفلسطيني فقط، على جزء من الأرض الفلسطينية، ويستثني باقي الشعب وباقي الأرض، وهو يفرض التفكير في استراتيجية جديدة. على أن ادعاء وجود حاجة إلى مشروع وطني جديد، وإمكانية تحقيقه؛ يتطلبان توافر عوامل رئيسة، منها:

- فشل الاستراتيجية السائدة، وعدم قدرتها على تحقيق تقدّم أو إنجاز، واستسلام القائمين عليها للواقع المفروض عليهم، وفقدانهم القدرة والرغبة في إحداث تغيير فيه، أو الانقلاب عليه. ويتزامن ذلك مع تراجع التأييد الشعبي وانفضاضه من حولهم.

من الممكن ملاحظة تطوّر هذه المؤشرات عبر التاريخ الحديث عندما فشلت حكومة عموم فلسطين، وتراجع نفوذ الهيئة العربية العليا وتأثيرها، وحين تراجعت الآمال المعلّقة بتحرير فلسطين عن طريق الأنظمة العربية، ويوم استُبدل عرفات بالشقيري في قيادة منظمة التحرير،

(1) بشارة، ص 110.

وما نشهده حالياً من انهيار كامل لمرحلة أوسلو. هذه المؤشرات، كلٌّ في وقته، دلّت على ضرورة بداية مرحلة جديدة تحمل في داخلها مشروعها.

- تغيّر ملموس في البيئة الإقليمية والدولية يخلق فرصاً لولادة استراتيجية جديدة. تميّزت التجربة الفلسطينية السابقة بوجود جهات عربية قادرة على توفير حاضنة للمشروع؛ أدّت مصر دوراً رئيساً في مرحلتَي أحمد الشقيري وياسر عرفات في قيادة منظمة التحرير، كما أدّت سورية والجزائر ودول خليجية أدواراً مهمة في بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.

حالياً؛ يلاحَظ ارتباك في دور النظام العربي وأهميته، إذ يُظهر ضعفاً في قدرته على التأثير في مجريات الوضع الفلسطيني، تمثّل ذلك في عجز الرباعية العربية (مصر والأردن والإمارات والسعودية) عن فرض محمد دحلان على محمود عباس، حين أصدرت بيانها الشهير، ما عنى عجزها عن ترتيب البيت الفلسطيني لما بعد مرحلة عباس، رغم محاولاتها الحثيثة. كما يتجلى ذلك في قدرة حركتَي فتح وحماس أخيراً على تجاوز مسألة الرعاية العربية في موضوع المصالحة. ويترافق تراجع تأثير النظام العربي الرسمي في القضية الفلسطينية مع الزيادة الملحوظة في تطبيع علاقات بعض الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني، والسعي لإقامة تحالفات معه على مستوى الإقليم، ما يعني أن دورها في التأثير في القرار الفلسطيني المناهض لهذه المشاريع سينتهي، وقد تصبح في مواجهة معه.

مقابل ذلك؛ يشهد العالم متغيّرات تتعلق بانتهاء حالة ثنائية القطبين، أو هيمنة القطب الواحد، وتصاعد دور القوى الإقليمية في صوغ السياسات، وفرضها ضمن مناطق تأثيرها، ولعل المثال الواضح هنا يتعلق بالدورين الإيراني والتركي في منطقتنا.

وينبغي الانتباه إلى الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه فلسطينيو الخارج، والشعوب العربية، في احتضان المشروع الوطني الفلسطيني، مما يشكّل قاعدة ارتكاز حقيقية له، تتجاوز احتضان الأنظمة الرسمية، وتجعله بمنأى عن تأثيراتها.

- وجود قيادة ثورية شابة تتبنى هذا المشروع، وتؤمن بأن تحرير فلسطين يحتاج إلى جبهة وطنية عريضة، تنضوي تحت لوائها جميع القوى، والتيارات، والفصائل، والأحزاب، والمستقلين، والشخصيات الوطنية المؤمنة بالثوابت الوطنية والمتمسكة بها.

- تبلور مشروع عملي قادر على حشد مكونات الشعب الفلسطيني كافة، في الوطن والشتات، لإحداث التغيير المطلوب في مسار القضية الفلسطينية.

سمات المشروع الوطني

- التمسك بالرواية التاريخية للشعب العربي الفلسطيني مقابل الرواية الصهيونية، فعلى الرغم من جميع التنازلات التي قُدّمت منذ عام 1974؛ فإنّ أنصاف الحلول لم تؤدِ إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

- المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني في الخارج وفي الوطن كله، بما فيه الأجزاء التي احتُلت في عام 1948، ما يعني وحدة الشعب والأرض والقضية، فهو مشروع يُعنى بالكل الفلسطيني وليس بجزء منه.

- الإيمان بأنّ الحل النهائي للقضية الفلسطينية لن يستقيم إلّا بدحر الاحتلال، وتفكيك نظام الأبارتهايد الصهيوني، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة، بما فيها حق العودة، متجاوزاً الجدل حول الحلول، سواء كان حل الدولتين أم حل الدولة الواحدة، ذلك أنّ القضية الرئيسة هنا هي حقوق الشعب الفلسطيني كاملة في مناطق وجوده كلها، والتي ينبغي الاعتراف بها جميعها غير منقوصة، قبل أن تُقدّم الضحية حلولاً للجلاد.

- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان معنوي للفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم. تاريخياً؛ أدى فلسطينيو الخارج الدور الرئيس في تأسيس هذا الكيان، وتفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبناء الحركة الوطنية الفلسطينية، بالتزامن مع تصاعد نضالات إخوانهم في الوطن المحتل. إلا أنه، ومنذ اتفاق أوسلو، وُضعت منظمة التحرير الفلسطينية في ثلاجة الموتى، وازداد تهميشها يوماً بعد يوم، وسط رفض قيادة السلطة أي محاولة لإعادة بنائها.

ولمّا كانت التقديرات تقول إنّ دور السلطة ذاته يتراجع يوماً بعد يوم؛ فقد بات من الضروري العمل على إنقاذ منظمة التحرير، باعتبارها البيت الفلسطيني الذي يجب أن يضم الكل الفلسطيني في أماكن توزعه الجغرافي، بحيث تتمثّل فيها القوى والتيارات المتمسكة بالحقوق

الفلسطينية كافة. ومن أجل تحقيق هذه المهمة؛ فإنّ حواراً وطنياً شاملاً ينبغي البدء فيه. كما يتطلب ذلك من أبناء حركة فتح المناضلين الثابتين على مبادئهم الثورية، ومن فصائل منظمة التحرير؛ المبادرة إلى نزع ورقة التوت التي يتستر بها القابضون على مقدّرات المنظمة، والرافضون لجميع مبادرات إعادة بنائها.

يتطلب تحقيق ذلك قوة شعبية كبيرة ضاغطة داخل الوطن المحتل وخارجه، ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال الدعوة إلى انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، التزاماً بالمادة (5) من النظام الأساسي للمجلس الوطني. وفي المناطق التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها؛ يمكن اللجوء إلى حلول تقنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويمكن أن تشارك الجاليات الفلسطينية في انتخاب ممثليها، وعقد مؤتمرات شعبية واسعة تضم الطيف الفلسطيني كله، وتفعيل الحوار بين مختلف القوى والفصائل. وفي فلسطين المحتلة منذ عام 1948، يمكن الدعوة إلى عقد انتخابات للجنة المتابعة العربية، وهو هدف قديم يجب تجديده، لما فيه من إبعاد لشعبنا وقواه الحية عن شباك الأسرلة. إن ذلك كله يعني إيجاد قوة تمثيلية كبيرة تستطيع أن تفرض إعادة بناء منظمة التحرير، وأن تحافظ عليها كياناً وطنياً معنوياً وتمثيلياً للشعب الفلسطيني.

أين هي الحلقة المركزية في الاستراتيجية الفلسطينية؟

ثمة حلقة مركزية في كل مرحلة ترسم المسار النضالي، فمن السعي إلى تغيير الواقع العربي، إلى ترقّب الوحدة، وحرب الجيوش العربية لتحرير فلسطين، وصولاً إلى الكفاح المسلح، وشعارات حرب الشعب طويلة الأمد، والانتفاضة الشعبية، ومن ثم الانكفاء نحو الحل المرحلي لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعلاء قيمة المفاوضات في الوصول إلى الأهداف الوطنية، ووصف ذلك بأنه المشروع الوطني الفلسطيني.

من البديهي القول إن أساليب النضال كلها، بما فيها الكفاح المسلح، هي أشكال مشروعة للنضال الفلسطيني، فمن حق الشعوب أن تناضل بمختلف الوسائل ضدّ مستعمريها، إلّا أنّ ثمة وجهاً رئيساً للنضال في كل مرحلة، تحدده معطيات الواقع وموازين القوى، وتجعل له الأولوية

على ما سواه. ومن الأهمية بمكان التقاط الحلقة المركزية في كل مرة، دون إغفال أشكال النضال الأخرى. ولا يعني تفضيل شكل على آخر إهمال غيره - الذي قد يصبح أكثر أهمية في ظرف آخر - أو إدانته.

للتدليل على ذلك؛ كانت المقاومة الشعبية هي الحلقة المركزية في الانتفاضة الأولى التي عُرفت باسم انتفاضة الحجارة، وتعني المقاومة الشعبية مشاركة الجماهير الواسعة في النضال عبر التظاهرات، والاعتصامات، والعصيان المدني، ولجان الحراسة، ومقاطعة البضائع وغيرها. ولنا أن نتخيّل أنه في حال أن أحد المناضلين مثلاً أطلق النار على قوة صهيونية جاءت لتفريق تظاهرة من الأهالي الذين يواجهون هذه القوة بالحجارة والإطارات المشتعلة؛ فإنّ الجمهور سينفضّ ويذهب كل إلى بيته، ما دام الأمر قد تحوّل إلى اشتباك مسلّح بين نخبة ثورية وجيش الاحتلال، ذلك أنّ دور المجموعات المسلحة يجب أن يكون بعيداً عن الحراكات الجماهيرية، وقد يتمثّل في ردع اعتداءات العدو في أماكن بعيدة عن تلك الحراكات.

أدى الكفاح المسلح الفلسطيني دوراً مجيداً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وساهم في تعزيز الشخصية الفلسطينية، وحماية القضية الفلسطينية من محاولات تصفيتها. كما نجحت الفصائل المقاوِمة في قطاع غزة، ما بعد اتفاق أوسلو، في بناء بنية تحتية عسكرية تمكنت من التصدي للاجتياحات الصهيونية المتكررة. وفي الانتفاضة الثانية؛ تمكنت مجموعات المقاومة من التصدي للعدو الصهيوني لدى اقتحامه المدن والمخيمات في الضفة الغربية، كما حدث في نابلس ومخيم جنين. وبعد ذلك؛ شكّلت العمليات الفردية في الضفة الغربية نموذجاً بطولياً مشرّفاً مثّل ضمير المقاومة الفلسطينية، وإصرار الشعب الفلسطيني على النضال بجميع الوسائل الممكنة.

نخلص من ذلك كله إلى أنّ ما يهم هو اختيار الوسيلة النضالية الأنسب لتحقيق الأهداف المنشودة، في الوقت والمكان المناسبين، مع الاهتمام بالضوابط السياسية والأخلاقية لها، وعدم اعتبار الوسيلة هي الهدف في حد ذاته.

لماذا النضال ضدّ نظام الأبارتهايد الصهيوني يشكّل الحلقة المركزية في النضال الفلسطيني؟

يقوم نظام الأبارتهايد الصهيوني، المفروض على الشعب الفلسطيني كله، على مبدأ الاحتلال والطرد والتهجير والسيطرة، وتفتيت الشعب الفلسطيني سياسياً وجغرافياً، لبسط السيطرة اليهودية وإدامتها، وتقويض الهوية الفلسطينية الجامعة ووحدتها. وتعبيراً عن تمسك المجتمع الصهيوني بالرواية التاريخية الصهيونية؛ تم إقرار قانون دستوري (أساس) ليهودية الدولة، ما يجعل من دولة الكيان الصهيوني النموذج العالمي الأخير لدول التمييز العنصري والأبارتهايد[1].

يرى صائب عريقات أن صفقة القرن تكرس نظام الأبارتهايد[2]، ولعله ينطلق هنا من تأثير هذه الصفقة على حل الدولتين، لكن الحقيقة أن العدو الصهيوني يمارس هذه السياسة منذ تأسيسه، وضد مختلف التجمعات الفلسطينية، فقد طرد الصهاينة الفلسطينيين من أراضيهم، ومنعوهم من العودة إليها، ويسري هذا المنع حتى على عودتهم إلى المناطق المحتلة في عام 1967. وفي اتفاق ترامب - نتنياهو، لن يُسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، ولن يُسمح لهم بالعودة حتى إلى «الدولة» المزمع إقامتها، إلا بأعداد محدودة توافق عليها إسرائيل، وسيُسمح فقط بتوطين اللاجئين في بلدان إقامتهم، إضافة إلى توطين 50 ألف فلسطيني في دول منظمة التعاون الإسلامي، إذا ما وافقت هذه الدول على ذلك، وسيُسمح بعودة 50 ألف فلسطيني فقط إلى «الدولة» المزمع أقامتها، بعد سنوات من الاتفاق، وعلى مراحل، من أصل نحو 6.5 مليون فلسطيني موجودين خارج وطنهم، في حين يُسمح لأي يهودي في العالم، باعتباره يهودي الديانة، بالاستيطان فوراً في فلسطين المحتلة.

(1) لمزيد من التفاصيل عن نظام الأبارتهايد الصهيوني، يُنظر: ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي، الممارسات الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري (الأبارتايد)، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) الصادر بتاريخ 2018/3/15، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، تموز/يوليو 2018. وكذلك يُنظر: ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي، «استقصاء قانوني حول إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري»، تقرير مقدم للمؤتمر العالمي الأول حول الأبارتهايد الإسرائيلي: الأبعاد والتداعيات وسبل المواجهة، إسطنبول، 2019. وهو يتضمن تحديثا لتقرير الأمم المتحدة السابق.

(2) «الخيار الفلسطيني».

الطرد، والتهجير، والحرمان من حق العودة، واستبدال وافد غريب بالفلسطيني، كلها أشكال سافرة من نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري الصهيوني. لذا؛ فإنّ تعزيز دور فلسطينيي الخارج في إعادة بناء المشروع الوطني، وتمسكهم بحقهم في العودة، ودعمهم لأهلهم في الأرض المحتلة، وتعزيز علاقاتهم مع المنظمات الأجنبية المناهضة للأبارتهايد والتمييز العنصري، ومساهمتهم في تحقيق عزلة هذا النظام؛ تُعتبر مكونات أساسية في هذه الحلقة المركزية.

وضمن السياسة ذاتها؛ يحتل الكيان الصهيوني أراضي الضفة الغربية، ويعمل على تجزئتها إلى كانتونات، ويقيم المستوطنات الخاصة باليهود، بينما يعيش المواطنون الفلسطينيون في ظل القانون العسكري الإسرائيلي، وسط اعتداءات الجيش، وهجمات المستوطنين. ومن جانب آخر؛ يعاني سكان قطاع غزة الحصار الخانق، والهجمات العسكرية المتكررة، ويندرج هذا كله ضمن سياسات نظام الأبارتهايد الصهيوني التي يجب مقاومتها عبر العمل على دحر الاحتلال، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة أشكال المقاومة ضدّه، ودعم الانتفاضات والهبّات الشعبية، والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، وتعزيز المقاومة فيه.

إنّ شعار دحر الاحتلال يعني إطلاق جميع الطاقات لمقاومته، وفي الوقت ذاته يمكن أن توحّد الجهود حتى مع أولئك الذين لا يزالون يؤمنون بحل الدولتين، إذ ثمة قاسم يجمعهم هو التخلص من الاحتلال كخطوة أولى. كما يمكن تسويق هذا الشعار على المستوى الدولي بديلاً عن شعار حل الدولتين الذي يتمسك به المعسكر الأوروبي لتغطية موقفه المتردد والعاجز عن تأييد الحق الفلسطيني، فشعار دحر الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، يعيد المسألة إلى أنّ هذه الأرض هي أرض محتلة، وليست أرضاً متنازعاً عليها، أو محلاً للتفاوض.

ويعاني المواطنون الفلسطينيون في فلسطين المحتلة عام 1948، التهجير الداخلي والقهر والتمييز والإقصاء، في مواجهتهم يهودية الدولة، جوهر المشروع الصهيوني الذي يعمل على إبقائهم كأقلية ديموغرافية غير قادرة على تحدي طبيعته اليهودية الصهيونية. إنّ نضال الفلسطينيين في هذه المناطق هو جزء أصيل ومكوّن طبيعي من مكونات نضال الحركة الوطنية الفلسطينية، ويقع في صلب المشروع الوطني، ورأس حربة له، من أجل إقامة دولة فلسطينية واحدة على الأرض الفلسطينية كلها، بعد الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة، وتفكيك الكيان الاستعماري الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين.

تأصيل فلسطيني لمفهوم الأبارتهايد الصهيوني

يعتقد البعض أن الحديث عن نظام الأبارتهايد الصهيوني في هذا السياق هو نسخة مطابقة لنظام الفصل والتمييز العنصري، وأنه يتعلق بالنضال من أجل الحقوق المدنية، وأن الخلاص منه يتحقق من خلال تعديلات قانونية، وهم إذ يوافقون على أن الكيان الصهيوني يمارس هذا التمييز ضد الشعب الفلسطيني؛ فإن البعض منهم يحصر ذلك ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، في حين يوافق آخرون على أنه سمة من سمات الكيان الصهيوني، لكنه لا يشكّل إطاراً جامعاً لصفاته، أو تعريفاً وافياً له، باعتباره كياناً استعمارياً استيطانياً كولونيالياً إحلالياً، مع أن هذا التعريف في حد ذاته ينطبق تماماً، من منظور القانون الدولي، على نظام الأبارتهايد، فالاحتلال والطرد والتهجير والإحلال، كلها من أشكال وسمات نظام الأبارتهايد الصهيوني.

منبع الخلل في ذلك يعود إلى ما علق في الذاكرة عن نماذج أبارتهايد أخرى، مثل نموذج جنوب أفريقيا، أو حركات الحقوق المدنية، أو الاستعمار الفرنسي للجزائر وغيرها. أو نتيجة التمسك بالشعارات المتداولة. وهو ما يحتاج إلى تعريف دقيق لنظام الأبارتهايد الصهيوني، بوصفة نموذجاً دقيقاً ومتمايزاً عمّا سبقه من نماذج وصور[1]، فهو ليس تمييزاً عنصرياً فحسب، ولا اضطهاد أكثرية لأقلية، ولا ينتهي بتعديل قانون، ولا يمكن القضاء عليه وإنهائه إلا بتفكيك الكيان الصهيوني ذاته الذي يمثل كياناً استعمارياً استيطانياً إحلالياً كولونيالياً، يختلف تماماً، في تكوينه وسبل مقاومته والقضاء عليه، عن التجارب السابقة. وهو ما يحتاج إلى جهد جدي لتأصيل هذا المفهوم، بحيث يصبح مصطلح الأبارتهايد الصهيوني مصطلحاً عالمياً له مدلولاته ومعانيه، شبيهاً بالانتفاضة التي دخلت جميع قواميس الكرة الأرضية.

الأرض الفلسطينية بأسرها واقعة تحت سطوة الاحتلال، والشعب الفلسطيني كله تعرّض لأشكال مختلفة من الأبارتهايد الصهيوني، وما يزال. وثمة نقاط قوة ينبغي استخدامها، إذ إنه، بحكم الظروف والأوضاع المختلفة التي يعيشها، يمكنه أن يستخدم وسائل وأدوات وشعارات مختلفة في نضاله ضد هذا النظام، في ظل وحدة قضيته وتمسكه بروايته التاريخية.

(1) أنظر: فولك وتيلي، «استقصاء قانوني».

ثمة عمل كبير لفلسطيني الخارج الذين يشكلون نحو 50 في المئة من الشعب الفلسطيني تقريباً؛ بتمسكهم بحق العودة، ودعم الداخل الفلسطيني، والعمل الجاد لعزل الكيان الصهيوني ومقاطعته على مستوى العالم، وقلب الدعوى الصهيونية بمعاداة السامية إلى فضح نظام الأبارتهايد الصهيوني، وملاحقته في جميع المجالات، وممارسة الضغط على داعميه الذين يجرّمهم القانون الدولي الذي يعتبر الداعم للأبارتهايد أو الصامت عنه شريكاً له يستحق العقوبة. إن إعادة عزلة إسرائيل على مستوى العالم، وعودة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية، وتجريدها من أنصارها ومؤيديها، يشكّل نصف الطريق نحو تفكيك الكيان الصهيوني، وعلينا أن نلاحظ تلك التغيرات التي تحدث في صفوف المجتمعات الغربية والأكاديميين، بل وفي صفوف الشباب اليهودي ضد سياسات إسرائيل العنصرية.

يوفر اختلاف الظروف في الداخل الفلسطيني أشكالاً مختلفة من النضال، الساعية إلى دحر الاحتلال وتفكيك الاستيطان، والمقاومة الشعبية وصولاً إلى العصيان المدني، ورفع الحصار عن غزة وتعزيز مقاومتها، ورفض الأسرلة، وتعزيز الهُوية العربية القومية في صفوف الفلسطينيين في فلسطين المحتلة منذ عام 1948.

نخلص إلى أن النضال ضدّ نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري الصهيوني قد يشكّل الحلقة المركزية في النضال الفلسطيني، في المرحلة الراهنة، من أجل التحرير والعودة، وتفكيك الكيان الصهيوني، تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية حرة، تتعايش فيها جميع الأديان. وهو يوحد الشعب الفلسطيني، بعيداً عن طرح أي حلول في المرحلة الحالية أو الدخول في متاهاتها، ويفتح الباب واسعاً لأدوات وأساليب نضالية متعددة ومتفاوتة بتفاوت الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني واعتداءات الاحتلال وتصرفاته، على قاعدة أن مختلف أشكال النضال متاحة ومشروعة، شرط اختبار الشكل الأنسب في المكان والزمان.

النضال ضد نظام الأبارتهايد الصهيوني ليس مشروعاً وطنياً فلسطينياً فحسب، بل هو مشروع قومي عربي ودولي في الوقت ذاته. على المستوى العالمي؛ ينبغي تضافر الجهود لتعزيز حركات المقاطعة، وتقديم مجرمي الحرب الصهاينة للمحاكم الجنائية، وتحقيق عزلة دولية كاملة للكيان الصهيوني، شبيهة بتلك التي عاناها الكيان العنصري في جنوب أفريقيا عندما اقتربت نهايته، فالقانون الدولي لا يحاسب فقط مرتكب جريمة الأبارتهايد والتمييز العنصري، بل يحاسب أيضاً

الداعمين لها والصامتين عليها.

أمّا على المستوى العربي؛ فالأمر يتجاوز ذلك، باعتبار النضال ضد الأبارتهايد الصهيوني معركة أساسية في قلب العالم العربي الذي تحاول صفقة القرن إجباره على قبول الكيان الصهيوني جزءاً طبيعياً منه، بل والدخول في حلف عسكري معلن معه، لمواجهة أعداء افتراضيين آخرين، في محاولة إعادة عالمنا العربي إلى سياسة الأحلاف الاستعمارية التي نبذها وقاومها في خمسينيات القرن الماضي. لأجل ذلك؛ هي معركة تخص كل مواطن عربي حفاظاً على هويته واستقلاله وكرامته، ففلسطين كانت قضية الأمة العربية بوصفها أمة واحدة، وستبقى كذلك.

الفصل الثالث

مستقبل القضية الفلسطينية
بعد انتهاء حقبة ترامب

أ. محمد عايش

صحفي وباحث متخصص
في الشأن الفلسطيني

تمهيد

شكلت السنوات الأربعة لحكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المرحلة التاريخية الأسوأ على الاطلاق بالنسبة للفلسطينيين منذ نكبتهم في العام 1948، حيث اتخذت إدارة ترامب العديد من القرارات المنحازة للاحتلال، وقطعت كافة العلاقات مع الفلسطينيين بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذ ترامب قراراً بإغلاق ممثليتها في واشنطن.

لكنَّ المحطة الأهم والأبرز فلسطينياً خلال فترة حكم ترامب؛ هي إعلان مبادرته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في 28 كانون ثاني/يناير 2020 تحت عنوان (السلام من أجل الازدهار)، وهي المبادرة التي أطلقت عليها وسائل الاعلام اسم «صفقة القرن» وجاءت في 181 صفحة، وقد رفضها الفلسطينيون جملة وتفصيلاً، واعتبروا أنها تشكل انتهاكاً لحقوقهم ولنصوص القرارات الدولية التي توجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، كما اعتبر الفلسطينيون هذه المبادرة انحيازاً كاملاً لإسرائيل وارتداداً أمريكياً عن الوساطة في عملية السلام. وساد الاعتقاد بأن صهر ترامب ومستشاره اليهودي جاريد كوشنر هو الذي وضع هذه المبادرة بموافقة ورغبة من تل أبيب.

ولاحقاً لإعلان ترامب خطته للسلام؛ سارعت إسرائيل إلى إعلان قرارها الخطير بضم مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية وغور الأردن، بما يشكل التهاماً لمزيد من الأرض الفلسطينية، ومزيداً من حصار الفلسطينيين داخل مدنهم وقراهم وتجمعاتهم السكانية التي يقيمون فيها، وهي الخطة التي كان مقرراً البدء بتنفيذها في الأول من تموز/يوليو 2020، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أرجأ تنفيذ القرار إلى أجل غير مسمى لأسباب غير معروفة، مع تأكيده التمسك على تنفيذ هذه الخطة ولكن في المستقبل.

وتنص «صفقة القرن» على أن تكون القدس عاصمة لدولة إسرائيل، مع ترسيم الحدود بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يعيد تشكيل بناء الجدار الفاصل، كما نصت على إبقاء كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية دون اقتلاع أي منها، مع دمج ما يصل إلى 97% من المستوطنين والأراضي التي يقيمون فيها مع دولة إسرائيل، وفي المقابل لن يتم السماح بعودة أي لاجئ فلسطيني إلى الأراضي التي تم تهجيرهم منها في السابق، ما يعني إغلاق الملفات الرئيسية العالقة في الحل النهائي بما فيه مصلحة تل أبيب.

ومع رفض الفلسطينيين بكافة فصائلهم وانتماءاتهم لهذه الصفقة؛ لم يعد هناك أي طرف يمكن أن يقبل بالتفاوض على الحل النهائي انطلاقاً من هذه المبادرة، ما أدى إلى تعطيلها عملياً، فيما فجرت هذه الصفقة العديد من الأسئلة حول مستقبل القضية الفلسطينية في ظل هذا التحول الكبير في السياسة الأمريكية، إضافة إلى السؤال الأكبر عن مستقبل السلطة الفلسطينية في ظل المواقف الأمريكية الجديدة والإجراءات الإسرائيلية، واعتراف واشنطن بمدينة القدس كعاصمة للإسرائيليين، وهو ما يشكل قفزاً على أي اتفاق قادم للحل النهائي.

وبينما كان الفلسطينيون يرفضون «صفقة القرن» ويعتبرونها تهديداً لوجودهم وحقوقهم؛ فإن العالم العربي شهد موجة تطبيع جديدة مع إسرائيل دون أي اكتراث بالوضع الفلسطيني، حيث أجبرت إدارة ترامب حلفاءها من العرب على إقامة علاقات رسمية وعلنية مع تل أبيب، ووقعت بالفعل كل من الإمارات والبحرين والمغرب اتفاقات تطبيع مع الإسرائيليين، كما أقام السودان علاقات مباشرة مع الإسرائيليين بأوامر أمريكية واضحة، فيما اعتبر الفلسطينيون هذه الاتفاقات بمثابة «طعنة في الظهر» وتراجعاً عن المبادرة العربية (سنة 2002) التي تشترط إقامة دولة فلسطينية قبل تطبيع العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل[1].

لكن الرئيس ترامب خسر الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 2020، لصالح منافسه الديمقراطي جو بايدن الذي يتوقع أن يُحدث تغييراً ملموساً في السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك الموقف من الفلسطينيين، وبالتالي فإن حقبة ترامب انتهت اعتباراً من بداية العام 2021 حيث تولى بايدن السلطة في البيت الأبيض.

وفي هذه الورقة البحثية؛ نحاول الإجابة على سؤال: ما هو مستقبل القضية الفلسطينية بعد انتهاء حقبة ترامب، وبعد الخدمات الكبيرة وغير المسبوقة التي قدمها للإسرائيليين على حساب القضية الفلسطينية، والتي تتضمن اعترافاً بكثير من الأعمال غير القانونية التي قامت بها قوات الاحتلال، مثل الاعتراف بالجولان والمستوطنات جزءاً من الدولة العبرية، والاعتراف بالقدس عاصمة للإسرائيليين دون مشاركة أحد معهم بها؟

(1) انظر كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس التي بثها تلفزيون فلسطين في 18 آب/ أغسطس 2020.

سياسة ترامب تجاه الفلسطينيين

اتسمت إدارة ترامب (جمهوري) بأنها الأكثر انحيازاً للإسرائيليين، مقارنة بغيرها من الإدارات السابقة، بما في ذلك الإدارات الجمهورية التي مرت على البيت الأبيض. وخلال فترة وجود ترامب في الحكم أصدرت الولايات المتحدة جملة من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتي شكلت في مجملها انحيازاً أكبر للاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن تحركات سياسية غير مسبوقة من الجانب الأمريكي لدعم الاحتلال، كان من بينها زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى مستوطنة «بسجوت» في الضفة الغربية، وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول أمريكي، إضافة إلى زيارته لهضبة الجولان المحتلة وتصريحه بأن الجولان «جزء من إسرائيل»، وجاءت هاتان الزيارتان في شهر نوفمبر من العام 2020، أي في الأيام الأخيرة لإدارة ترامب التي خسرت الانتخابات.

وكان ترامب قد وقّع في 25 آذار/مارس من العام 2020 أمراً تنفيذياً ينصّ على اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، فيما يأتي هذا القرار من بين 14 قراراً مهماً تبنتها إدارة ترامب دعماً لإسرائيل ضد العرب، خلال الفترة من العام 2016 عندما تولى ترامب الحكم وحتى نهاية العام 2020 حيث خسر ترامب الانتخابات.

وهذه أبرز القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب ضد القضية الفلسطينية، ولصالح إسرائيل[1]:

أولاً: الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، حيث أعلن ترامب في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إلى القدس.

ثانياً: نقل السفارة الأمريكية فعلياً إلى القدس المحتلة، حيث نقلت الإدارة الأمريكية في 14 أيار/ مايو 2018 سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وقال ترامب آنذاك إن نقل السفارة «يزيح ملف القدس من أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية».

(1) 14 قرارا لترامب دعمت إسرائيل على حساب العرب، جريدة القدس العربي، 9 نوفمبر 2020.

ثالثاً: قطع كامل المساعدات عن الحكومة الفلسطينية، حيث قررت الإدارة الأمريكية في 2 آب/أغسطس 2018 قطع كافة مساعداتها المقدمة للفلسطينيين، بما يشمل «المساعدات المباشرة للخزينة وغير المباشرة».

رابعاً: قطع المساعدات الأمريكية عن «أونروا»، حيث قطعت واشنطن في 3 آب/أغسطس 2018 كامل مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بقيمة 365 مليون دولار، بعد أن جمّدت نحو 300 مليون منها في كانون الثاني/يناير من ذلك العام، وهو ما تسبب بأزمة مالية كبيرة للوكالة.

خامساً: وقف دعم مستشفيات القدس، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 7 أيلول/ سبتمبر 2018 حجبها 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس المحتلة، وعددها ستة مستشفيات؛ والتي تقدّم خدماتها الطبية للفلسطينيين من سكان الضفة، بما فيها شرقي القدس وغزة.

سادساً: إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، حيث أغلقت الإدارة الأمريكية في 11 تشرين أول/أكتوبر 2018 مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بعد إبلاغ رسمي تقدّمت به الأخيرة للقيادة الفلسطينية، في 10 أيلول/سبتمبر من العام ذاته. وبعد أيام من ذلك الإبلاغ؛ طردت الإدارة الأمريكية في 16 أيلول/سبتمبر السفير الفلسطيني لديها حسام زملط وعائلته من بلادها. وسبق ذلك في 10 أيلول/ سبتمبر 2018 إغلاق الحسابات المصرفية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

سابعاً: دمج القنصلية الأمريكية مع السفارة في القدس المحتلة، حيث قررت إدارة ترامب في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 دمج قنصليتها العامة في القدس المحتلة، والتي تعتبر قناة للتواصل مع الفلسطينيين، مع سفارتها بالمدينة (قناة التواصل مع الإسرائيليين).

ثامناً: الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، حيث اعترفت إدارة ترامب في 25 آذار/ مارس 2019 بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة منذ عام 1967.

تاسعاً: شرعنة الاستيطان، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 19 تشرين

ثاني/نوفمبر 2019 أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة «مخالفة للقانون الدولي».

عاشراً: إعلان صفقة القرن، وفي كانون الثاني/يناير 2020 أعلن ترامب خطة «صفقة القرن» التي قال الفلسطينيون إنها تسعى لتصفية قضيتهم ورفضوها بشكل قاطع. وتتضمن الخطة إجحافاً كبيراً بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وتدعو إلى إقامة حكم ذاتي تحت مسمى «دولة» على مناطق سكنية غير متصلة جغرافياً، وتقطع أوصالها المستوطنات الإسرائيلية.

حادي عشر: تأييد «الضم» دون إصدار قرار، حيث أيّدت إدارة «ترامب» ضم إسرائيل أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لسيادتها، حيث كان من المقرر أن تشرع تل أبيب بتنفيذ هذه العملية في الأول من تموز/يوليو لعام 2020، لكنّها أجّلتها لأسباب غير معلنة.

وقالت الولايات المتحدة في 29 تشرين أول/أكتوبر 2020 على لسان آفي بيركوفيتش مبعوث الرئيس الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، إنه «تم تأجيل خطة الضم الإسرائيلية لأراض فلسطينية في الضفة الغربية، لحين استكمال عمليات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية».

وتشمل الخطة الإسرائيلية ضم منطقة غور الأردن وجميع المستوطنات، وهو ما يعادل نحو 30 في المئة من مساحة الضفة المحتلة.

ثاني عشر: استبدال القدس بإسرائيل كـ«مكان لولادة مواطنيها»، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 30 تشرين أول/أكتوبر الماضي، أنها ستسمح للمواطنين الأمريكيين المولودين في القدس المحتلة، باختيار إدراج «إسرائيل» أو «القدس» كمكان للولادة.

ثالث عشر: نيّة «غير صريحة» لتغيير القيادة الفلسطينية، حيث نقلت صحيفة «إسرائيل اليوم» المقربة من بنيامين نتنياهو، في 19 أيلول/سبتمبر الماضي، عن السفير الأمريكي فريدمان، قوله إن واشنطن تفكر في استبدال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان. لكنّ الصحيفة بعد نحو تسع ساعات؛ أعادت نشر نفي حول وجود نية لواشنطن بتغيير القيادة الفلسطينية.

رابع عشر: قيادة التطبيع العربي مع إسرائيل، حيث قادت إدارة ترامب بدءا من منتصف أيلول/سبتمبر 2020 عمليات التطبيع الرسمية بين دول عربية وإسرائيل، والتي يرى الفلسطينيون أنها تسعى لتدمير الحاضنة العربية والإسلامية لهم، خاصة أنها تتم قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ويعتبر الفلسطينيون هذه السياسةَ التي انتهجتها إدارة ترامب؛ الأسوأ بالنسبة لهم مقارنة بسابقاتها، والأكثر انحيازاً لجانب إسرائيل، كما أن القيادة الفلسطينية لم تُخف انتقاداتها لإدارة ترامب ورفضها هذه السياسات، وخاصة ما يتعلق بصفقة القرن التي طرحها ترامب، والتي أكدت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير ومعهما كافة الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، أنها ترفضها بشكل كامل وقاطع، ولا يمكن أن تقبل التفاوض على أساسها، ولا التعاطي معها.

ورأى كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدكتور صائب عريقات أن «صفقة القرن» تعني أن «هناك خياراً أمريكياً إسرائيلياً واحداً يتمثل في ضم 100% من الضفة الغربية وقطاع غزة»، مبرهناً على ذلك بما «جاء في القسم السابع من الخطة الأمريكية والذي ينص على أن الأرض من البحر إلى النهر ستكون تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية والأمنية الكاملة، وأن الأرض جميعها هي أرض الشعب اليهودي التاريخية، مما يعني إسقاط الرواية العربية والتاريخ العربي والتاريخ الاسلامي»[1].

ويرى الدكتور عريقات أن الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية اختارتا أن لا تستندا إلى الشرعية الدولية ولا القانون الدولي، وأن تدفنا خيار الدولتين لصالح خيار الدولة الواحدة بنظامين، أي الأبارتهايد، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي والشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين[2].

(1) صائب عريقات، الفلسطينيون ومواجهة صفقة القرن، تقديم: محمد أمين، الناشر: منتدى التفكير العربي/ لندن، ط1، 2020، ص11.

(2) المرجع السابق، ص12.

خيارات الفلسطينيين: هل حل السلطة ممكن؟

تصاعدت وتيرة الحديث عن خيار «حل السلطة الفلسطينية» في مواجهة المشروع الأمريكي الإسرائيلي، على اعتبار أن حل السلطة والعودة إلى مربع ما قبل اتفاقات أوسلو المبرمة سنة 1993 قد يعني إفشال خطة «صفقة القرن» الأمريكية، وتغييب أي جهة يمكن أن تكون مؤهلة للتوقيع على أي اتفاق نهائي، وكذا تحميل الاحتلال الإسرائيلي الأعباء التي يفرضها القانون الدولي، مثل رعاية شؤون المدنيين وتسيير حياتهم.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد هدد علناً ولأول مرة بحل السلطة الفلسطينية في أواخر العام 2012، حيث قال في مقابلة مع صحيفة هآرتس العبرية إنه «في حال عدم استئناف مباحثات السلام؛ فقد يلجأ الفلسطينيون إلى حل السلطة الفلسطينية، وتحميل إسرائيل مسؤولية إدارة المناطق الخاضعة لها»[1].

وفي أيار/مايو 2020، أي بعد شهور من إعلان «صفقة القرن» واتضاح الإجراءات الأمريكية ضد الفلسطينيين؛ لوّح الرئيس عباس مجدداً بحل السلطة الفلسطينية، وقال خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية في رام الله: «نحن الآن في حِلّ من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، بما فيها الأمنية».

وأضاف عباس: «على سلطة الاحتلال ابتداءً من الآن؛ أن تتحمل جمع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، وبكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949»[2].

وفكرة «حل السلطة الفلسطينية» ليست أمراً جديداً، ولا هو طارئ بعد ظهور «صفقة القرن»، وإنما تعود الفكرة إلى العام 2002 عندما شنت إسرائيل عدوانها الذي أطلقت عليه اسم «عملية السور الواقي» والذي أدى إلى احتلال مناطق الضفة الغربية، وتدمير مؤسسات السلطة

(1) صحيفة هارتس الإسرائيلية، 27 كانون أول/ديسمبر 2012.

(2) وكالة «وفا» التابعة للسلطة الفلسطينية، 19 أيار/مايو 2020.

الوطنية الفلسطينية، وبنْيتها التحتية، بالإضافة إلى محاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات[1].

لكن خيار حل السلطة لا يبدو أنه سهل التطبيق، ويبدو أن الإسرائيليين والأمريكيين يفهمون بأنه مجرد تهديد ليس أكثر، إذ أن السلطة الفلسطينية أصبحت كياناً موجوداً يضم عدداً كبيراً من المؤسسات والموظفين وحلّها لا يمكن أن يكون أمراً سهلاً.

ويرى المفكر الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة أن «حل السلطة هو محاولة للعودة إلى ما قبل اتفاق أوسلو 1993، أي محاولة لإعادة التاريخ إلى الوراء، وهو أمر غير ممكن»، مشيراً إلى أن «الفكرة تبدو براقة، حيث أنها تقوم على فكرة أن إقامة السلطة كان خطأ، لكن في الحقيقة الخطأ حصل ولا يمكن محوه الآن، وإنما يتوجب التعامل مع الخطأ، لأن من يذهب اليوم سيأتي آخر مكانه، لأن السلطة ليست أفراداً وإنما هي جهاز، وجوهر السلطة هو جهاز أمني، أما السياسيون فلا فرق بين من يذهب ومن يأتي منهم»[2]. ولذلك يرى بشارة أنّ حل السلطة لم يعد خياراً ممكناً من الناحية الواقعية في الوقت الراهن، وذلك على الرغم من الإقرار بأن إنشاء هذه السلطة وتوقيع اتفاق أوسلو كان خطأ، لكن بشارة يؤكد أن إعادة التاريخ إلى الوراء أمر غير ممكن.

ويسخر بشارة من فكرة حل السلطة بالقول: «كيف يمكن حل السلطة؟ أهذه السلطة شركة، أم فريق كشفي، أم فريق كرة قدم؟.. السلطة هي شبكة مؤسسات ومصالح ومئات آلاف الموظفين ورجال الأمن. قال أبو مازن إنه دعا الاحتلال إلى أن يعود لتسلم مسؤولياته، ماذا يعني هذا؟ هذه ليست دعوة إلى حفل. وإسرائيل سوف تشكره على الدعوة وتعتذر عن عدم تلبيتها. إذا حل عباس السلطة فسوف يرحل هو ويتسلم رجال الأمن السلطة بدلاً منه. لذلك ليس الخيار قائماً بين حل السلطة وبقائها. السؤال هو حول دورها والخيارات السياسية المتاحة. يمكن أن تبقى السلطة لكن بوصفها نوعاً من إدارة مركزية لحكم ذاتي، وهي ضرورية ولا مجال للتخلي عنها،

(1) د. خالد الشيخ عبد الله، تقدير موقف: حل السلطة الفلسطينية في حال ضم إسرائيل أراضي الضفة الغربية - مقاربات وخيارات، حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، تموز/ يوليو 2020

(2) الدكتور عزمي بشارة، محاضرة بعنوان «سبعون عاماً على النكبة: مستقبل القضية الفلسطينية ومآلاتها» ضمن أعمال المؤتمر الخامس للدراسات التاريخية: «سبعون عاماً على نكبة فلسطين: الذاكرة والتاريخ»، الدوحة: 12 أيار/ مايو 2018.

لكنها ليست قيادة سياسية للشعب الفلسطيني»[1].

ويقول بعض الباحثين إن النتيجة المتوقعة في حال حل السلطة الفلسطينية هي غياب سلطة مركزية في الأراضي الفلسطينية، ويحذرون بالتالي من انعكاسات خطيرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتستند الآراء المؤيدة لحل السلطة الفلسطينية إلى فكرة أساسية مفادُها أن السلطة لا تمتلك سيادة حقيقية لإدارة شؤون الأراضي الفلسطينية، ولم يعد بمقدورها تطوير المشروع الوطني، وتحقيق إنجازات إضافية على مختلف الصعُد. وترى هذه المقارَبة أن هناك أسباباً عديدة ترتكز عليها، أهمها: عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على التحرر من القيود المفروضة من قِبل إسرائيل بهذه الالتزامات، والتحرك بحرية على المستوى الدولي، وعدم تطوير الحركة السياسية الفلسطينية الداخلية، وعدم المقدرة على إنهاء الانقسام الفلسطيني، ووجود شروط اقتصادية ومعيشية قاسية لا تملك السلطة حلاً لها. أضف إلى كل هذا مشروعَ إسرائيل لضم منطقة الأغوار، وأن هذه الأسباب تتزايد وتتفاقم. كذلك ترى هذه المقارَبة أن السلطة مشروع قد استنفد كل ما يمكن، وأخذ أكثر من وقته، وأنه ينبغي الإعلان عن حل السلطة وعدم الالتزام باتفاقيات التسوية؛ إذ إن المطالَبات بحل السلطة مع استمرار التأزم الراهن آخذة في الاتساع[2].

كما يذهب بعض الباحثين إلى أن «منظمة التحرير وحركة فتح غير قادرتين عملياً على التفرد بقرار حل السلطة، التي جاءت نتاج اتفاق سياسي برعاية دولية، والتي بلورت بنية داخلية شاركت فيها هيئات متعددة وأفرزت كياناً جديداً»، كما يشير هؤلاء الباحثون إلى أن «منظمة التحرير وحركة فتح تدركان أن حل السلطة سيفضي إلى فراغ وطني وفوضى، ولن يوقف عمليات الاستيطان، ومن الناحية الإجرائية والوظيفية؛ تشكل السلطة عنواناً لمختلف الشؤون التنظيمية والخدمية والدبلوماسية، وإلغاء هذا العنوان سيكون قفزة في المجهول»[3].

(1) د. عزمي بشارة، صفقة ترامب نتنياهو: الطريق إلى النص ومنه إلى الاجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2020، ص106.

(2) د. خالد الشيخ عبدالله، مرجع سبق ذكره

(3) إبراهيم عبدالكريم، خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية: حساب المكاسب والخسائر، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية/ أبوظبي، يناير 2013.

تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية

بعد إعلان ترامب «صفقة القرن» مطلع العام 2020 والتي رفضها الفلسطينيون، وجاءت بعد سنوات من الجمود في مفاوضات السلام، وبعد الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية المنفردة وأحادية الجانب؛ سرعان ما تجدد الجدل في الأوساط الفلسطينية عن الحل المطلوب لمواجهة هذه السياسة الأمريكية والإسرائيلية.

وبينما ذهب كثيرون إلى الدعوة لحل السلطة الفلسطينية بالكامل؛ فإن آخرين ذهبوا إلى حل أكثر عقلانية ومنطقية واعتدالاً، وهو «تغيير وظيفة السلطة» بما يتناسب مع المستجدات الأخيرة، وبما يجعلها أقدر على مواجهة مشاريع التصفية، وهو الخيار الذي يبدو أنه يلقى أيضاً قبولاً لدى النخب السياسية الفلسطينية على اختلاف توجهاتها وتياراتها وفصائلها، الأمر الذي قد يعني بأن تغيير وظيفة السلطة ربما يكون أيضاً طريقاً نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، إلى جانب كونه وسيلة لمواجهة «صفقة القرن» وخطة الضم الإسرائيلية.

ويذهب إلى هذا الخيار كثير من المفكرين الفلسطينيين، فضلاً عن أن كلاً من رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل يتفق مع هذا الرأي، وكذا اتفق معه كبير المفاوضين الراحل الدكتور صائب عريقات، وكذا رئيس المبادرة الفلسطينية المناضل المعروف الدكتور مصطفى البرغوثي، وجميعهم طرحوا ذلك في حوارات منفردة كل على حدة مع منتدى التفكير العربي في لندن؛ الذي كان يحاول الاجابة على سؤال (ما العمل؟)، وذلك في أعقاب إعلان صفقة القرن وخطة الضم الإسرائيلية.

ويقول مشعل في الرؤية التي طرحها عبر منتدى التفكير العربي لمواجهة قرار الضم الإسرائيلي وصفقة القرن، إنه «يجب أن تبادر القيادة الفلسطينية وقيادات فصائل المقاومة معاً بأخذ قرار واضح بالمواجهة المفتوحة مع الاحتلال رداً على قراره وإجراءاته بالضم. أي تحويل موقف الرفض المجمع عليه فلسطينياً إلى طاقة حركة، ومقاومة فعلية، ومواجهة مع الاحتلال على الأرض، ميدانياً وجماهيرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وبكل الوسائل الممكنة»[1].

(1) خالد مشعل، رؤية خالد مشعل حول المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم، منتدى التفكير العربي، لندن، الطبعة الأولى، 2020، ص23.

ويدعو مشعل إلى تبني خيار وطني شامل يقوم على «تغيير وظيفة السلطة والذي يقودنا بالضرورة إلى حالة الجمع بين المقاومة والسلطة»، ويضيف: «نحن نرى أن الجمع بينهما ممكن، بل لا يسعنا إلا فعله طالما أن السلطة موجودة بالأصل، وهو ما عملت عليه حماس وقوى المقاومة في غزة، وتحملت جراء ذلك الكثير من المعاناة، دون أن تقصّر في مسؤولياتها تجاه المقاومة وصد العدوان». ويصل مشعل إلى نتيجة مفادها أن «خيار الجمع بين المقاومة والسلطة ممكن، رغم صعوباته وتبعاته الثقيلة، حيث أن العدو سيمارس كل أشكال الضغوط والعقوبات على السلطة وحصارها واستهدافها، وهو ما رأيناه ونراه اليوم في تعامله مع الإدارة الحكومية في غزة، وما جرى كذلك من قبل في الضفة الغربية حين زاوجت السلطة آنذاك بين المقاومة والسياسة في سنوات الانتفاضة الثانية»[1].

وثمة توافق أوسع في أوساط النخبة الفلسطينية على فكرة «تغيير وظيفة السلطة»، فيما تبدو دعوات «حل السلطة» أقرب إلى أن تكون استثناءً، وأقرب إلى أن تكون طروحات غير مكتملة، وليست ضمن خطط ممكنة التنفيذ.

ويقول الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوثي، إن تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية أمر وارد، مضيفاً: «على السلطة ألا تقف عثرة أمام المقاومة، وأن تلغي التنسيق الأمني، وأن توقف الاعتقال السياسي، وبهذه الطريقة ستكون وقفت إلى جانب شعبها».

وأضاف البرغوثي: «أنا أعارض حل السلطة، لكني أؤيد تغيير وظيفتها وجعلها سلطة مقاومة، وهذا يستدعي إلغاء بطاقات الVIP، وإلغاء امتيازات المسؤولين.. يجب أن يرى الناس في السلطة مناضلين، لا وزراء ومسؤولين».

ويؤكد البرغوثي أن «المقاومة الشعبية تعني العودة إلى نهج المقاومة، وبالتالي الخروج من نفق أوسلو الذي تورطنا فيه، والذي كان البعض يعتقد أنه سينتهي إلى دولة فلسطينية، وكنتُ أنا أقول بأن هذا النفق سوف يؤدي بنا إلى جهنم وليس إلى الدولة الفلسطينية». وتابع: «في غزة حدث اندماج بين المقاومة والسلطة، وهذا ليس تغييراً لوظيفة السلطة، هذا أمر يحتاج إلى تفكير ودراسة عميقة»[2].

(1) المرجع السابق، ص45.

(2) مصطفى البرغوثي: تغيير وظيفة السلطة ممكن.. وهذه شروطه، صحيفة «عربي21» الالكترونية، 24 سبتمبر2020.

ومن أجل «تغيير وظيفة السلطة» يرى المفكر الفلسطيني عزمي بشارة أنه «يجب إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية لتتولى هذا الدور بعد أن انتهى مسار أوسلو، أو يُعقد مؤتمر وطني جديد تتولد منه قيادة سياسية، وفي هذه الأثناء تجتمع الفصائل المركزية غير التابعة مباشرة لأنظمة وشخصيات مستقلة لتأليف قيادة مؤقتة للتحضير لمؤتمر كهذا»[1].

كما يشير بشارة إلى أنه «بعد التسليم بوجود سلطة فلسطينية ذات مهمات داخلية مصيرية في بناء المؤسسات وتطوير الاقتصاد والتعليم وغيره؛ يُفسح المجال لإنشاء مؤسسات سياسية بأفق جديد وبرامج جديدة تتعامل مع الواقع المفروض على الأرض بوصفه واقع فصل عنصري (أبارتهايد)، وتبني النضال على جبهات مختلفة ضد العنصرية الصهيونية، وهو النضال الذي يشارك فيه السكان الفلسطينيون الأصليون في بلادهم على أرض فلسطين، كل من موقعه وحسب ظروفه»[2].

مستقبل القضية الفلسطينية في ظل بايدن

لا يوجد الكثير من التفاؤل حيال الإدارة الأمريكية الجديدة التي يقودها الرئيس الديمقراطي جو بايدن، حيث لا يتوقع أن يكون الرئيس الجديد للبيت الأبيض معنياً بإلغاء أي من القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب، كما أن التجارب السابقة المتعلقة بالإدارات الأمريكية وتغيرها لا تعطي انطباعا بأن الإدارة الجديدة يمكن أن تغير كثيراً من الواقع الفلسطيني.

كما أن الجمود الذي يشهده مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وتعطل المفاوضات؛ لم يكن وليداً عندما وصل ترامب إلى السلطة، ولا مرتبطاً بإدارته، إذ فشلت إدارة الرئيس باراك أوباما طيلة ثماني سنوات من تحريك ملف المفاوضات، أو تحريك الجمود السياسي، ولم تنجح حتى في وقف الاستيطان الإسرائيلي أو تعطيل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين.

(1) د. عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص106.

(2) المرجع السابق، ص115.

لكن على الرغم من ذلك؛ فإن الإسرائيليين أنفسهم لديهم تخوف واضح من أن تقوم إدارة بايدن بعرقلة مشاريعهم العدوانية، وخاصة في مجال الاستيطان، حيث كان بايدن ذاته نائباً للرئيس الأمريكي عندما رفضت الولايات المتحدة استخدام حق النقض (الفيتو) لإفشال القرار الأممي رقم 2334 في ديسمبر 2016، وهو القرار الذي اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي، ما يعني أن الرجل على الأقل يعارض الاستيطان الإسرائيلي الذي يقوم بتغيير الحقائق على الأرض، وهو الأمر الذي دفع كثيراً من الإسرائيليين إلى دعوة نتنياهو للمسارعة في تنفيذ «قرار الضم» قبل أن يتولى بايدن مهامه رسمياً في البيت الأبيض مطلع العام 2021[1].

ويرى خبراء أن «الفلسطينيين يترقبون من إدارة بايدن طي صفحة ترامب، وسياسته المنحازة بالكلية للإسرائيليين، حيث لا يخفي بايدن ونائبته وفريقه إيمانهم بحل الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما يعني رفضاً ضمنياً لأي إجراءات اتخذها ترامب»[2].

ومن المعروف أن بايدن لا يَعِدُ الفلسطينيين بإقامة دولة لهم، ولا بدعمهم في هذا المطلب، لكنه «يؤمن بما دأب الأمريكان على تسميته بمصطلح (العملية السياسية) بمعنى استمرار عجلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتشمل الاجتماعات المارثونية، والصور التذكارية، والمؤتمرات الصحفية، دون أن تسفر عن نتيجة على الأرض، كما كان الوضع إبان الحقب الرئاسية للرؤساء باراك أوباما وجورج بوش الابن، وأواخر الولاية الرئاسية لكلينتون»[3].

وعليه؛ فإن إدارة بايدن لن تواصل على الأقل المسار الذي سلكه ترامب بتأييد الاستيطان ودعم خطة الضم الإسرائيلية وتجاهل الفلسطينيين ومقاطعتهم، كما أنها على الأرجح ستطوي صفحة «صفقة القرن» التي يؤكد صائب عريقات أنها مشروع إسرائيلي تم طرحه على الفلسطينيين في العام 2012 ورفضوه منذ ذلك التاريخ.

(1) عدنان أبوعامر، انعكاسات فوز بايدن على السياسة الإسرائيلية، ورقة علمية صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2020.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

الخلاصة

شكلت فترة حكم ترامب في البيت الأبيض سنواتٍ أربعةً عجافاً في تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي الصراع مع الاحتلال، حيث انحازت هذه الإدارة إلى الإسرائيليين بشكل كامل ومفضوح، لكن «ربما كان الأمر الوحيد الإيجابي في رؤية ترامب التي اصطلح على تسميتها (صفقة القرن) هو الإجهاز على أوهام عملية أوسلو التي تسمى (عملية السلام) أو (العملية السياسية)، حيث تبين أن من يمتلك القوة يفرض على الطرف الضعيف الممتنع عن المقاومة ما شاء»، بحسب ما يرى الكثير من المفكرين والباحثين والمراقبين.

ويرحل ترامب عن الحكم في الولايات المتحدة مخلفاً وراءه الكثير من التحديات الجديدة أمام الفلسطينيين، لكن أهم هذه التحديات هو كيفية مواجهة «صفقة القرن» وإفشالها، وكيفية مواجهة مشروع الضم الإسرائيلي وتعطيله، وكلا المشروعين في نهاية المطاف هو أمر واحد ملخصه أن الاحتلال يريد القفز عن الفلسطينيين وتجاهلهم وفرض رؤيته لحل الوضع الفلسطيني، وهي رؤية تقوم على سحق أي فرصة مستقبلية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولمواجهة هذه التحديات؛ ثمة مقاربتان يجري الجدل حولهما في أوساط الفلسطينيين، بمن فيهم النخبة السياسية، أما الأولى فتتحدث عن «حل السلطة الفلسطينية»، بينما تتحدث المقاربة الثانية عن «تغيير وظيفة السلطة»، ويبدو أن المقاربة الثانية هي الأقرب إلى المنطق والأقدر على أن يتم تطبيقها، والأهم من ذلك أنها تحظى بموافقة وإجماع قطاع عريض من السياسيين والمفكرين والنخبة من أبناء الشعب الفلسطيني، وهي فكرة يتوافق عليها كل من الراحل الدكتور صائب عريقات، ورئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل، والقيادي الفلسطيني والأكاديمي المعروف الدكتور مصطفى البرغوثي، وجميعهم يرون ضرورة «تغيير وظيفة السلطة» بما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تعصف بالشعب الفلسطيني اليوم.

كما يذهب المفكر الفلسطيني المعروف عزمي بشارة إلى أن «تغيير وظيفة السلطة» يجب أن ينطوي أيضاً على ضرورة إعادة منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وتوسيعها بما يضمن شمول الكثير من الإمكانات الفلسطينية في العالم، والتعامل مع إسرائيل على أنها مشروع

استعماري يجب مقاومته للتحرر منه، وضخ كل الإمكانات في هذا الاتجاه، وبمشاركة كافة الفصائل والقوى الفلسطينية.

وتشكل هذه الطروحات إجماعاً غير مسبوق على ضرورة إعادة تأهيل السلطة وتغيير وظيفتها والتعامل معها على أنها أمر واقع، ومن ثم الانطلاق نحو المستقبل عبر مقاومة سياسية سلمية شاملة ترفض الاحتلال أولاً، وتبعاً لذلك ترفض كافة مسارات التطبيع مع الاحتلال، وترفض الاعتراف بالإجراءات الأمريكية التي اتخذتها إدارة ترامب، وعليه فمن الممكن عندها مواجهة «صفقة القرن» وإفشالها، وأيضاً يمكن تعطيل مشروع الضم الإسرائيلي الذي يُعتبر الأخطر على الفلسطينيين منذ عقود طويلة.

المصادر والمراجع:

1 - جريدة القدس العربي، العدد (10081)، 9 نوفمبر 2020.

2 - صائب عريقات، الفلسطينيون ومواجهة صفقة القرن، تقديم: محمد أمين، الناشر: منتدى التفكير العربي/ لندن، الطبعة الأولى، 2020.

3 - وكالة «وفا» التابعة للسلطة الفلسطينية.

4 - جريدة هارتس الإسرائيلية، الموقع الالكتروني، النسخة الانجليزية.

5 - د. خالد الشيخ عبدالله، تقدير موقف: حل السلطة الفلسطينية في حال ضم إسرائيل أراضي الضفة الغربية - مقاربات وخيارات، حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، تموز/ يوليو 2020.

6 - الدكتور عزمي بشارة، محاضرة بعنوان «سبعون عاماً على النكبة: مستقبل القضية الفلسطينية ومآلاتها» ضمن أعمال المؤتمر الخامس للدراسات التاريخية: «سبعون عاماً على نكبة فلسطين: الذاكرة والتاريخ»، الدوحة: 12 أيار/مايو 2018.

7 - الدكتور عزمي بشارة، صفقة ترامب نتنياهو: الطريق إلى النص ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2020.

8 - إبراهيم عبدالكريم، خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية: حساب المكاسب والخسائر، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية/ أبوظبي، يناير 2013.

9 - خالد مشعل، رؤية خالد مشعل حول المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم، منتدى التفكير العربي، لندن، الطبعة الأولى، 2020.

10 - صحيفة «عربي21» الالكترونية.

11 - عدنان أبو عامر، انعكاسات فوز بايدن على السياسة الإسرائيلية، ورقة علمية صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2020.

الفصل الرابع

ثقافة صفقة القرن
وسبل التعامل معها

د. عاطف الشاعر
باحث فلسطيني
أستاذ بجامعة لندن

سنقولُ كلاماً كثيراً عن ما أصبحَ يُعْرَفُ بواقعة «صفقة القرن»، أو رديئة التسمية «وثيقة السلام من أجل الازدهار»، لأنّ الغطرسة التي تتضمنها تفوقُ التصور: كيفَ أن القوة المتجردة من أدنى مبادئ الأخلاق والالتزام، حتى بالقوانين الدولية التي هي غالباً محدودة بالأساس؛ تريدُ أن تفرضَ على الفلسطينيين حلاً يُوافقُ من خلاله الفلسطينيون على قَبُوْلِهم طوعاً بعبوديتهم لإسرائيل وأمريكا.

لا أجدُ أبلغ من تعبير كنتُ أسمعه كثيراً، خصوصاً من النساء الكبار في غزة، وهو «القوي عايب». وأنا اقرأ هذه الوثيقة، وربما أكثر من أي شيء آخر، أرى مثالاً حياً على أن «القوي عايب»، أي أنه لا يخجلُ من طرح الاستسلام والذل على شعبٍ يناضلُ من أجل حريته من الاستعمار والاحتلال لما يقرب قرناً من الزمن. كيفَ لا يخجلُ حين يقرّرُ أن يفرضَ على أناسٍ احتُلوا وهُجروا، وما زالوا تحت سطو التدمير الممنهج والحصار ضدّ كل محتويات حيواتهم الطبيعية؛ الرضوخ لمحتل وعدو همجي بشكلٍ ممنهج، حيثُ تصبحُ جميع أراضيهم وحياتهم بكلّ تفاصيلها، محاصرةً من إسرائيل ومستوطنيها، ويُؤتَمَنُ احتلال وشعب متغلغل في العنصرية، وغطرسة القوة كطريقة حياة؛ على شعبٍ يتوقُ للحرية والخلاص من هذا الاحتلال.

ولكن هذا ليس الموضوع، لأنّ «القوي عايب»، وغالباً ما استُعملَت القوة، كما هو حال ترامب وإسرائيل ومودي بالهند، وطغاة كثيرين في العالم العربي.

وحتى في زمن الكورونا، والعذابات البشرية الناتجة عنها؛ تستغل إسرائيل انشغال العالم بمصير الشعب الفلسطيني ممعنةً بالسادية تجاه الفلسطينيين؛ فمن سرقة الأرض، إلى هدم بيوت، إلى محاولة سن قوانين لإعدام أسراهم، وهكذا قائمة التدمير الإسرائيلي الممنهج للفلسطينيين - كفكرة وشعب ووطن - لا تتوقف.

الموضوع الذي أتطرقُ إليه هنا؛ هو استدراج الفلسطينيين من خلال خطاب إمبريالي جديد يَعِدُهم بتحسين حياتهم اقتصادياً. وفي نفس الوقت؛ يصرّ على حرمانهم من حقوقهم السياسية، وأيضاً من حقهم برواية تاريخية تتعلق بالنضال الفلسطيني. يتم ذلك من خلال الإهانة المذكورة في وثيقة الصفقة، حيث تقول ما مضمونه إنّ الفلسطينيين كانوا وما زالوا غارقين في بلاغة فارغة، أو كلمات معسولة فيما يخص حقوقهم، وهم بحاجة إلى الاعتراف بواقع العنصرية المفروضة عليهم.

إذن؛ صفقة القرن من ناحية الفكرة الرئيسية التي تنطلق منها تستهدف الرواية الفلسطينية للنضال الفلسطيني، أي أنها تنكرُ أنه شعب شُردَ من أرضه، وما زال يناضل لنيل الحقوق والحرية.

الأمر الثاني الذي تتضمنه الوثيقة؛ هو أن ما يسمى بالمجتمع الدولي والشرعية الدولية؛ غرّر بالفلسطينيين، وجعلهم يتشبثون بحقوق «غير واقعية». فقط الحل الاقتصادي الذي تتصوره الوثيقة المشؤومة هو الذي يحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وما عدا ذلك سراب. يعني ذلك أن الفلسطينيين سوف ينسون تاريخهم، وأنهم شُردوا وما زالوا تحت سطوة الاحتلال، إذا ما تمَّ تحسين حياتهم اقتصادياً وأمنياً، وهذا التحسين مشروط بكرم الاحتلال ومِنّته على الفلسطينيين.

أما بالنسبة لإسرائيل؛ فإنَّ الوثيقة تتبنى روايتها التاريخية الصهيونية، ومطالبها الأمنية المصاغة بطريقة أنّها وجودية فيما يخص إسرائيل، أي أنه بدون تلبية كل المطالب الأمنية المتطرفة، والموغلة في عدم الثقة بالفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً؛ فإنّه لن يكون هناك سلام، وتستمر إسرائيل، بمباركة أمريكية، بالسيطرة والعنصرية كما تشاء.

الوثيقة المذكورة هي أسوأ حتى من اتفاقية أوسلو، حيث تفسر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين وافق على دولة فلسطينية بنفس الشروط والإملاءات الموجودة في صفقة القرن، أي أنها دولة منزوعة السلاح، تسيطر إسرائيل فيها على الجو والبحر والبر، وتكون منطقة الأغوار أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية. إذن؛ الصفقة تبني الرواية الصهيونية بحذافيرها، والرواية الأشد يمينية في الصهيونية، ويتضمن ذلك حقوقاً لمن يسمون باللاجئين اليهود، بينما يتم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كأنهم ضحايا حوادث.

بما أنَّ هذه الصفقة على درجة عالية من السوء والاستحقار لحقوق الشعب الفلسطيني؛ فلا بدَّ من تفكير فلسطيني واع لمواجهتها. وهنا أختصر على مستوى الخطاب على الأقل ما يلي، لكي ليس فقط نواجه هذه الصفقة المرتبطة باليمين الإسرائيلي والأمريكي بالأساس، ولكن ليكونَ الشعب الفلسطيني صاحب مبادرة، وجريئاً في فهم حقوقه والدفاع عنها:

لن يستطيع الفلسطينيون مواجهة ما يحاك ضدّهم بدون وحدة وطنية حقيقية، فأي شيء يمكن أن يمرّر في ضوء تشرذمهم وانقسامهم. وبناءً على هذا؛ تتطلب الوحدة اتفاقاً تعترفُ فيه كل

القوى المؤثرة في الساحة الفلسطينية، خصوصاً حماس وفتح، بقوة ووجود بعضها البعض. وهذا الاعتراف يعني الالتقاء حول أن العدو هو إسرائيل وليس أياً من الأطراف الفلسطينية. وكذلك الإقرار بأنه لا بدَّ من إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تشمل الأطراف الفلسطينية كلها.

الفلسطينيون، كغيرهم من البشر، يخضعون لنواميس القوة وتناقضاتها، والتي تقرر أن من يمتلكُ قوة لن يتخلى عنها طواعية، وسيصرُّ على الحفاظ عليها وتعزيزها، وبالتالي فإن من الضروري أن تعترف حماس بقوة فتح تاريخياً، وبأهميتها للشارع الفلسطيني، وعلى فتح الاعتراف بقوة حماس وسلاحها بغزة. إذا تمَّ هذا الاعتراف فبالإمكان بعدها اللجوء لاستخدام نماذج تعايش لقوى وأيديولوجيات مختلفة تحت أطر ديمقراطية. والنماذج الفعالة لذلك نسبياً بالمنطقة هي تونس وتركيا، أي أنَّ فيهما أطرافاً مجتمعية وسياسية مختلفة سياسياً وأيديولوجياً، لكن في نفس الوقت هناك حالة من التعايش السياسي النسبي بينها.

نموذج آخر وهو أقرب إلى الحالة الفلسطينية، لكنه معقد ومثير للجدل وأقلُّ إيجابية من النموذجين الآخرين؛ هو النموذج اللبناني، فهناك حزب الله وسلاحه، في مقابل قوى لبنانية مختلفة مسلّمة بهِ.

من الممكن إذا ما تمَّ القبول الآنف الذكر؛ الوصول إلى حالة من التعايش بين الفلسطينيين من خلال: رفض صفقة القرن، وقبول الأطراف الأخرى بقوة بعضها البعض، وإتاحة المجال أمام هذه القوى بترجمة قوتها سياسياً؛ من خلال بيت فلسطيني يتم إصلاحه، وهو منظمة التحرير. هذا باختصار عن الحالة الفلسطينية.

لقد تمّ التوافق بين الفصائل الفلسطينية كثيراً، خصوصاً فتح وحماس، لكي يتمّ التعايش السياسي والمجتمعي، ويطويا صفحة الاقتتال القديم الجديد بينهما، لكن لم تترجم أيٌّ من الاتفاقيات إلى إنهاء حقيقي للانقسام والشرذمة التي عَثَّرت السياسة الفلسطينية وكبدتها خسائر فادحة. من هنا؛ لا بدَّ من نظرة جديّة قائمة على أنّ التصالح بين الفصائل الفلسطينية ليس فقط ضرورياً، لكن له أهميّة وجوديّة تتمثلُ في أنه بدون توافق وانسجام فلسطيني داخل نظام سياسي موحد؛ فإنَّ الفلسطينيين معرضون حقاً لتفكيك أركان قضيتهم على طريق الضياع والاندثار. فقط المتغطرسون لا يرون ما يحيطُ بهم من أخطار ومكائد.

إن مصلحة الفلسطينيين الجمعيّة تقتضي اعتبار التصالح والوحدة التي تقوم على إدراك المصلحة واحترام الاختلافات الفكريّة والحياتيّة واجباً، ولن أبالغ لو قلت إنَّها مسألة حياة أو موت.

أما الحالة العربية فيما يخص صفقة القرن؛ فالجدير بالذكر أن الصفقة، كما كل خطابات نتنياهو المتعلقة بالعالم العربي والتي تتبناها الصفقة، فهو أن العالم العربي يتوق للتطبيع ولا بدَّ أن يطبعَ مع إسرائيل في إطار ما يسمى بمحاربة الإرهاب واستعداء إيران كعدو رئيسي بدلاً من إسرائيل. تقوم الصفقة على فكرة ما مضمونه أنّ موضوع فلسطين هامشي، وأنه استنزف طاقات الشعوب العربية، وأن إسرائيل هي الحليف الطبيعي للعرب إذا ما قبلوا بها وبسيطرتها على فلسطين، وتقدم مصر والأردن كنماذج إيجابية للتطبيع مع إسرائيل. الخلاصة هو أنّه إذا قبل العرب بإسرائيل وتركوا خطاب الحقوق الفلسطينية؛ فإن المنطقة بأسرها ستزدهر!

مهندس التطبيعات المختلفة التي حدثت مؤخراً، نتنياهو؛ يمتلكُ رؤية منذ وقت طويل، نَظّرَ لها في كتاب تحت عنوان «الإرهاب.. كيف للغرب أن ينتصر» في حقبة الثمانينات حين كان فاعلاً بنفسه على الأرض في الولايات المتحدة الأمريكية. حشدَ حينها غلاة المستشرقين والمتطرفين في السياسة الأمريكية لكي يوجّههم تجاه ما سمّاه حينها بـ«الإرهاب الإسلامي». وبالنسبة له يقع الفلسطينيون وقضيتهم في صلب هذا الإرهاب، بينما إسرائيل هي دولة ديمقراطية غربية رائدة في الدفاع عن المفاهيم والديمقراطية الغربية. عمل نتنياهو بجدٍّ واجتهاد لتدمير أيِّ إمكانيّة لحل تصالحي مع الفلسطينيين يضمن حتى ولو الحد الأدنى من الحقوق السياسية الفلسطينية. وقد عملَ بشكلٍ حثيث على قلب المفاهيم، ليبدو أنّ الفلسطينيين وكأنّهم هم الاحتلال، وهم أدوات العنف، بينما إسرائيل هي تلك الراعية للحقوق، والمسالمة... إلخ.

وجاءت صفقة القرن كي تعطي صبغة رسمية كاملة لفكر نتنياهو التدميري تجاه الفلسطينيين ككتلة بشرية لها حقوق سياسية وطنية وإنسانية واضحة المعالم. وتكمن الكارثة في هذه الصفقة في أنها أتت في وقتٍ يعاني العالم العربي فيه من قادة يجمعون بين الوحشية منقطعة النظير في التعامل مع أيِّ معارضة، وبين الجهل العميق بالتاريخ، أضف إلى ذلك أنهم متجردون من الكرامة والعزّة، ففلسطين بالنسبة لهم هي رغيف يؤكلُ بالكامل حين تحين الفرصة، وهكذا اجتمع الثلاثي المدمر: نتنياهو ونظرته الإمبريالية والاستحقارية للعرب والفلسطينيين خاصة، وترامب (ومن على شاكلته) وعنجهيته المعهودة تجاه أي شعوب يعتبرها ضعيفة - وفلسطين تقع في هذا

الإطار-، وبعض القادة العرب المؤثرين الذي يرون في نتنياهو وأشكاله من اليمين المتطرف في أمريكا حماية لهم ولعروشهم في المنطقة العربية من السقوط.

إن التطبيعات المختلفة، الخليجية منها إضافة للسودان والمغرب، والمصطحبة بتشويه ثقافي يُظهرُ الفلسطينيين على أنّهم ناكرون للجميل العربي، والإسرائيليين كأنهم أصحاب أرض وقضية في فلسطين؛ تتطلب وقفة جادة من أصحاب الشأن الفلسطيني؛ تتجاوز الخلافات أو تديرها بصورة خلاقة ما أمكن، وفي نفس الوقت تكملُ المشوار في الوقوف مع الشعوب والمؤسسات العربية أينما وجدت، والتي من الممكن أن يكونَ لها وزن في المستقبل. وتمثلُ وسائل التواصل الاجتماعي والندوات والمنابر الحيّة الكثيرة في العالم العربي؛ فرصة للاستمرار بالنضال العربي ضد الثلاثي المشؤوم: الصهيونية المتطرفة في إسرائيل، والمؤسّسات الصهيوأمريكية في دوائر صنع القرار بأمريكا، والعرب المتصهينين الجدّد.

وفي الحقيقة؛ أبدعَ الفلسطينيون مؤخراً في مواجهة الصفقة، وفي التوافق على رفض التطبيع والتعامل معه من خلال وسائل إعلامية متعدّدة. بدا الخطاب الفلسطيني متزناً ورصيناً وعقلانياً في مواجهة ماكينات التضليل والتعدي على الحقوق الفلسطينية الراسخة. وإن من الضروري أن يلتزم الفلسطينيون بعدم الذم والشتم ضدَّ أيٍّ من الشعوب العربية، مهما ضُلّلَ بعض الأشخاص فيها، وليبقَ التركيز على عدالة القضية الفلسطينية، وأهمية الحاضنة العربية لها، بغض النظر عن تشويه بعض القادة.

فوق ذلك؛ يحتاج الفلسطينيون إلى استمرار مسيرة الصمود فوق أرضهم، ليس الصمود بوصفه شعاراً، بل كطريقة حياة يساندها الفلسطينيون في كلّ مكان؛ من خلال الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والدعم المادي الاقتصادي، وكذلك بناء تحالفات أينما كان الأمر ممكناً مع قوى تقدميّة تدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتعزّزُ صموده على أرضه.

ما يستطيع الفلسطينيون فعله بخصوص خطابات التضليل والتشويه ضدّهم؛ هو تذكير العرب من خلال ندوات ولقاءات مع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، بما في ذلك الجامعات والمؤسسات، بأن إسرائيل لا تثقُ في العالم العربي كشريك، وأنها تريدُ استغلاله فقط.

يعني هذا أنّ ما يُسمى بالسلام والتطبيع مع إسرائيل لن يجلب للعرب سوى مزيد من الإهانات ولن ينفعهم اقتصادياً أو أمنياً.

هنا؛ يجب التركيز على أنّ العرب مهما شرذمهم وقسمهم قادتهم؛ فإنهم يبقون أمة واحدة، تجمعهم مواريث ولغة ومصالح وحضارة مشتركة، ويجب الدفاع عنها كجبهة واحدة. أما التفكير في التعاون مع إسرائيل والارتماء بأحضانها؛ فهذا لن يجلب إلا مزيداً من الويلات والإهانات للعرب. وإذا أرادت إسرائيل أن تكونَ جزءاً من المنطقة وتعيش بسلام؛ فإن عليها التعامل مع المظالم التاريخية للفلسطينيين والعرب عموماً، بما في ذلك القبول بأنّ العيش بسلام مع الجيران لا يقبل العنصرية والاستعمار وفرض التعايش عليهم بشروط تعجيزية صهيوأمريكية يمينية؛ لا تمت إلى قيم السلام والتعايش البناء والحرية بصلة.

الفصل الخامس

الأردن والمتغيرات في المنطقة فيما يخص القضية الفلسطينية

أ. طارق نعيمات

كاتب وباحث أردني

تمهيد

ينظر الأردن بعين القلق الشديد إلى الخطة التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ورؤيتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو ما بات يعرف إعلامياً بـ«صفقة القرن»، وما تبع ذلك من إعلان دول عربية تطبيعها العلاقات مع إسرائيل، مع ترجيح انضمام مزيد من الدول للمسار ذاته.

القلق الأردني نابع مما تحتويه الخطة من إعدام لأي وجود حقيقي وفعلي للدولة الفلسطينية، وهو ما يعني عمليا عدم واقعية أو إمكانية تطبيق حل الدولتين الذي لطالما شكل حجر زاوية في الخطاب الأردني الرسمي. كما تعني الخطة تجاهل الدول المطبعة لمبادرة السلام العربية، وغموض موقفها بما يخص آثار السياسة الإسرائيلية الاستيطانية على الداخل الأردني، ومحاولة إسرائيل تصدير مشاكلها السياسية والديموغرافية للمملكة.

وتنطوي الخطة أيضاً على تجاهل تام لموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وهو ما يقلق الأردن نظراً لتداعيات ذلك على هوية الأردن وتركيبته الجغرافية، وخصوصا أن جزءاً معتبراً من مواطنيه هم من اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم الذين هُجّروا من ديارهم نتيجة نكبة 1948 ونكسة عام 1967، نتحدث هنا بحسب التقديرات عن حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني يحملون الجواز الأردني، ونحو مليون و200 ألف يحملون وثائق سفر، وبعض التقديرات غير الرسمية ترجح أن الرقم أعلى من ذلك.

إلى ذلك؛ هناك مكمن مهم في مخاوف الأردن، هو التمهيد الإسرائيلي الأمريكي للقيام بما يسمى الدور الأردني، والذي يتضمن عدداً من السيناريوهات، ومنها تدخل أردني في إدارة التجمعات السكانية الكبرى للفلسطينيين، لإراحة إسرائيل من هذا العبء وتحقيق دولة يهودية ذات نقاء عرقي يتم الحفاظ فيها على أغلبية يهودية من السكان والتخلص مما تسميه إسرائيل الخطر الديموغرافي. وقد تم تداول سيناريوهات في الجانب الإسرائيلي منذ وقت طويل، لاضطلاع الأردن بدور ما من خلال ما أسمي بـ«الخيار الأردني»، يتضمن ذلك سيناريو قيام كونفدرالية بين الضفة الغربية والمملكة، أو حتى التهجير القسري للفلسطينيين تجاه الأردن وإقامة ما يسمى بـ«الوطن البديل»، وهي طروحات لطالما ترددت في أروقة السياسة الإسرائيلية، والحاصل على أرض الواقع قد لا يجعل هذه السيناريوهات بعيدة التطبيق، إن لم يكن قد تم الشروع في تطبيقها فعلاً.

تحديات تواجه الأردن

تأتي صفقة القرن وحملة التطبيع في وقت يعاني فيه الأردن من عدة تحديات داخلية وخارجية، الأمر الذي يضع المملكة أمام مهمة صعبة وشاقة، جراء ما تعانيه من محدودية في النمو الاقتصادي، ومحدودية في الموارد وإدارتها، وتغييرات في خيارات دول الإقليم السياسية التي كانت تعتبر حليفاً تقليدياً للأردن، ما يعني تهميش الأردن وخصوصاً في ملف القضية الفلسطينية.

ومما يزيد من متاعب عمان؛ اعتماد إسرائيل على فكرة الجدار الحديدي للصهيوني زئيف جابوتينسكي، لفرض وقائع على الأرض، والاستمرار بالاستيطان وفرضه كواقع غير قابل للتفاوض في أي صفقة مستقبلية، والتخلص من عبء مسؤولية التجمعات السكانية الكبرى للفلسطينيين، وإلقائه على عاتق السلطة الفلسطينية والأردن، كإجراء استباقي لمنع قيام دولة ثنائية القومية تكون فيها الغلبة مستقبلاً للفلسطينيين.

أزمة اقتصادية وتعثر مسار الإصلاح السياسي

يعاني الأردن من أزمة اقتصادية خانقة، فالدَّين العام في ارتفاع، ومعدلات البطالة كذلك، فضلاً عن ظاهرة التعثر المالي التي بدأت تنخر ثقة الأردنيين في اقتصاد بلدهم، وجاءت أزمة وباء فيروس كورونا لتزيد الأوضاع سوءاً، إذ تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الأردني لنسبة وصلت إلى خمسة في المائة، وتذهب تقديرات أخرى إلى أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك، مع تحذيرات من أن يتكرر السيناريو عام 2021.

وتعتمد موازنة المملكة في جزء معتبر منها؛ على الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها من الشركات المحلية والمواطنين لسد أي عجز محتمل، وقد تم تكريس ذلك بإقرار قانون ضريبي لقي رفضاً شعبياً كبيراً، ووصلت نسبة البطالة وفقاً لتقديرات البنك الدولي إلى نحو 23 في المائة عام 2020، مع ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، فضلاً عن «ارتفاع مستويات الدين العام لدى الحكومة المركزية إلى 105.3% من إجمالي الناتج المحلي».

وتشكل المساعدات الخارجية أحد روافد الاقتصاد الأردني، سواء من الولايات المتحدة التي تتخطى قيمة مساعداتها العسكرية والمالية المليار ونصف المليار دولار سنوياً، أو من دول الخليج، وخصوصاً السعودية والإمارات العربية، اللتين تعتبران من أكبر المانحين، قبل أن تتضاءل نسبة دعمهما إلى حد كبير. ومع تقليص الدول لتلك المساعدات في السنوات الأخيرة؛ بات الأردن في خضم أزمة اقتصادية حادة، فالبلد يعاني نقصاً متزايداً في موارده المائية، وخصوصاً مع تدفق ما يقارب المليون ونصف مليون لاجئ سوري. كما يعاني ترهلاً مستمراً في بنيته التحتية ومرافقه الطبية، وتراجع القطاع العام في الدولة، والذي كان يعتبر متقدماً إلى حد ما مقارنة مع دول الجوار.

كل ذلك التراجع الاقتصادي يترافق مع أزمة سياسية في الأردن، وتعثر مسار الإصلاح السياسي الذي سارت به البلاد عام 1989، وتتزايد المطالب والأصوات المنادية بالإصلاح السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بهدر المال العام ومحاربة الفساد. وينعكس حجم الاستياء بدخول قطاعات شعبية كانت تقليدياً تعتبر من المؤيدين لسياسات الدولة، وخصوصاً في المحافظات الأردنية، إذ تزداد نسبة التهميش السياسي، وتنعدم المشاريع الاقتصادية التنموية، ولا توجد خدمات كافية تفي بالاحتياجات الصحية والتعليمية والمعيشية للمواطنين في تلك المناطق البعيدة عن المركز السياسي في العاصمة عمان، ولذلك يشكل التعثر السياسي والاقتصادي عاملاً يدفع نحو عدم الاستقرار وعدم الثقة بسياسات الدولة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. ولم يحدث اختراق على مستوى إحداث إصلاحات سياسية يمكن أن تعطي دفعة ثقة جديدة بالعملية السياسية، إذ أن هناك شكاوى مستمرة من تضييق مستمر على العمل الحزبي، ويبرز بهذا الخصوص تراجع دور الحزب السياسي الأكبر، جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية للإخوان المسلمين، إذ تمت مصادرة مؤسسات خيرية للجماعة، وتم تشجيع حدوث انقسامات داخلية فيها، ما أدى لتهميشها بشكل منهجي ومتزايد.

وعلى المسار النقابي؛ قامت السلطات بحل نقابة المعلمين كبرى النقابات المهنية في الأردن، وتم تحويل قادتها للمحاكمة، وضيّقت على عمل النقابات الأخرى التي كانت ميداناً بارزاً وبديلاً لضعف الأحزاب، وترافق ذلك مع انتقادات لقانون الجرائم الالكترونية الذي يشكل تكميماً إضافياً لوسائل الإعلام وللعمل الصحفي، ولم تتوقف عمليات تحويل الصحفيين إلى محكمة أمن الدولة (محكمة عسكرية) رغم تعهدات رسمية بالتوقف عن ذلك، واستمرت أيضاً الاعتقالات السياسية التي طالت شخصيات نقابية وحزبية.

ومما يزيد من عرقلة مسار الإصلاح السياسي في الأردن؛ ما تُسمى بالعقيدة السياسية الجديدة التي باتت تتضح معالمها في سلوك السياسة الخارجية لأنظمة ما بعد الربيع العربي، أو ما يعرف بالثورة المضادة، إذ انتهجت دول إقليمية سياسة عدائية لتحركات الشعوب التي بدأت أواخر عام 2010 مع اندلاع الثورة التونسية. وتمثلت هذه السياسة باعتبار هذه الحركات، وخصوصاً حركات الإسلام السياسي، تهديداً وجودياً لتلك الدول، ما خلق مناخاً إقليمياً طارداً لأي محاولة للأنظمة السياسية لاجتراح سياسات إصلاحية، وتشجيع السياسة العدائية الإقليمية على الاستمرار بالنهج المتجاهل لمطالب الشعوب بالتغيير السياسي الحقيقي، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على الوضع السياسي الداخلي في الأردن.

سباق إقليمي نحو التطبيع

ومن معالم هذه العقيدة السياسية الجديدة لدول الإقليم العربية؛ تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بصفتها حليفاً إقليمياً يمتلك جيشاً قوياً وقدرات تكنولوجية متطورة وعلاقات متينة مع الولايات المتحدة وروسيا، ولذلك يمكن التحالف معها في سياق ما تعتبره بعض الدول الخليجية التهديد الوجودي المتمثل بإيران، والمتمثل أيضاً بأي تغيير سياسي ينجم عن حركة شعبية؛ يمكن أن يؤدي لإشعال شرارة ثورية تسري في الدول العربية. ومن هذا المنطق؛ جرى تبادل زيارات علنية وسرية قبل أن تتوج باتفاقيات التطبيع بين الإمارات والبحرين والسودان مع إسرائيل، ولاحقاً انضمت المغرب باتفاق تطبيعي، ترافق ذلك مع حملة إعلامية من بعض الدول المطبعة باتجاه شيطنة الفلسطينيين وتحميلهم مسؤولية الصراع، وانتقاد وقمع أي صوت داخلي يرفض هذا المسار.

وضعت اتفاقيات التطبيع الأردن في وضع حرج، إذ أن الدول المطبعة تجاهلت حل الدولتين ولم تأخذ بعين الاعتبار المآلات المترتبة على الوضع الداخلي الأردني، وفي الوقت ذاته لم يرغب الأردن بانتقاد تلك الاتفاقات علناً، وخصوصاً أن الأردن تجمعه علاقات قوية بتلك الدول المطبعة، وخصوصا الإمارات. ولذلك ركز الخطاب الرسمي على إعادة التأكيد على الثوابت نفسها المتعلقة بحل الدولتين، وحق العودة، والتعويض للاجئين، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية بالقدس.

كما شكلت الحملة التطبيعية العربية انكشافاً دبلوماسياً إضافياً للأردن، فالتطبيع العربي اعتبر نجاحاً شخصياً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي طالما سعى للتطبيع مع دول الإقليم العربية دون تقديم تنازلات تخص الملف الفلسطيني، وبذلك بات مبدأ الأرض مقابل السلام الذي ارتكز عليه الأردن في خطابه الدبلوماسي غير قائم عملياً. موجة التطبيع مع إسرائيل، ودعم صفقة القرن، وانحسار المساعدات المالية مع الخليج؛ فسرتها أطراف أردنية داخلية على أنها بمثابة ابتزاز وورقة ضغط تستخدمها الأطراف العربية ضد الأردن، من أجل تقديم تنازلات إضافية في مقاربتها لأية تسوية سياسية قادمة.

ولا تتوقف متاعب الأردن عند هذا الحد، فالطبقة السياسية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تشهد تبدلاً غير مسبوق، فبالنسبة لإسرائيل بات اليمين بكل تياراته يتولى دفة السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، وسُجّل حضور جذري وقوي للأحزاب الصهيونية المتطرفة في كل الحكومات الإسرائيلية، وانحسر دور القيادات اليسارية في المشهد السياسي، بل أصبح اليسار الإسرائيلي متماهياً مع بعض طروحات اليمين، وخصوصاً ما يتعلق منها بضم المستوطنات في الضفة، وهو ما يعني عملياً أن ما تُسمى معركة كسب الرأي العام الإسرائيلي التي تم الحديث عنها بكثافة إبان توقيع السلطة الفلسطينية والأردن اتفاقات سلام مع إسرائيل؛ باتت طرحاً رومانسياً غير واقعي، فأولويات السلام لدى الناخب الإسرائيلي غير موجودة، والخطاب العنصري التحريضي ضد العرب والفلسطينيين أصبح عامل جذب للأصوات داخل إسرائيل، وهو أمر ركز عليه نتنياهو في حملاته الانتخابية بشكل واضح.

ميدان لتصدير المشكلة الديمغرافية

لا يخفي اليمين الإسرائيلي رؤيته الاستراتيجية للأردن كميدان لتصدير مشاكل إسرائيل الديموغرافية، من خلال إعادة إحياء طروحات صهيونية قديمة بأن المملكة الهاشمية يجب أن تكون وطناً بديلاً للفلسطينيين، أو على الأقل أن تقوم بدور ما في الضفة الغربية وتريح إسرائيل من مخاوف التفوق الديموغرافي الفلسطيني، من خلال أحد أشكال الكونفدرالية بين الأردن والضفة.

ورغم وجود بعض الأصوات غير المؤثرة في إسرائيل؛ التي حذرت من خطورة رؤية اليمين وتصريحاته، إلا أن الأخير يبدو مقتنعاً تماماً أن الأردن مطالب بالتنازل عما يعتبره خطوطاً حمراء، وأن ما كان يُعتبر في السابق مجرد طروحات متطرفة لا تلقى آذاناً داخل الطبقة السياسية؛ أصبح الآن تياراً ذو حضور نافذ وقوي ومتجذر داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية، بل إن إسرائيل تكاد تجمع بجميع تياراتها السياسية على أنه يجب استغلال اللحظة الراهنة من الوهن العربي وموجة التطبيع المجانية في اقتناص المزيد من حقوق الفلسطينيين ولو على حساب الأردن، وأن الأردن سيخضع بالنهاية لعدم وجود أوراق قوية تمكنه من المناورة، وهذا ما يهمس به بعض المسؤولين الأردنيين سراً.

نزوع إسرائيل نحو اليمين المتطرف يرافقه اتجاه مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت السنوات الأخيرة صعود التيار الشعبوي اليميني في الولايات المتحدة، وانجراف التيار المحافظ الممثل سياسياً بالحزب الجمهوري بشكل سريع لأقصى اليمين، وتراجع الطرح المعتدل داخله وهو ما تم تتويجه بفوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية لعام 2016.

ورغم خسارة ترامب للانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ إلا أن «الترامبية» تركت بصمتها داخل أمريكا، وخصوصاً في أوساط الحزب الجمهوري. ورغم غموض الرؤية اليمينية الشعبوية للسياسة الخارجية؛ إلا أنها كانت واضحة فيما يتعلق بالجزئية الفلسطينية. ظهر ذلك جلياً في إقدام ترامب على خطوة تجنبها رؤساء أمريكيون رغم الانحياز التقليدي لإسرائيل، وهي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف كذلك بما يسمى بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة، وتولى صهره جارد كوشنر، ذو التوجهات الصهيونية الواضحة، إدارة خطة السلام، إلى جانب سياسيين معروفين بتأييدهم الشديد للصهيونية بتيارها الأكثر تطرفاً، أمثال السفير الأمريكي السابق في تل أبيب ديفيد فريدمان، وجيسون غرينبلات.

هذا الصعود اليميني مدعوماً بالحركة الإنجيلية المحافظة، والتي تشكل القاعدة الانتخابية الصلبة لترامب؛ ساهم في تقوية برنامج اليمين الإسرائيلي الحاكم، ما شكل دفعة لاستراتيجية نتنياهو القائمة على تطبيع العلاقات مع الدول العربية، دون الحاجة لإحداث أي اختراق في الملف الفلسطيني، أو تقديم أي تنازل يذكر في هذا الخصوص، لتتولى الدول العربية مهمة الضغط على الفلسطينيين للقبول بأي حل سياسي حتى ولو على حساب ثوابتهم.

أوراق أردنية لمواجهة الصفقة

أمام هذه التحديات قد يكون بيد الأردن بعض الأوراق لمواجهة التدهور المتسارع بمواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية والانحياز الأمريكي القوي بجانب إسرائيل، ورغم محدودية قدرات الأردن في مواجهة مشروع صهيوني يحظى بدعم دولي قوي؛ إلا أن موقع الأردن الجيواستراتيجي، واحتفاظه بمقدار معين من التأثير داخل الوسط الفلسطيني؛ يسمحان له بالحد الأدنى من الاحتفاظ بمصالحه، لكن ذلك مشروط بجملة إجراءات داخلية وخارجية لكي تتمكن المملكة من مواجهة المتغيرات.

الأردن بحاجة إلى إيجاد جبهة داخلية قوية ومتماسكة لمواجهة التحديات، وقد مر الأردني عبر تاريخ طويل من الاضطرابات الإقليمية ولكنه استطاع تجاوزها عن طريق وجود حد أدنى من التماسك الداخلي والدعم الدولي بطبيعة الحال، ومثلت حالة التواؤم بين الموقفين الشعبي والرسمي عاملاً حاسماً في تجاوز الأردن لتداعيات حرب الخليج الثانية، عندما وصلت العلاقات بين عمان وواشنطن إلى ما يشبه القطيعة إبان دعم الأردن للعراق، لكن القناعة الشعبية بأهمية الموقف الرسمي ساهمت في تماسك الوضع الداخلي، وأعطت شرعية للقيادة السياسية في المضي قدماً.

ومع تعثر مسار الإصلاح السياسي وتراجع الحريات العامة؛ يصعب إيجاد إجماع شعبي على رؤية سياسية تجاه المتغيرات الإقليمية ما لم يتم اجتراح إصلاحات عميقة وليست شكلية في عدة مسارات.

الإصلاح الأبرز يأتي على المستوى الدستوري، إذ يجب تطوير دستور عام 1952 تجاه تعزيز سلطة مجلس النواب المنتخب، على اعتبار أن النظام السياسي الأردني بحسب الدستور هو نيابي ملكي، ولذلك فإن وجود مجلس نواب قوي يتم انتخابه بطريقة نزيهة بعيداً عن أي تدخل، ويمتلك صلاحيات رقابية وتشريعية فعالة وحقيقية؛ كفيلٌ بأن يعيد جزءاً من الثقة المفقودة في المؤسسات السياسية في الأردن. يتبع ذلك سلطة تنفيذية منتخبة بحيث تكون الحكومة منتخبة بشكل مباشر أو يتم اختيارها عن طريق البرلمان، فيما يشبه تجربة حكومة سليمان النابلسي عام 1956، وهذا يتطلب ضمان وجود صلاحيات دستورية منصوص عليها، وتشريعات ناظمة تضمن استقلالية القرار السياسي للحكومة، والاستناد إلى مرجعيات الحوار الوطني مهم، إذ يمكن الاستفادة من التجارب الطويلة للمؤتمرات الوطنية مثل الميثاق الوطني ولجنة الحوار

الوطني، والبناء على مخرجاتها تجاه تطبيق التوصيات، وعلى هذا المنوال يمكن اجتراح حوار وطني مخصص لتثبيت معالم خطاب أردني تجاه القضية الفلسطينية؛ يأخذ بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي طرأت على هذا الصعيد.

وعلى صعيد ملف الإصلاح الاقتصادي؛ يجب تعزيز إجراءات مكافحة الفساد المالي والتهرب الضريبي وتغول المال السياسي، ولا يمكن تصور حدوث ذلك دون وجود حكومة مختارة من الشعب تحظى بالشرعية الشعبية، لكي تتمكن من مواجهة فساد متراكم عبر عشرات السنين، وتفكيك الشبكات الزبونية التي ازدهرت مع عدم وجود سياسة فعالة لمحاربة الفساد. وفي ذات الملف يجب تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية بوصفها أكبر نقطة ضعف تواجه السياسة الأردنية، إذ لم يعد ممكناً استمرار البلاد في الاعتماد على هذا الدعم، خصوصاً أنه يمكن الاستغناء عنه تدريجياً وبشكل معتدل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب إيرادات الخزينة يتم تحصيلها عن طريق الضرائب، ولذلك يمكن نظرياً إيجاد خطة طويلة المدى لتفعيل الاستقلالية الاقتصادية، وخلق بيئة استثمارية جاذبة مضبوطة برقابة مالية، وتعزيز المبادرات المحلية، وعقد شراكات إقليمية ودولية بهذا الخصوص.

على صعيد السياسة الخارجية؛ يجب أن يتم التخلي عن الخطاب الوعظي القائم على التذكير فقط بالقرارات الدولية والدعوة لحل الدولتين بصفته أمراً مجمعاً عليه وقابلاً للتطبيق، إذ لا يمكن إنكار أن هذا الطرح أصبح غير واقعي، وأن حل الدولتين بالحد الذي يضمن للفلسطينيين دولة مستقلة ويُبعد شبح الوطن البديل عن الأردن؛ هو أمر غير ممكن عملياً، وعند إدراك هذه الحقيقة فقط يمكن للخطاب الرسمي الأردني أن يصبح ذا واقعية وتأثير، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

إن تغيير الخطاب الرسمي لا يتم فقط بتعديل شكلي، بل ينطلق من إعادة تحديد مصادر التهديد والفرص والمخاطر، ومن ثم بناء رؤية حقيقية للسياسة الخارجية، تعتبر ما يحدث من قتل لحل الدولتين هو تهديد مباشر للأمن القومي الأردني.

يملك الأردن أوراقاً مهمة يجب تفعليها بمواجهة المخاطر التي تحيط به، فالأردن يمتلك حدوداً طويلة مع الجانب الإسرائيلي (نحو 350 كيلومتر) وذلك يستتبع الملف الأمني الذي يهم إسرائيل بالدرجة الأولى، ويشكل هاجساً حقيقياً بالنسبة لها، كما أن الأردن يمتلك قوات عسكرية

وأمنية تعتبر الأعلى تدريباً وحرفية مقارنة بدولة المنطقة باستثناء إسرائيل، ولذلك للأردن دور مهم وأساسي في الملف الأمني المتعلق بالمنطقة، كما تمتلك المملكة قاعدة استخبارية مهمة لها مساهمات فعالة في الحرب ضد تنظيمي القاعدة و«الدولة الإسلامية»، وهو ما يضع الأردن في اعتبار صانع القرار الأمريكي عند الحديث عن سياسة مكافحة الإرهاب. يمكن للأردن أن يفعّل هذه الأدوات في سبيل الحفاظ على مصالحه، وإعادة إبراز مكانته الاستراتيجية التي تراجعت جراء التقارب العربي مع إسرائيل، وفتح تلك الدول بوابة خلفية تتجاوز الأردن، وتحاول التأثير على القيادات السياسية الفلسطينية تجاه دفعها للقبول بحلول متجزأة.

برر الخطاب الرسمي الأردني توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) كخطوة ضرورية لعودة الأردن للمجتمع الدولي بعد العزلة التي تعرض لها عقب غزو العراق للكويت، وأيضاً - كما قيل حينها - لقطع الطريق على مشروع الوطن البديل، لكن الظروف الدولية الموجودة آنذاك تغيرت، وكل الآمال المعقودة على نجاح اتفاقية أوسلو ووادي عربة انتهت عملياً، واستطاعت إسرائيل خلال تلك السنوات تثبيت الأمر الواقع وتعزيز التواجد الاستيطاني بالضفة، بالتالي فإن الذي قطع الطريق هو إسرائيل فعلياً وليس معاهدة السلام التي وقعها الأردن، بل إن الأردن بات في موقف استراتيجي أضعف، ولذلك يجب إعادة التفكير بجدوى المعاهدة على المدى الطويل، إذ ما قيمة المعاهدة عندما تقوم إسرائيل بالتحضير عملياً لتصدير مشاكلها باتجاه الأردن، كما يمتلك الأردن اتفاقية لاستيراد الغاز من إسرائيل ويمكن إعادة النظر بها وتطبيق توصيات مجلس النواب والقوى الشعبية المطالبة بإلغائها.

ويمكن للأردن الانخراط بشكل فعال في موضوع المصالحة الفلسطينية، إذ أن دور عمان هو دور هامشي فعلياً، ويمكن للأردن لعب دور أكبر خصوصاً مع انتهاء القطيعة مع حركة حماس، واحتفاظ الأردن بطبيعة الحال بعلاقات جيدة مع حركة فتح، إضافة إلى العلاقات المتداخلة مع القيادات السياسية للسلطة الفلسطينية، وللفلسطينيين الموجودين داخل الضفة الغربية عموماً. بناءً على هذا الوجود الأردني؛ يستطيع الأردن التأثير بموضوع المصالحة باتجاه يحقق مصلحة الطرفين، فهناك إجماع فلسطيني على رفض صفقة القرن والتطبيع العربي ومشاريع الوطن البديل والخيار الأردني، وهذا الوئام يمكن البناء عليه في خطاب وتحرك دبلوماسيين باتجاه وقف اندفاع إسرائيل المتسارع لقضم الأراضي والاستيطان. وسيكون للدعم الأردني للسلطة وتعزيز الثقة بين الطرفين موقفاً حاسماً بإفشال أي مشروع آخر يهدد القضية الفلسطينية، إذ أنه بدون

موافقة فلسطينية على أي تسوية مقبلة؛ فإنه لا أثر قانونياً على الأقل لتلك التسوية، وهنا نقطة قوة يمكن البناء عليها حتى في حال اختلال موازين القوى الحاصل.

وإضافة إلى التنسيق مع الفلسطينيين؛ يمكن للأردن أن ينوع سلة خياراته الدبلوماسية، وخصوصا أن حلفاءه العرب التقليديين تغيرت مواقفهم. صحيح أن الأردن لا يستطيع تجاوز حقائق واقعية بسهولة، وخصوصاً ما يتعلق بالدعم المالي من دول خليجية؛ إلا أن خبرة المناورة الطويلة التي يمتلكها الأردن تمكنه من إيجاد هوامش يتحرك من خلالها.

كما يستطيع الأردن بناء تحالفات مع الدول الإقليمية التي ترفض التقارب مع إسرائيل، والبناء على المواقف المشتركة المتعلقة بحق عودة اللاجئين والتعويض وحل الدولتين، أو حتى حل الدولة الواحدة، باتجاه خلق إجماع عربي إقليمي فعال.

الخلاصة

أمام الواقع الجديد والمخاطر المحدقة بفلسطين والأردن؛ يجب عدم إضاعة وقت إضافي في الآمال بحلول دبلوماسية لا يمكن تطبيقها عملياً، وعدم التعويل على ضغط أمريكي قد يحدث اختراقاً ما، إذ أن سقف الحلول الأمريكية هو تلقائياً ينبني على سياسة الأمر الواقع التي تقوم بها إسرائيل، ولذلك لا يمكن توقع حدوث الأفضل في هذه الحالة.

إن تقوية الجبهة الأردنية الداخلية وما يستلزمه ذلك من إصلاح سياسي واقتصادي، وتمتين العلاقة مع الفلسطينيين، ودعمهم في إصلاح مؤسساتهم السياسية وخصوصا منظمة التحرير في سبيل إحياء حركة تحرر فلسطيني، وصياغة مشروع مشترك بين الطرفين؛ كل ذلك يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لمواجهة ما هو قادم.

الملاحق

الفصائل الفلسطينية ومستقبل السلطة والإجابة على سؤال ما العمل؟

ضمن مشروع حوارات وندوات «سبل مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم والتطبيع»، استضاف منتدى التفكير العربي الذي مقره لندن، عدداً من الشخصيات السياسية من مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، حيث أدار حوارات خاصة مع الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكبير المفاوضين الفلسطينيين سابقاً، وكذلك السيد خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، والدكتور مصطفى البرغوثي رئيس حركة المبادرة الوطنية، لتقديم رؤاهم حول الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لمواجهة التطبيع وصفقة القرن ومشاريع الضم الصهيونية.

طرح المنتدى على الدكتور عريقات ومشعل كقياديين في أكبر تيارين وفصيلين في المعادلة الفلسطينية؛ الأسئلة الملحة في اللحظة الفلسطينية الراهنة، وسؤال: ما العمل؟ وما هي مقاربتهما لإدارة الصراع مع المشروع الصهيوني والتصدي لصفقة القرن؟ وأين يقفون من طرح حل السلطة الفلسطينية أو تغيير وظيفتها.

وفيما يلي خلاصة طرح عريقات ومشعل، إذ ينشر المنتدى ملخصاً كاملاً له للتوثيق، ليكون متاحاً للقارئ العربي، كما ينشر المنتدى كذلك نص الحوار الذي أجراه مع أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور شفيق الغبرا، والذي علّق فيه على طرح الرجلين.

الملحق رقم (١)

الخيار الفلسطيني في مواجهة الخيار الأمريكي/الإسرائيلي للضم، والدور العربي المطلوب

خلاصة طرح الدكتور صائب عريقات

أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

بمناسبة مرور 53 عاماً على ذكرى نكسة حزيران 1967م، ولاستشراف مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء التحديات المصيرية التي تواجهها، والمتمثلة في ما بات يعرف بـ«صفقة القرن» والتطبيع ومشاريع الضم، وفي ظل إدارة أمريكية منحازة بشكل استثنائي لإسرائيل؛ استضاف منتدى التفكير العربي الذي مقره لندن، الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكبير المفاوضين الفلسطينيين سابقاً، للبحث في استراتيجيات ومقاربات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في التصدي لصفقة القرن ومشاريع الضم، والإجابة على سؤال: ما العمل؟ وسؤال السلطة: بين الحل وتغيير الوظيفة.

وإزاء إعلان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو نيته ضم الضفة والأغوار، والذي يأتي في ضوء استمرار الانقسام الفلسطيني، وتصدع الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية؛ أصدر الدكتور صائب عريقات بوصفه أميناً عاماً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - في وقت سابق لهذا اللقاء - بياناً جاء فيه: «إن القيادة الفلسطينية اتخذت جملة من القرارات التي ستجعل الاحتلال الإسرائيلي يدفع ثمناً باهظاً عن القرارات التي اتخذها».

وفي هذا اللقاء؛ محاولة لاستكشاف ماهية هذه القرارات التي تحدّث عنها عريقات، وهل تعني تغيراً استراتيجياً في فكر منظمة التحرير وحركة فتح، وإعلاناً رسمياً عن انتهاء أوسلو، أم أنها مجرد تكتيك مؤقت ولحظي؟ وفيما إذا كان تغيراً استراتيجياً؛ فما هي خيارات المنظمة والسلطة وحركة فتح في التصدي لمشاريع الاحتلال؟ وهل يمكن أن يُعاد التفكير في دور السلطة ذاتها أو حتى حلها؟

الخيارات الأمريكي/الإسرائيلي والخيارات الفلسطينية

أولاً: حول الخيار الإسرائيلي/الأمريكي:

يرى الدكتور صائب عريقات أنه لايوجد خيارات أو بدائل إسرائيلية/أمريكية، وإنما هناك خيار أمريكي/إسرائيلي واحد؛ يتمثل بضم 100% من الضفة الغربية، مبرهناً على ذلك بما جاء في القسم السابع من خطة (السلام من أجل الازدهار)، والتي اشتهرت (بصفقة القرن)، حيث ينص على أن الأرض من النهر إلى البحر ستكون تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية الأمنية الكاملة، وأن الأرض جميعها هي أرض الشعب اليهودي التاريخية، مما يعني - برأي الدكتور عريقات - إسقاط الرواية العربية، والتاريخ العربي، والتاريخ الإسلامي والمسيحي، وكل ما إلى ذلك، بحيث تبقى الأجواء، والمعابر الدولية، والمياه الإقليمية تحت السيادة الإسرائيلية، مع الضم العملي لغور الأردن، والمستوطنات، والبحر الميت، والقدس الغربية والشرقية، والمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، كما كشف عريقات أنه بالاضافة إلى ذلك فسيتم تغيير اسم الحرم القدسي الشريف ليصبح الحرم القدسي الشريف/(Temple Mount) أو المعبد.

وعليه؛ يرى الدكتور صائب عريقات أن الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية اختارتا أن لا تستندا إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأن تدفنا معاً خيار الدولتين لصالح خيار الدولة الواحدة بنظامين (One state two systems)، أي الأبارتهايد (Apartheid)، ضاربتا عرض الحائط بالقانون الدولي، والشرعية الدولية، والاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين.

استراتيجية نتنياهو

بين الدكتور عريقات في حواره مع منتدى التفكير، أن (بنيامين نتنياهو) يعتمد على استراتيجية تقوم على ثلاث ركائز في إدارته؛ حددها على النحو التالي:

أولاً: إيجاد سلطة فلسطينية دون أي سلطة، وذلك بتغيير وظيفة السلطة من سلطة وجدت في الأساس لتنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال؛ إلى سلطة تقدِّم خدمات في مجال الرواتب، والأمن... إلى غير ذلك.

ثانياً: إيجاد احتلال دون تكلفة، موضحاً أن التكلفة هنا لا تعني التكلفة المتمثلة بالمقاومة المسلحة، بل حتى تلك التكلفة التي تترتب على الانتقاد الشفوي، أو الذهاب إلى الجمعية العامة، أو الذهاب إلى مجلس الأمن، أو الذهاب إلى المحكمة الجنائية الدولية (محكمة العدل الدولية)، أو مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً: إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، وذلك باستمرار عملية الانقسام.

رابعاً: دفن مشروع الدولة الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني.

ثانياً: حول الخيار الفلسطيني

أكد الدكتور صائب عريقات أنه إزاء الخيار الإسرائيلي/الأمريكي السابق؛ لا يوجد أمام القيادة الفلسطينية سوى خيار واحد؛ هو رفض هذا الطرح جملة وتفصيلاً، والصمود على هذه الأرض، وإجبار إسرائيل على دفع ثمن احتلالها، موضحاً أنه ما دام الاحتلال قائماً، وما لم يتحقق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة، ناجزة الاستقلال، على حدود الرابع من حزيران 67 بعاصمتها القدس الشرقية؛ فلن يكون هناك سلام لأحد، وأي تساوق مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، أو مع الإدارة الأمريكية بهذا الشأن؛ سيجعل من يفعل هذا جزءاً منه.

إجراءات فلسطينية للمواجهة

حدد الدكتور عريقات بعض الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك التي تنوي القيام بها، ومن شأنها تحميل إسرائيل تكلفة هذا الاحتلال بالتالي:

أولاً: إلغاء جميع الاتفاقات والتفاهمات، بما فيها الالتزامات الأمنية، مع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، مؤكداً على ذلك من موقعه الرسمي، ورافضاً أي تشكيك في هذه الخطوة من بعض المتصيدين الذين أسماهم بـ(fault finders)، من الذين دأبوا - حسب وصفه - على التشكيك في السلطة الوطنية الفلسطينية، لأغراضهم الخاصة، والذين يرون أن وجود السلطة يتعارض مع أجنداتهم.

ثانياً: إيقاف التنسيق المدني.

ثالثاً: إيقاف أي اتصال مع الإدارة الأمريكية الحالية، قاصداً بذلك إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، بينما يتواصل الاتصال مع باقي المؤسسات الأمريكية مثل مجلس الشيوخ، ومؤسسات المجتمع المدني.

ودلّل الدكتور صائب عريقات على وقف العمل بأي اتفاقات مع الجانب الإسرائيلي برفض استلام أموال المقاصة التي تعود للشعب الفلسطيني؛ بسبب إيقاف العمل باتفاقية باريس الخاصة بهذا الشأن، ومن أجل إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل؛ بأنه في حال إقدامها على الضم فستتحمل المسؤولية كاملة من النهر إلى البحر.

وفيما يتعلق بتأثر الشعب الفلسطيني بهذه الإجراءات إذ تسيطر إسرائيل على كافة المعابر والحدود، ما يقتضي بالضرورة التنسيق المدني معها من قبل السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بحركة الأفراد والبضائع؛ فقد أبدى الدكتور عريقات تفهماً كبيراً تجاه ما يمكن أن يطرح من أسئلة مشروعة بهذا الشأن، والتي تتعلق بمعاناة المضطرين من أبناء الشعب الفلسطيني للسفر بداعي العلاج أو الدراسة أو التجارة، لكنه في الوقت نفسه رفض اختزال دور السلطة الوطنية

الفلسطينية، أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي فصيل فلسطيني بهذه المهام، داعياً من يرون بأنه لا ضير في الاتصال مع الجانب الإسرائيلي لذلك الغرض؛ إلى مراجعة هذا الادعاء والتفكير فيه ملياً، مؤكدا على أنهم سيشعرون بالخجل إزاء ذلك؛ إذ أن العمل الفلسطيني - في رأيه - وُجد من أجل إعادة فلسطين إلى خارطة الجغرافيا، لا للاضطلاع بهذه المهام فقط.

خيار المقاومة

وحول إمكانية أن تكون المقاومة المسلحة إحدى الخيارت التي يمكن لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التفكير فيها مستقبلاً، كما فعل سابقاً الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بعد عودته من مفاوضات (كامب ديفيد) عام 2000 بقناعة مفادها أنه لا يمكن التوصل مع الطرف الإسرائيلي إلى اتفاق يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ناجزة السيادة على حدود الـ67 عاصمتها القدس الشرقية، حيث أطلق يد المقاومة المسلحة للرد على العدوان الإسرائيلي؛ فقد بيّن الدكتور صائب عريقات أن الشعب الفلسطيني واقع تحت الاحتلال، وعليه فإنه يمتلك الشرعية في الدفاع عن نفسه بكل الوسائل المتاحة، تاركاً لمن يرغب - وفقاً لتعبيره - انتقاء العبارة المناسبة لتعريف ذلك، ومشيرا إلى أن المقاومة تأخذ أشكالاً عدة؛ معتبراً المدارس الفلسطينية مقاومة، والجامعات الفلسطينية مقاومة، وكذلك المساجد، والكنائس، والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، «والبقاء على أرض فلسطين بحد ذاته يُعد مقاومة».

كما أوضح عريقات أن ما قام به الرئيس الراحل ياسر عرفات يندرج تحت وصف الدفاع عن النفس، «فقد كان محاصراً ومستهدفاً».

وبخصوص تبعات الإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية في سياق الرد على صفقة القرن، وما إذا كانت قادرة على تحمل هذه التبعات؛ بيّن الدكتور صائب عريقات أن هنالك إجراءات أمريكية، وأخرى إسرائيلية، ترتبت على هذا الموقف الصلب للقيادة حسب توصيفه. ففيما يتعلق بالإدارة الأمريكية؛ فقد عمدت إلى حرمان الشعب الفلسطيني مما قيمته (844 مليون دولار) من المساعدات، كان يخصص جزء منها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فيما يخصص جزء آخر منها للإنفاق على البنى التحتية؛ مثل إنشاء المستشفيات، وشق الطرق... وغير ذلك.

أما بالنسبة لرد الفعل الإسرائيلي على رفض الفلسطينيين لصفقة القرن؛ فلم يستبعد الدكتور صائب عريقات قيام إسرائيل بأي عدوان على الشعب الفلسطيني، مذكراً بما فعلته سابقاً بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عندما حاصرته، وقصفت أجزاء من مقره، ومن ثم قامت باغتياله، لافتاً إلى أن إسرائيل تمارس الحصار بالفعل والإغلاق بشكل يومي، وأنه لا يوجد مدينة، أو مخيم، أو قرية في الضفة، وقطاع غزة، والقدس؛ إلا وعلى مداخلها إما كتل إسمنتية، أو حواجز حديدية، حيث أحالت المناطق الفلسطينية إلى سجون صغيرة، هذا فضلاً عن استخدامها للمواد الغذائية، والدوائية، والوقود؛ كسيوف مسلطة على رقبة الشعب الفلسطيني، هذا فضلاً عن قيامها بالاغتيالات الميدانية، والسجن، والإبعاد؛ بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

وفي سياق المقاربة والرد الفلسطينيين على تلك الممارسات اليومية، والعربدة الإسرائيلية؛ أوضح عريقات أن القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على أتم الاستعداد لتحمل هذه التبعات ومواجهة كل ذلك، وأن هذا لن يزيدهم إلا إصراراً على موقفهم الرافض لصفقة القرن، مستشهداً بقول الرئيس محمود عباس إن «القدس، والحدود، والمستوطنات ليست للبيع، ولا يمكن التعامل معها بطريقة سماسرة العقارات في (نيويورك)».

وفي السياق ذاته؛ أشار الدكتور عريقات إلى أن السلطة الفلسطينية طلبت من الدول العربية، والإسلامية المقتدرة توفير شبكة أمان مالي؛ إما على شكل مساعدات، أو على شكل قروض آجلة الدفع؛ لتتمكن من تسيير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

الحاضنة العربية والدولية

في سياق ما بات يُشاع عن قناعات لدى بعض الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل، والاستعداد للتصالح معها؛ أكد الدكتور صائب عريقات أن القضية الفلسطينية هي أولاً: قضية عربية بامتياز، مبرهناً على ذلك باحتضان أرض فلسطين رفاة الشهداء العرب من المحيط إلى الخليج بلا استثناء، وثانياً: هي قضية عالمية يناصرها كل إنسان حر في العالم؛ يرى فيها الفلسطيني يقف وقفة عز وشرف، مدافعاً عن حقه في الحياة الكريمة، موظفاً في سبيل ذلك أبسط الإمكانات.

ولخّص الدكتور عريقات الموقف من الحاضنتين العربية والدولية؛ على النحو التالي:

أولاً: الحاضنة العربية:

يجزم الدكتور صائب عريقات بأنه لا يمكن لأي إنسان عربي مهما كانت مصالحه؛ أن يتماهى مع المشروع الصهيوني في المنطقة، وأن يقبل بصفقة القرن، وأنه وفقاً لعلمه فقد حاولت إسرائيل استغلال الصراعات العربية - العربية لإقامة علاقات مع بعض الدول العربية بالقفز على الحق الفلسطيني، وقد رفضت جميع الدول العربية بلا استثناء إقامة أي علاقات رسمية مع إسرائيل قبل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق ببعض الدول التي حضرت مؤتمر البحرين، أو المؤتمر الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عن (صفقة القرن)؛ فقد أكد الدكتور عريقات على أن الحضور بحد ذاته لا يعني الموافقة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه أجرى اتصالات مع جميع وزراء الخارجية العرب؛ بما فيها الدول العربية التي حضر سفراؤها أو مندوبوها هذه المؤتمرات، وحصل منهم على تأكيدات بأن موقفهم الرسمي هو رفض صفقة القرن، عازيا حضورهم إلى الطريقة التي تتعامل بها إدارة ترامب مع الدول التي ترتبط مصلحتها بالولايات المتحدة بشكل عام، حيث تستخدم إدارة الرئيس ترامب المصالح لابتزاز الدول، كما تستغل الصراعات بينها لتحقيق مآربها؛ فتعمد إلى توظيف بعض الدول كـ(Bulldog) حسب وصفه؛ لإرهاب دول أخرى، وإجبارها على الخضوع لرغباتها، وهذا - في رأيه - ينطلق من مبدأ أو عقيدة (Doctrine) لدى ترامب، والتي تقول إن «الدول وُجدت لتكون قوية، أو لتجد دولاً قوية تحميها بالثمن المناسب»، معتبراً أن حضور بعض الدول العربية للمؤتمر الذي أعلنت فيه صفقة القرن في الوقت نفسه غير مبرر وغير مقبول، ويعود لحسابات ضيقة وقصيرة النظر، فضلاً عن كونه يمثل رضوخاً للضغوط الأمريكية، وأن التاريخ وحده هو من سيحاسب تلك الدول التي أرسلت سفراءها لحضور مؤتمر يعلن فيه أن أرض فلسطين من النهر إلى البحر هي أرض الشعب اليهودي التاريخية، وأن القدس بالمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة هي عاصمة لإسرائيل، وأن المسجد الأقصى أصبح اسمه المسجد الأقصى/المعبد.

أصوات نشاز

وفيما يتعلق بوجود بعض الأصوات العربية التي تستغل منصات التواصل الاجتماعي للإساءة للفلسطينيين، ولكيل الاتهامات لهم؛ مرة باتهامهم بتفويت فرصة حل القضية الفلسطينية، ومرة أخرى بأنهم باعوا أرضهم، وأنهم أول من قام بالتطبيع مع إسرائيل... إلى غير ذلك من الاتهامات الجارحة؛ يرى الدكتور صائب عريقات أن تلك هي أصوات نشاز لا تمثل الشارع العربي، وهي تقوم بذلك إما عن جهالة؛ وبالتالي لا بد من توعيتها، وتوجيهها، وإما عن قصد بهدف ممارسة الضغوط على الفلسطينيين، وتجريدهم من تعاطف الشعوب العربية والإسلامية معهم؛ تمهيداً للتطبيع مع إسرائيل.

وبالمحصلة؛ يرى الدكتور عريقات أنه لا بد من مواجهة مثل هذه الأصوات، واستئصالها، معبراً في السياق نفسه عن افتخاره بأنه عربي، فلسطيني، ولد لأم وأب فلسطينيين، ويعيش في مدينة عمرها (11000 سنة) ولا زالت مستمرة عبر التاريخ، مؤمناً بأن اختيار الله للشعب الفلسطيني للدفاع عن مقدساته وعن هذه الأرض الطاهرة التي خصّهم بها؛ هو تكريم لهم.

كما لفت أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أنه بالرغم من كل المعاناة التي يقاسيها الفلسطينيون ممن وصفهم بأصحاب الجهالة الذين يوجّهون أصابع الاتهام للبيوت الفلسطينية التي لا يخلو بيت منها من شهيد أو أسير أو جريح، ويشككون بهذا الشعب العظيم الصامد... يقف الشعب الفلسطيني عاري الصدر أمام أعتى قوتين عسكريتين في المنطقة؛ وهما: سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، معتبرا أنه من العار أن يخرج نفر ينطق بلغة الضاد ليشكك في هؤلاء الذين يودعون أبناءهم، وبناتهم، وزوجاتهم، وأزواجهم، وأحفادهم؛ شهداءَ وجرحى وأسرى في كل وقت.

وفي سياق الرد على من أسماهم «أصحاب الجهالة»؛ فند الدكتور عريقات الادعاء بأن الفلسطينيين هم المسؤولون عن إطالة أمد معاناتهم، متهكماً على هذا القول من خلال نفي أن يكون الفلسطيني السبب في «منع الجيوش العربية الجرارة من تحرير فلسطين»، أو أن الفلسطينيين هم من سلبوا هذه الجيوش سلاحها ومنحوه للعدو، مؤكداً في الوقت نفسه أن الفلسطيني لم يترك باباً يؤدي إلى إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية؛ إلا وطرقه، مبيناً أن سلوك الفلسطينيين طريق المفاوضات في ظل الشرعية الدولية والقانون الدولي لإقامة دولتهم؛ كان لهذا السبب.

مفاجأة

وأثناء التحضير للكتاب، وعقب توقيع اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني في واشنطن في 15 أيلول/سبتمبر 2020؛ تواصل المنتدى مع الدكتور عريقات، وسأله عن تعليقه على الاتفاق، وكيف أن الأحداث جاءت بعكس توقعاته السابقة بعدم ولوج الدول العربية رسمياً مسار التطبيع، ليبدي صدمته الشديدة من المسار الذي انتهجته دولتا الإمارات والبحرين، وأنه ما كان يتخيل أن تصل الأمور لدى بعض العرب إلى هذا المستوى، وأن يُعْلَن عن الميلاد العلني لـ«الصهاينة العرب» وفق توصيفه، الذين يقولون بوضوح أن فلسطين ليست قضيتي وإسرائيل حليفتي، وأن الشعب والقيادة الفلسطينية هي سبب نكبتهم، ويشرعون للاستيطان وسيادة إسرائيل على القدس بما فيها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، ويكافؤون إسرائيل على ذلك، ويعلنون أن القضية الفلسطينية أصبحت عبئاً عليهم، وأن آلامهم هي بسبب الشعب الفلسطيني، وأنهم يريدون من الفلسطينيين الاستسلام.

ويضيف عريقات في حديثه لمحمد أمين رئيس المنتدى، أنه حاول عبر بياناته المثمِّنة للدول الممتنعة عن التطبيع تشجيع تلك الدول، ودعم مواقفها حتى آخر لحظة، وإرسال رسائل تذكير لها بخطورة المسار الذي تنوي الولوج إليه، وأنه لا يمكن للعروبة والتصهين أن يجتمعا، وأن إسرائيل لا تريد سلاماً ولا خيراً للمنطقة، وأنهم يريدون من الفلسطينيين الاستسلام وليس السلام، وأن أي تطبيع مع إسرائيل هو طعنة للقضية الفلسطينية، وأن التحالف معها خطأ استراتيجي، لمن يقرأ التاريخ والجغرافيا؛ إلا أن تلك الدول - بحسب تفسيره - رضخت للضغط الأمريكي، كما أن علاقاتها مع إسرائيل اتضح أنها ليست وليدة اللحظة، وإنما تعود لعقود طويلة.

وكشف عريقات في حديثه الخاص مع رئيس منتدى التفكير العربي، عن تلقيه اتصالاً هاتفياً من الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني السابق ومستشار ملك البحرين، قبيل أيام من إعلان البحرين التطبيع والانضمام للإمارات، حيث أكد المسؤول البحريني لعريقات على التزام مملكة البحرين بالمبادرة العربية، ورفضها التطبيع قبل أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه، وأكد له أن ما قاله الملك حمد بن خليفة هو موقف البحرين الثابت والرافض للتطبيع قبل حصول الفلسطينيين على حقوقهم، ليُفاجأ الفلسطينيون بعد أيام بإعلان ترامب أن البحرين ستلتحق بالإمارات في اتفاق التطبيع، وهو الأمر الذي رأى فيه عريقات خضوعاً للضغط.

وعبّر عريقات عن دهشته من هذا التصهين العربي، والذي عزاه لسنوات طويلة من الاختراق الإسرائيلي، والتجهيز والإعداد، حيث إن هذا المسار التطبيعي لا يمكن أن يكون وليد الساعة، بل هو مخطط صهيوني عمل عليه الاحتلال مع عدد من الدول العربية لعقود طويلة من الزمن.

تبرير العلاقة مع إسرائيل

فيما يتعلق بتبرير البعض إقامتهم علاقات مع إسرائيل مدعين أن الفلسطينيين هم أول من قام بذلك؛ يرد الدكتور صائب عريقات على ذلك بأن هذا الطرح يعوزه المنطق، مستنكراً المقارنة بين العلاقات القصرية للفلسطينيين مع إسرائيل بوصفهم شعباً واقعاً تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ يجد نفسه مرغماً على التعامل مع هذا الواقع لتسير أمور حياته اليومية، وبين العلاقات الاختيارية التي يدعو لها البعض ممن لا علاقة لهم بإسرائيل من قريب أو بعيد، مذكراً بالمبادرة العربية التي قبل بها الفلسطينيون، وتبنتها الدول العربية، والتي تشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام 1967، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، كشرط أساسي لإقامة الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل، متهماً من يقفز على هذه الشروط بطعن الفلسطينيين في ظهرهم، داعياً - في الوقت نفسه - الأنظمة التي تسعى لإقامة علاقات مع إسرائيل إلى إعلان ذلك على الملأ عبر تلفزيونها الرسمي، وأن لا تستمرئ خداع الشعب الفلسطيني بادعاء مساندتها له، مؤكداً أن فلسطين والقدس لن تكونا قرابين تقدم في معابد اللؤم والتمحور السياسي في المنطقة، رافضاً الخلط بين استخدام فلسطين، وخدمة فلسطين.

التقارب مع إسرائيل خطأ استراتيجي

لفت عريقات إلى المغالطة التي تكتنف اعتقاد بعض الأنظمة بأن تقاربها مع إسرائيل يمكن أن يخدم مصالحها لدى الإدارة الأمريكية، معتبراً الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب شخصية لا يمكن الوثوق بها، مشيرا في هذا السياق إلى أن القيادة الفلسطينية خلصت لهذه النتيجة بعد أكثر من (37) لقاءً جمعها بالرئيس ترامب وفريقه الاداري، ومدللاً على ذلك بطرد ترامب 67 موظفاً سامياً من البيت الأبيض خلال وقت قصير من رئاسته بسبب مخالفتهم له في الرأي، مضيفاً إلى ذلك ما تشهده المدن الأمريكية من اضطرابات إثر سياساته العشوائية.

ودعا الدكتور عريقات الأنظمة التي تسعى إلى تقديم أوراق اعتمادها للإدارة الأمريكية، إلى أن

تراجع حساباتها في ظل التغيرات التي يشهدها العالم والمنطقة؛ آخذين بعين الاعتبار إمكاناتهم وقدراتهم، مستنداً في هذه الدعوة إلى الاحصاءات الاقتصادية للعام 2019 والتي كشفت هشاشة الوضع العربي، حيث تفوَّق الاقتصاد الفرنسي وحده على اقتصادات الدول العربية مجتمعة؛ ما يعني وفقاً للدكتور عريقات أن الدول العربية الحلقة الأضعف في أي معادلة، وأن الولايات المتحدة لن تكون مستعدة للمخاطرة بمصالحها في سبيلهم، وكذلك أوروبا التي باتت تعتمد على 60% من حاجتها للبترول على روسيا، ولم تعد تكترث هي الأخرى بشؤون المنطقة كما كان سابقاً.

وفي المقابل، ومن وجهة نظر الدكتور صائب عريقات؛ فهناك دول أخرى بدأت تفرض نفسها بقوة على المنطقة، مثل روسيا التي لم تعد أي قوة قادرة على التحرك في سوريا دون التنسيق معها، وكذلك الصين التي تعتمد بما نسبته 70% من حاجتها للبترول على العرب، ما يجعلها أكثر اهتماماً باستقرار المنطقة، وفي ضوء ذلك يرى عريقات أنه أصبح لزاماً على العرب إعادة تشكيل تحالفاتهم، آخذين بعين الاعتبار مصالحهم الاستراتيجية.

ثانيا: الحاضنة الدولية:

أشار الدكتور عريقات إلى أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تسعيان إلى بناء أكبر ائتلاف دولي من دول العالم قاطبة، والتي أبدت مواقف إيجابية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك من المنظمات والهيئات العالمية، والتحالفات الدولية مثل: الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، ودول أمريكا اللاتينية، والكاريبي، ومجموعة عدم الانحياز، وتحالف 77 زائد الصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، مذكرا بأنه من أصل (194 دولة) عضواً في الأمم المتحدة؛ لم يؤيد صفقة القرن سوى دولتين؛ هما إسرائيل وأمريكا، فيما طالبت باقي الدول بالاحتكام إلى الشرعية الدولية لحل القضية الفلسطينية، ما يعني - وفقاً لرأيه - أن صفقة القرن نُسفت من أساسها.

المصالحة الوطنية الفلسطينية

فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية الفلسطينية؛ جدد الدكتور صائب عريقات دعوته لحركة حماس إلى تجاوز كل آثار الماضي، وتحقيق شراكة سياسية كاملة وحقيقية على أسس وطنية؛ يقف على رأسها رفض صفقة القرن.

وطالب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حركة حماس بتنفيذ الاتفاقات التي تم توقيعها بهذا الشأن، والتي وافقت عليها جميع الفصائل الفلسطينية، وإعلان إنهاء الانقسام، وتسليم الوزارات والمؤسسات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى صندوق الانتخابات كما تم الاتفاق عليه سابقاً، معتبراً حركة حماس جزءاً لايتجزأ من الشعب الفلسطيني، ومن النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني.

وفي سياق رده على أسباب استمرار الانقسام رغم المخاطر المحدقة بالقضية والشعب الفلسطيني؛ استهجن عريقات استمرار حالة الانقسام باعتبارها أحد الركائز التي تقوم عليها صفقة القرن من جهة، ومن جهة أخرى أن كل ذرائع الانقسام انتهت؛ فلم يعد هناك تنسيق أمني، ولا مفاوضات، وقد تم قطع العلاقات بشكل نهائي مع إسرائيل، ومع الإدارة الأمريكية الراهنة، وتبني نهج المقاومة بكل السبل، مشيراً إلى أنه لم يتم مطالبة حماس بتغيير فكرها ونهجها في العمل الفلسطيني، مجدداً التأكيد على أنه «لا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة»، مستنكراً ما وصفه بـ«تعنت حماس» وعدم تلبيتها دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لحضور الاجتماع الذي أعلن فيه وقف كافة الاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي بما في ذلك التنسيق الأمني، كما أبدى استعداده الشخصي لتلبية أي دعوة توجه له من قبل حركة حماس كأمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لزيارة غزة، مذكراً بأن هنالك لجنة يرأسها السيد عزام الأحمد لإنجاز المصالحة، عازياً استمرار الانقسام إلى تعقيدات إقليمية أكبر من أي شخص.

مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية
بين الحل أو تغيير الوظيفة

في هذا السياق؛ بين الدكتور صائب عريقات أن السلطة الفلسطينية ولدت باتفاق (أوسلو) وهو اتفاق تعاقدي نص على التالي: أولاً: أن هدف عملية السلام يتمثل بتنفيذ القرارين (242)، و(338) واللذان يتضمنان عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وثانياً: تحديد ستة مواضيع هي: القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأمن، وأضيف لها لاحقاً موضوع الأسرى، للتفاوض تحت اسم قضايا التفاوض النهائي، شريطة عدم قيام أي طرف باتخاذ أي إجراءات من شأنها الإجحاف بحقوق

الطرف الآخر، أو استباق نتائج هذه المفاوضات. وثالثاً: الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، مستنكراً التشكيك بوطنية السلطة الفلسطينية، مستدلاً على ذلك بأن (85%) من شهداء فلسطين منذ عام 1995م حتى تاريخه هم شهداء من الأمن الوطني الفلسطيني، حيث قامت طائرات (أف 16) الإسرائيلية عام 1995 بقصف مراكز الأمن الفلسطيني في الضفة وغزة، وتدمير مراكز التدريب والاتصال الخاصة به.

وفي سياق تعداد المهام والخدمات التي تقدمها السلطة للشعب الفلسطيني؛ بين عريقات أن السلطة الفلسطينية تقوم بعمل كبير جداً لتقديم الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني في القارات الخمس، حيث تتابع قضاياهم أينما وجدوا بجدارة واقتدار، موضحاً أن السلطة وجدت في الأساس لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، عازياً سعي إسرائيل لتغيير وظيفة السلطة لهذا السبب، حيث يرى الدكتور عريقات أن إسرائيل تريد السلطة الفلسطينية دون سلطة؛ بحيث تكون مهمتها تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، مثل صيانة الطرق، ودفع الرواتب، وغير ذلك من الوظائف التي يفترض أن تقوم بها إسرائيل بوصفها سلطة احتلال وفقاً لميثاق جنيف الرابع لعام 49 في حماية المدنيين زمن الحرب.

حل السلطة الفلسطينية

فيما يتعلق بحل السلطة الفلسطينية كأحد الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها القيادة الفلسطينية للرد على صفقة القرن في حال إقدام إسرائيل على ضم الضفة والأغوار؛ فقد رفض الدكتور صائب عريقات التطرق لهذا الموضوع في الوقت الراهن، مؤكداً أنه في حال تنفيذ إسرائيل لمخططاتها الرهيبة فإنه سيتم تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية تلقائياً، مبيناً أن مشروع (ترامب/نتنياهو) يهدف إلى البحث عن بدائل للسلطة تقبل أن تعيش في جيوب (Enclaves)، مشيرا إلى المقابلة التي أجراها (بنيامين نتنياهو) مع صحيفة «إسرائيل اليوم» بتاريخ 28 أيار 2020 والتي قال فيها (نتنياهو): «إن هناك عشرة أمور على الفلسطيني القبول بها إذا ما أراد أن يعيش في جيوب تحت السيادة الإسرائيلية»، حيث استخدم (نتنياهو) مصطلح (Enclaves) للتعبير عن كلمة جيوب، والتي يرى الدكتور صائب عريقات أنها مرادفة لكلمة (السجون)، واصفا استخدام هذا التعبير من قبل (نتنياهو) بالوقاحة وقمة الانحطاط، حيث يرى أنه في ظل هذا الخيار لن يكون للشعب الفلسطيني الحق في أي شيء عدا ما تقره إسرائيل له، مؤكداً أن (نتنياهو) و(ترامب) وإدارتهما لو انتظروا لألف سنة؛ فلن يجدوا في الشعب الفلسطيني من يقبل بهذا الطرح أو يتساوق مع هذه المشاريع الهزلية، وينسحب هذا من وجهة نظر الدكتور عريقات على العرب

مهما كانت لغة المصالح في رأيه، ومهما كانت لغة تهديدات كوشنر، ومهما كانت التهديدات الإقليمية الوجودية.

مستقبل صفقة القرن وفرص تطبيقها

بين الدكتور صائب عريقات أن صفقة القرن هي المحاولة رقم 88 للقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني، وعبّر عن اعتقاده الجازم بأنها إلى فشل، كما فشلت ما سبقتها من المحاولات، مؤكداً أن حتمية تطور التاريخ في صالح الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، وحقه في العودة استناداً إلى القرار 194، وحقه في تقرير المصير، كاشفاً في الوقت نفسه عن أن خطة «الازدهار من أجل السلام» أو ما عرف لاحقاً بـ«صفقة القرن» قدمت للمفاوضين الفلسطينيين بتاريخ 23 ديسمبر 2012 بعناصرها الأساسية، وبنفس اللغة من قبل (اسحق ملخو) رئيس وفد نتنياهو للمفاوضات، وكانت السبب في وقف المفاوضات حينها، معتبرا أن (كوشنر) بتقديمه نفس الخطة دون إجراء أي تعديل عليها، حتى من حيث الصياغة اللغوية؛ فإنه يبرهن على أنه يفتقد لعنصر الخجل، واصفاً كوشنر بخليط (Blend) من الجهل والغطرسة، مستدلاً بذلك على أن الإدارة الأمريكية قد تبنت أفكار مجلس المستوطنات الإسرائيلية بحرفيتها.

وكشف الدكتور صائب عريقات في سياق نقده مساعيَ ومقاربةَ إدارة ترامب، أنها قامت بمحاولة حشد الدعم لهذه الخطة؛ من خلال إرسال رسالة مكونة من خمسة أسطر لكل دول العالم؛ كان مضمونها بالحرف - وفقاً للدكتور عريقات - التالي: «نطلب منكم إرسال بيانات تشكر الرئيس ترامب على جهوده، وترحب بهذا الجهد»، وفي اليوم التالي تم إرسال نقاط تفسير الخطة (Talking points) من صفحتين جميعها عبارة عن أكاذيب، بحسب الدكتور عريقات الذي أوضح أن الإدارة الأمريكية - التي جدّد وصفه لها (بسماسرة العقارات) - عمدت إلى ربط مصالح الدول بإعلان الموافقة على هذه الخطة ودعمها، ولذلك يرى عريقات أن بعض الدول تصرفت وفقاً لمصالحها؛ حيث التزم بعضها الصمت، في حين اتخذت دول أخرى مواقف خجولة إزاء الإعلان عن رفضها للخطة، لكنه بين أنه في النهاية فإن جميع دول العالم - عدا إسرائيل وأمريكا - لم تعلن موافقتها عليها.

تحرك إسرائيل من جانب واحد

أما فيما يتعلق بقدرة إسرائيل على تطبيق صفقة القرن على أرض الواقع؛ فقد أوضح الدكتور عريقات أن إسرائيل تملك القدرة العسكرية التي تمكنها من حصار الفلسطينيين، وقتلهم، والتحكم بحياتهم بفعل قوة السلاح (Coercion)، ولكنه يرى أن هذا لم ولن يلغي الرواية الفلسطينية، ولن يطمس الهوية الوطنية الفلسطينية (The Palestinian narrative) موضحاً أن إسرائيل جربت هذا سابقاً وفشلت.

ويواصل عريقات: «صفقة القرن ستنتهي في حال عدم فوز الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في الانتخابات الأمريكية القادمة» وهو الأمر الذي يتوقعه[1]، مرجحاً أن يخسر (نتنياهو) حليفه في البيت الأبيض، وفريقه الإداري الذي لن يتكرر، مذكّرا بأن المرشح الديمقراطي الأوفر حظاً[2] جو بايدن قد أعلن أنه مع إيجاد حل للقضية الفلسطينية يستند إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأن خطة الازدهار من أجل السلام في رأي (بايدن) غير صالحة، وضد المصالح الأمريكية، وستؤدي إلى تأجيج المنطقة عنفاً وتوتراً وفوضى وإراقة دماء، وعليه يعتقد عريقات بأن (نتنياهو) بات يسابق الزمن هو ومجلس المستوطنات لتنفيذ هذه الخطة، اعتقاداً منهم أنه لن تأتي فرصة أخرى كفرصة وجود شخصيات مثل (كوشنر)، و(غرينبلات)، و(فريدمان) ممن يسكنون المستوطنات ويدافعون عن إقامتها في الإدارة الأمريكية، مؤكداً أنه في نهاية المطاف فإن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عميقة ولها مصالحها، مستدلاً على هذا بصدور أربع رسائل في شهر مايو/أيار الماضي عن الكونغرس الأمريكي ومجلس الشيوخ؛ ترفض الضم، وكذلك ترفض خطة ترامب للسلام، حيث لم يحدث هذا منذ عام 1948م، فقد اعتيد على التصويت بالإجماع في كل من الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين على جميع القضايا التي تتعلق بإسرائيل، ما يعني - كما يرى الدكتور عريقات - أن هناك تغيراً في الرأي العام الأمريكي يمكن البناء عليه، مستدلاً على ذلك بعدم قدرة أي محاضر إسرائيلي على إكمال محاضرته في الجامعات الأمريكية دون مقاطعته من قبل المعترضين على سياسات بلده العنصرية، ولكنه لفت في الوقت نفسه إلى أن إسرائيل دولة وظيفية جاءت لتحقيق أغراض أمريكا في المنطقة، وعليه فباعتقاد الدكتور صائب عريقات

(1) وهو ما حصل بالفعل بعد اللقاء بعريقات

(2) الرئيس الأمريكي الحالي

فإن أي رئيس أمريكي بالضرورة لن يكون على شقاق مع الإدارة الإسرائيلية مهما كانت طبيعتها، وسيكون منحازاً لها.

معالم المشروع الوطني الفلسطيني:
الانتقال من السلطة إلى الدولة

في سياق استشرافه لمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني؛ يرى الدكتور عريقات أن المشروع الوطني الفلسطيني المنشود لا بد وأن يفضي إلى نقل الشعب الفلسطيني من السلطة إلى الدولة، مبيناً أن هذه العملية لا بد وأن تقوم على مجموعة من المرتكزات؛ لخّصها فيما يلي:

أولاً: إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم.

رابعاً: انتخاب مجلس وطني فلسطيني يمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني دون تمييز.

خامساً: أن تكون صناديق الاقتراع هي المرجعية في أي خلاف، وليس صناديق الرصاص، مفسراً ذلك بترسيخ مبدأ تحريم الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني.

سادساً: تعزيز المؤسسات الوطنية الفلسطينية، واستكمال بنائها.

سابعاً: الاستناد إلى الشرعية الدولية، والقوانين الدولية، ومنها القرار 19/67 لعام 2012 الذي نص على الشخصية القانونية لدولة فلسطين.

وحول عدم تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لجميع فصائل العمل الفلسطيني وللفلسطينيين في الخارج، وطريقة انتقاء الممثلين؛ أكد الدكتور صائب عريقات أن الفرصة متاحة لجميع الفصائل الفلسطينية لأن تكون تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الفصائل غير المنضوية تحت هذه المظلة هي من اختارت هذا بحسب رأيه، مؤكداً في الوقت نفسه أن أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يتم اختيارهم بانتخابات حرة ونزيهة متى كان هذا

متاحاً، وفي الدول التي تسمح للمنظمة بإجراء الانتخابات فيها، وأنه يتم اللجوء إلى المشاورات مع الفصائل في حال عدم إمكانية ذلك.

خيار الدولة الواحدة

في الوقت الذي يتأكد يومياً فشل وتعثر وعدم إمكانية تطبيق خيار الدولتين جراء الوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض، يعيد كثير من المراقبين التذكير بضرورة العودة للتفكير بخيار الدولة الواحدة، والمطالبة بحقوق متساوية كأحد السبل لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني.

وتعقيباً على هذا الطرح؛ يرى الدكتور عريقات أن هذه الفكرة حضارية، وأنه بات يلمس أن عدد مؤيدي هذه الفكرة يزداد بين أبناء الشعب الفلسطيني، منوها إلى أنه شخصياً مع فكرة حل الدولتين، مبدياً عدم ممانعته في حال كان خيار الدولة الواحدة هو خيار الشعب الفلسطيني في حال إجراء استطلاع رأي بهذا الشأن؛ إلا أنه أكد في الوقت نفسه أن الإسرائيليين لن يقبلوا بهذا الحل، سيما أن المعادلة الديمغرافية ليست في صالحهم، مشيراً إلى أنه حتى تاريخ المقابلة، وفي الذكرى 53 للاحتلال الإسرائيلي من النهر إلى البحر؛ فإن الفلسطينيين يشكلون ما نسبته 50.9% من السكان، بينما يشكل اليهود 49.1% وذلك بالرغم من التهجير، والقتل، والإبعاد، فضلا عن كون الفلسطينيين من أكثر الشعوب تعليماً مقارنة بعدد السكان.

نهاية المقابلة

في ختام المقابلة، وحول ما إذا كان كسياسي فلسطيني وبحكم تجربته الطويلة يشعر بالتفاؤل أم التشاؤم حيال الوضع الفلسطيني الراهن؛ أشار الدكتور عريقات إلى أنه في عملية صناعة القرارات السياسية والوطنية فإن المسائل لا تقوم على التفاؤل أو التشاؤم، منوهاً إلى أن الحكم والدولة يعنيان وضع الاستراتيجيات والخطط التي من شأنها أن تحمل الشعوب إلى تحقيق أهدافها، مؤكداً أن هدف الشعب الفلسطيني المحدد الواضح هو إقامة دولته الفلسطينية ناجزة الاستقلال، وذات السيادة، بعاصمتها القدس الشرقية، وأن الشعب الفلسطيني في سبيل هذا الهدف سيصمد على أرضه، وسيسقط كل الصفقات التي تحول دون تحقيقه مهما طال الزمن.

الملحق رقم (٢)

سبل مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم

خلاصة طرح السيد خالد مشعل

الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)

في لقاء حصري للرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) خالد مشعل مع منتدى التفكير العربي تحت عنوان «الفلسطينيون وسبل مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم» بتاريخ 1 يوليو/تموز 2020، عرض مشعل في حواره الذي أداره رئيس المنتدى محمد أمين لجملة من التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، كالتطبيع وصفقة القرن ومشروع الضم.

وعبّر مشعل في اللقاء عن اعتقاده أن حجر الزاوية في إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني يكمن في الوحدة والتوافق على المشتركات الوطنية الجامعة، وإعادة بناء منظمة التحرير، والبحث بشكل جدي في خيار حل السلطة، أو تغيير وظيفتها، وهو الخيار الذي يراه الأنسب.

توصيف اللحظة الفلسطينية الراهنة

في معرض تشخيصه للوضع الفلسطيني الراهن وتعقيداته؛ استهل مشعل حديثه بتوصيف الواقع الفلسطيني الراهن بأنه وضع بقدر ما يحمل في ثناياه من تحديات ومخاطر؛ فإنه يحمل في الوقت نفسه فرصاً حقيقية واعدة بحسب تعبيره، ملخصاً التحديات في نقاط ثلاث:

أولاً: تسارع المشاريع الإسرائيلية الأمريكية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية في سياق ما

بات يعرف بـ(صفقة القرن)، وذلك من خلال فرض وقائع جديدة مثل: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتشريع الاستيطان، وضم مزيد من الأراضي المحتلة بحجة أمن إسرائيل.

ثانياً: غياب الفعل الفلسطيني المؤثر لمواجهة هذه الإجراءات في ظل الانقسام الفلسطيني الراهن، وذلك بالتزامن مع غياب القيادة الفلسطينية الجامعة التي تملك الرؤية والقدرة والجاهزية للمخاطرة من أجل القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الاختلال الذي أصاب الحاضنة العربية والإسلامية، سواء بانكفائها على ذاتها وانشغالها بقضاياها المحلية، أو باختراق إسرائيل لبعض الأنظمة العربية بالتطبيع معها.

الفرص المتاحة

فيما يتعلق بالفرص المتاحة بمقابل التحديات الراهنة؛ أوضح مشعل أن الفرصة في الوقت الراهن مواتية أكثر من أي وقت مضى لتوحيد الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام، كما أن هنالك بحسب رأيه فرصة لإحياء المقاومة والاشتباك الحقيقي مع العدو الصهيوني واستنزافه، إضافة لفرصة إعادة تصويب مسار القضية الفلسطينية وتقديمها على أنها مشروع تحرر وطني بعيداً عن أكذوبة التسوية، وفرصة أخرى لملاحقة العدو الصهيوني في جميع المحافل الدولية، سيما أن الإجراءات التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية متكئة على الدعم الأمريكي لم يتوفر لها الغطاء الفلسطيني، كما أنها لا تلقى قبولاً من المجتمع الدولي الذي بدأ يتململ من الوقاحة الإسرائيلية بعد أن تكشفت له بعض الحقائق، وبدأ يتشكل ما يمكن تسميته رأياً عاماً مؤيداً للحق الفلسطيني.

خطورة مشروع الضم على القضية الفلسطينية

وفي سياق تبيان وشرح الخطورة الخاصة لخطة ضم الضفة الغربية؛ أوضح مشعل أن ضم جزء من أراضي الضفة الغربية المحتلة، التي تشمل المستعمرات الكبرى، بالإضافة إلى الغور الفلسطيني، فضلاً عن الغور الأردني؛ يأتي وفق تقديره في سياق تطبيق ما بات يعرف بصفقة القرن التي اقترحتها إدارة ترامب، ويرى مشعل أن خطورة هذه العملية تكمن في أنها تشرعن قضم الأرض الفلسطينية بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل، ومن شأنها حصر الفلسطينيين في جغرافيا ضيقة غير متصلة لا داخلياً ولا خارجياً، حيث تمثل المساحة المستهدفة بالضم (15%) من مجمل مساحة الضفة الغربية المحتلة، كما أنها تمثل (50%) من الأرض الفلسطينية الصالحة

للزراعة، والتي تحتوي على آبار ارتوازية تعد أحد المصادر الرئيسة للمياه، ولذلك فإن مواجهة هذا المشروع تأتي في مقدمة الأولويات الفلسطينية في الوقت الراهن، دون أن يؤثر على القضايا الرئيسة المتمثلة في إقامة الدولة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

كما بين خالد مشعل أن لكل من الإدارة الأمريكية والإسرائيلية أغراضه الخاصة من تنفيذ عملية الضم، ففيما يسعى الرئيس الأمريكي للاستحواذ على دعم اللوبي الصهيوني في معركته الانتخابية القادمة[1] باعتباره الداعم الكبير لإسرائيل؛ فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يستغل هذه العملية لخلط الأوراق والهروب إلى الأمام من محاكمته على إثر اتهامه بقضايا فساد، هذا فضلاً عن محاولته إنجاز هذه العملية قبل موعد الانتخابات الأمريكية التي يخشى فيها - وفقاً لاستطلاعات الرأي الحالية - من عدم نجاح حليفه ترامب في الانتخابات القادمة، ما يمثل خسارة كبيرة لإسرائيل، كما يخشى تداعيات خلافاته مع غانتس.

وحذر مشعل من أن يعتبر الفلسطينيون أنهم أفشلوا هذه العملية نتيجة إعلان الحكومة الإسرائيلية تأجيل الضم الذي كان مزمعاً تنفيذه مطلع تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر القادم، مؤكداً أن عملية التأجيل هي إجراء تكتيكي من قبل الحكومة الإسرائيلية يهدف إلى كسب الإدارة الأمريكية المزيد من الوقت، فضلاً عن تفكيك الموقف العربي والدولي الرافض لعملية الضم، سيما الموقف الأردني الذي يسعون لتحييده نهائياً بادعاء تأجيل ضم الغور الأردني، هذا فضلاً عن تخدير الشعب الفلسطيني.

تغير موقف بعض الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية

وفي سياق إجابته عن أسباب تغير موقف بعض الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن حركة حماس بشكل خاص؛ أوضح مشعل أن هنالك اعتقاداً لدى بعض الأنظمة العربية أن بامكانها تحقيق مكاسب خاصة من خلال التماهي مع المشروع الأمريكي في فلسطين والترويج للتطبيع مع إسرائيل، مؤكداً على خطأ هذا الاعتقاد، وعلى أن المصلحة تقتضي دعم

(1) كان هذا قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية

القضية الفلسطينية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن حماس تلقت الدعم من العديد من الأنظمة العربية سابقاً سراً، وأنها بالرغم من الدعم الذي يقدَّم لها إلا أنها تحافظ على استقلالية قرارها، فلم ترتهن لأي نظام.

كما أكد على عدم تدخل حماس في الشأن الداخلي لأي دولة، وأنها تحترم خصوصية الدول وأنظمتها وقوانينها وحتى أعرافها المعمول بها، مشيراً إلى أن بوصلة حماس موجهة باتجاه العدو الصهيوني «لا تحيد عن هذا»، معبّرا عن أسفه من تحول موقف بعض الدول من «التضحية من أجل فلسطين إلى التضحية بفلسطين».

المصالحة الفلسطينية

وعن السؤال حول المصالحة الفلسطينية والمربع الذي تقف عنده في الوقت الراهن، ومن المسؤول عن تعطيلها؛ أبدى مشعل عدم رغبته في «فتح الجراح»، إلا أنه عزا استمرار الانقسام الفلسطيني لسببين: أولهما: إسرائيل وما تمارسه من ضغوط لإفشال أي محاولة لرأب الصدع الفلسطيني، وثانيهما: رغبة بعض القوى في التفرد بالقرار الفلسطيني.

وبخصوص الدور المصري الداعم للمصالحة الفلسطينية؛ أجاب مشعل بأن هذا الدور متوقف في الوقت الحالي، وإن كانت القناعة موجودة لدى الجميع بضرورة إنهاء الانقسام، منوهاً إلى أنه تم توقيع العديد من الاتفاقات بهذا الشأن، وكل ما هو مطلوب الآن تطبيق هذه الاتفاقات، سيما في هذا الوقت الذي تشتد فيه التحديات التي تفرضها صفقة القرن.

الخيارات الفلسطينية:
السلطة بين الحل وتغيير الوظيفة

يُطرح في الساحة الفلسطينية كثير من الخيارات، من ضمنها حل السلطة الفلسطينية والعودة لما قبل أوسلو، أو الإبقاء على السلطة لكن مع تغيير وظيفتها لتكون سلطة مقاومة بالمعنى الشامل للمقاومة.

وفي معرض إجابته عن خيار حل السلطة الفلسطينية كأحد الخيارات المطروحة لمجابهة

صفقة القرن وعملية الضم؛ أشار مشعل إلى أن هذا الخيار يمكن أن يكون فاعلاً في حال توافقت القوى الفلسطينية عليه بما يضمن تجنيب المواطن الفلسطيني تبعاته السلبية، منوهاً إلى أنه كان من الجدير بالسلطة الفلسطينية أن تعمل على توفير الحياة الكريمة للمواطن الفلسطيني في إطار إعداده للمواجهة، لا أن يُفسح له الطريق للغرق في الديون لعيش حياة فارهة لا تنسجم والوضع الفلسطيني، مشيراً إلى أن هناك خياراً آخر يمكن طرحه بهذا الصدد، وهو تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية بحيث تصبح رافعة للمقاومة الفلسطينية، ضارباً مثالاً على ذلك بالحكومة الفلسطينية في غزة 2006، عندما مثلت الحاضنة لقوى المقاومة عند اختطافها للجندي الإسرائيلي (شاليط).

كما عقب مشعل على قرار السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، والتحلل من كافة الاتفاقيات الموقعة معها؛ بأنها قرارات شكلية تفتقر للفعل المتمثل بالاشتباك مع العدو الإسرائيلي، وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية لكنس الاحتلال الإسرائيلي منها، رافضاً في الوقت نفسه اختزال دور السلطة الفلسطينية بوظيفة جمع القمامة حسب ما ورد على لسان أحد مسؤولي السلطة، كما لم يستبعد مشعل قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، مشيدا بالشعب الفلسطيني الجبار الذي عوّد العالم على اجتراح المعجزات، ومستشهداً بقول الرئيس الراحل ياسر عرفات: «شعب الجبارين».

أما فيما يتعلق بعملية التسوية وإمكانية إحراز تقدم فيها في حال تغير الوسيط أو أفرزت الانتخابات الأمريكية رئيساً أقل انحيازاً لإسرائيل[1]؛ أشار مشعل إلى أن هذا المسار ثبت فشله، وأن أي محاولة لإعادة إنتاجه سواء بالبحث عن راعي جديد للسلام المزعوم، أو بانتظار رئيس أمريكي يغير معادلة الانحياز لإسرائيل؛ هو اجترار للفشل، وإعادة تدوير للعبثية التي تمت خلال السنوات السابقة.

وحول إمكانية تطبيق صفقة القرن في الوقت الراهن؛ بيّن مشعل أن من قام بإعداد صفقة القرن تفاجأ بإجماع الشعب الفلسطيني بكل قواه على رفضها، وكذلك معظم الأنظمة العربية والإسلامية، بغض النظر عن بعض الاختراق المحدود وغير المعلن هنا وهناك، ولذلك بدأ العمل على تطبيق الصفقة بالتدريج ومن خلال فرض الأمر الواقع، وإزاء ذلك يرد مشعل بأن المطلوب

(1) كان هذا قبل فوز جو بايدن بالرئاسة الأمريكية

من القوى الفلسطينية هو عدم الاستسلام لهذه الإجراءات، ومكافحتها ورفضها وإفقادها الشرعية.

المسار الوطني الفلسطيني

وفي سياق تشخيص اللحظة الفلسطينية الراهنة التي انتهى فيها مشروع المفاوضات والعملية السياسية إلى طريق مسدود، بمقابل الحصار والعزلة التي يعاني منها مشروع المقاومة؛ يبدو سؤال ما الخيار والسبيل الثالث مشروعاً، وما شكل المقاربة التي على الشعب الفلسطيني أن يتبناها بمواجهة صفقة القرن ومشروع الضم.

وفي هذا السياق، وعند سؤاله حول ماهية المسار الثالث الذي يمكن للشعب الفلسطيني المضي فيه بعد تعثر المسارين السابقين: مسار التفاوض والحل السلمي، ومسار المقاومة في ضوء اختلال موازين القوى وحصار المقاومة وعزلها في غزة وتجريفها في الضفة المحتلة؛ لفت مشعل إلى أنه يرفض أي مقارنة بين المسارين (لا يستويان مثلا)، فمسار التسوية خاطئ في أساسه، وهو لا يحظى بإجماع فلسطيني وفق رأيه، في حين تجتمع جماهير الشعب الفلسطيني على مسار المقاومة الذي أثبت فاعليته.

ودلّل مشعل على نجاح خيار المقاومة وصحة المسار الذي انتهجه؛ بأنه وعلى الرغم من الحصار المفروض على المقاومة الفلسطينية في غزة؛ إلا أنها استطاعت أن تمرغ أنف الاحتلال بالوحل عند المواجهة معه، كما أنها أثبتت فعالية عالية في ردع الجيش الإسرائيلي، فقد استطاعت المقاومة بإبداعاتها أن تتغلب على الحصار، وأن تحفر في الصخر لتطوير قدراتها القتالية.

وعليه - وبحسب مشعل - فإن ما يفترض أن يتم هو تقوية المقاومة وتعزيزها، لا البحث عن بديل عنها، مشيراً إلى أنه لم تكن موازين القوى في يوم من الأيام لصالح الشعوب الثائرة، وهذا يخلق تحدياً لديها يفضي بالضرورة إلى انتصار حركات التحرر الوطني بقدر إيمانها بقضيتها.

معالم المشروع الوطني الفلسطيني المنشود

قدّم خالد مشعل خلال اللقاء جملة من المقترحات التي يمكن اعتبارها مرتكزات لمشروع تحرر وطني فلسطيني يرى أنه جامع للكل الفلسطيني، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: إعادة تعريف الثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية بما يضمن إجماع الكل الفلسطيني عليها، والحيلولة دون التنازل عن أي منها.

ثانياً: إعادة بناء المرجعية الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

ثالثاً: تبني برنامج نضالي ينطلق من كون الشعب الفلسطيني واقعاً تحت الاحتلال.

مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

وفي معرض إجابة السيد مشعل في ختام المقابلة عن سؤال: ما الذي تغير بعد مرور 23سنة على محاولة اغتياله عام 1997م في عمان من قبل الموساد الإسرائيلي، وهي العملية التي أمر بتنفيذها بنيامين نتنياهو الذي كان وقتها على رأس السلطة في إسرائيل، سيما أنهما - مشعل ونتنياهو - لا يزالان في الميدان؛ أشار مشعل إلى أن الصراع مع العدو الصهيوني ليس صراعاً شخصياً، وإنما هو مطالبة بحق مستلب للشعب الفلسطيني، معرباً عن تفاؤله بتغير المعادلة لصالح الشعب الفلسطيني؛ بغض النظر عن المظاهر الشكلية لقوة الكيان الإسرائيلي.

وبرهن مشعل على تفاؤله بأن المشروع الإسرائيلي في انكماش بحسب رأيه، سواء بالانسحاب من غزة من طرف واحد في عهد شارون، أو بالانحسار خلف جدار الفصل العنصري الذي أقامه الصهاينة، أو بعدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم خلال العدوان على غزة، كما رأى أن موقف المجتمع الدولي آخذ بالتغير لصالح القضية الفلسطينية بفضل الصمود الفلسطيني الذي كشف الوجه القبيح والعنصري للصهيونية.

وختم مشعل مقابلته بتوجيه رسائل للشعب الفلسطيني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، دعا فيها للاصطفاف خلف المقاومة ودعمها بكل السبل الممكنة، والالتفاف حول مشروع التحرير الوطني الفلسطيني، داعياً كذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الإقدام على خطوات جريئة في هذه المرحلة الحساسة، حيث لم «يتبق في هذا العمر ما يخشى عليه».

الملحق رقم (٣)

فلسطين وسؤال السلطة: الحل أم تغيير الوظيفة؟

د. شفيق الغبرا
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

توصيف اللحظة الفلسطينية القائمة

وصف الدكتور شفيق الغبرا الوضع الفلسطيني الراهن بأنه وضع غاية في الصعوبة، ومليء بالتحديات، سواء ما يتعلق بالواقع الفلسطيني الداخلي، الذي يشهد انقساماً بين أكبر قوتين فلسطينيتين، هما فتح وحماس، أو ما يتصل بالمحيط الخارجي من حيث ارتباطه بحاضنته العربية التي تشهد تصدعاً عميقاً، إما من حيث انكفائها داخلياً، أو تشرذمها خارجياً، فسوريا وليبيا واليمن تشهد صراعات عسكرية ضمن مكوناتها، وليس ببعيد منها لبنان والعراق والسودان التي تشهد هي الأخرى صراعات سياسية، فيما تنقسم دول مجلس التعاون الخليجي على نفسها، وتنشغل باقي الدول العربية بمشاكلها الداخلية، وذلك بالتزامن مع استقطابات حادة بين دول عظمى، فضلاً عن قوى إقليمية في المنطقة.

ووسط كل ذلك؛ هنالك المشروع الصهيوني الذي يرى الدكتور الغبرا أنه يتطور ويتضخم وفقاً لحسابات استراتيجية دقيقة جداً تجعله أكثر قوة وتماسكاً من أي وقت مضى؛ إذ يمتلك كل الامتيازات التي تعزز هذه الحالة من موارد فوق الأرض وتحتها، وفي المقابل هنالك الفلسطينيون الصامدون على أرضهم رغم المعاناة الكبيرة الناجمة عن التضييق عليهم، والعمل على تهجيرهم، وممارسة التمييز ضدهم، وقهرهم، وحصارهم... إلى غير ذلك.

لكن الدكتور الغبرا بالرغم من كل هذه الظروف الصعبة والمعقدة التي يعيشها الإنسان الفلسطيني؛ يرى أنه وسط ركام المعاناة تبرز الفرص، مؤكداً أن إسرائيل تتبع نهجاً واحداً ومحدداً، وإن أخذ طريقاً متعرجاً بين اليمين الصهيوني، والصهيوني الأكثر ميلاً للوسط، فكلا الجناحين في رأيه يسعيان لإقامة دولة عنصرية لا مكان فيها لغير اليهود.

مستقبل المفاوضات

يرى الدكتور الغبرا أن إسرائيل في الوقت الراهن لم تعد معنية بالتعاطي مع الطرف الفلسطيني مرجعاً، هذا إلى عدم تحملها تكاليف الاحتلال كما كان الوضع عليه في الستينات والسبعينات؛ فهي تقوم بحصار غزة والضفة، وببناء المستوطنات والتوسع فيها بغطاء من الإدارة الأمريكية الحالية[1] التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما اعترفت أيضاً بضم إسرائيل للجولان المحتل، فضلاً عن دعمها إسرائيل في ضم الضفة الغربية وغور الأردن، بالإضافة إلى بدء تشكل غطاء عربي لما تقوم به إسرائيل من الدول العربية التي تقيم علاقات سرية مع إسرائيل.

وبين الغبرا أن النظام الإسرائيلي لم يعد على احتكاك دائم بالشعب الفلسطيني؛ حيث كفته الشرطة الفلسطينية ذلك، إذ بات الإسرائيليون يراقبون الفلسطينيين من الخارج، ويحاصرونهم، ويضيقون عليهم لتهجيرهم؛ سيما في القدس، وهذا في ظل حكومة صهيونية يمينية متطرفة تلقى دعماً كبيراً من المجتمع الإسرائيلي الذي يدعم الاستيطان والتهجير والتهويد؛ كجزء من ثوابت الحركة الصهيونية التي قامت عليها إسرائيل، بمعنى أن إسرائيل في رأي الدكتور الغبرا بات - خاصة مع الإدارة الأمريكية الحالية - في وضع مريح لم تعد مضطرة معه للتفاوض مع الفلسطينيين، أو تقديم أي تنازلات من شأنها الإفضاء إلى اتفاقية سلام، وعليه فإنها لم تعد مكترثة بالمفاوض الفلسطيني؛ إذ إنها تحقق كل مآربها دون الحاجة للانخراط في عملية سلمية قد تكلفها ما هي في غنى عن دفعه. في ضوء ذلك؛ دعا الدكتور الغبرا إلى وقف المفاوضات «التي تعطي إسرائيل ورقة التين التي تختبئ خلفها، وتساعدها على بناء تحالفات، واكتساب شرعية لما تقوم به من تهويد وتهجير».

(1) يقصد إدارة ترامب وقتها

وينبه الدكتور شفيق الغبرا على أنه لا بد من أن توقن السلطة الفلسطينية بأن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وحدها لن تصل إلى أي شيء، مشيرا إلى أنه يمكن للفلسطينيين إعلان مواصلة المفاوضات، على أن يتزامن هذا مع الفعل المقاوم على الأرض، مستشهدا على ذلك بما تقوم به إسرائيل نفسها، حيث تواصل ادعاءها بالرغبة في التفاوض والوصول إلى حل سلمي، لكنها في المقابل تنكّل بالفلسطينيين، وتضيّق عليهم، وتعمل على تهجيرهم، وتبني المزيد من المستعمرات، وتلتهم المزيد من الأرض، وتؤكد على أنها دولة يهودية، ما يعني - وفقا للدكتور الغبرا- أنه لا يوجد حل طالما أن إسرائيل تقول إن القدس عاصمتها الأبدية، وتعيد بناء الهيكل، وتدمر المسجد الأقصى، وتصادر نصف المسجد، ولا يوجد حل طالما أن إسرائيل تأخذ الأراضي من الشعب الفلسطيني كل يوم، سواء كانت أملاكاً خاصة، أو عامة.

ورفض الدكتور شفيق الغبرا محاكاة تجربة الرئيس الراحل ياسر عرفات في عام 2000 وقت أن وصل إلى قناعة تامة بأن المفاوضات لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، فعمد إلى إطلاق المقاومة المسلحة مشتبكاً مع الجيش الإسرائيلي في حرب حقيقية غير متكافئة؛ يرى الدكتور الغبرا أنها كلفت الفلسطينيين الكثير من الخسائر سيما في الأرواح، حيث خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية قيادات من الصف الثاني والثالث كان يمكن أن تصنع فارقاً اليوم.

الانقسام الفلسطيني

يعتقد الدكتور الغبرا بأن الاستخبارات الإسرائيلية تقف وراء الانقسام الفلسطيني، مبرهناً على ذلك بأن إسرائيل وأمريكا عملا على إجهاض أي تقارب بين السلطة وحماس؛ من خلال فرض العقوبات على السلطة الفلسطينية بما يحول دون ذلك. كما أكد أن الظرف الراهن يقتضي المسارعة في إنهاء الانقسام، وتشكيل جبهة وطنية موحدة ضد صفقة القرن وتبعاتها.

الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية

بالرغم مما يواجه العالم العربي من تحديات كبيرة وتهديدات متزايدة، وتساوق لبعض الدول العربية مع المشروع الإسرائيلي في المنطقة؛ إلا أن الدكتور الغبرا يرى بأن الزخم الشعبي في الدول العربية لا يزال مناصراً للقضية الفلسطينية؛ متى أتيحت له الفرصة للتعبير عن رأيه، مستشهداً على ذلك بما يحصل في الكويت حيث يمكن للشارع التعبير عن نفسه، ولذلك تعلو الأصوات الرافضة للتطبيع مع إسرائيل، وهذا في رأي الدكتور الغبرا ينسحب على الشعوب العربية كافة، حيث يجزم بأنها ستنحاز لهويتها العربية ومناصرة القضية الفلسطينية العادلة.

كما عزا الدكتور الغبرا التساوق من قبل بعض الأنظمة العربية مع المشروع الإسرائيلي في المنطقة إلى مأزق تاريخي تعيشه الأنظمة المستبدة في العالم العربي، حيث أصبح الإصلاح وتحقيق العدالة والمساواة، وإيجاد حالة من التوافق الشعبي؛ أمراً ضرورياً لا مناص منه، في حين باتت الأنظمة الديكتاتورية القمعية جزءاً من الماضي لا يمكن إعادة إنتاجه مجدداً بأية صورة وتحت أي مبرر أو ظرف. كما أشار في السياق نفسه إلى أن إدارة ترامب تلعب دوراً أساسياً في دفع بعض الدول العربية إلى التقارب مع إسرائيل بحجة تقديمها الدعم اللازم لاستقرار أنظمتها، وتوفير الحماية لها من إيران كعدو، لافتاً النظر إلى أن هذه الادعاءات التي قدمها ترامب هي محض أوهام، وأن وجود إيران في المنطقة هو مطلب أمريكي لتستخدمه كذريعة لابتزاز دول المنطقة، مشيراً إلى أن كثيراً من الأمور ستتغير في حال عدم فوز ترامب في الانتخابات القادمة[1]، ومؤكدا في الوقت نفسه أن الأمة العربية يجب أن تعتمد على نفسها، ولا ترهن مستقبلها بما ستفرزه الانتخابات الأمريكية.

السلطة الوطنية الفلسطينية.. مغنم أم مغرم؟

يرى الدكتور الغبرا أن الفلسطينيين حصلوا على السلطة قبل الدولة، وأن السلطة جاءت كأحد إفرازات اتفاقية أوسلو المؤقتة، وعليه فإنها سلطة مؤقتة وفقاً للاتفاق الذي قامت بناء عليه، ومرتبطة بمجموعة من الشروط التي على رأسها محاربة الارهاب، ولذلك فقد تولد لديها خوف شديد من العقوبات التي قد تفرض عليها بسبب تصرفها، ما جعلها عرضة للإهانة، والتحجيم،

(1) كان هذا التصريح قبل خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية الأمريكية

والانهيار في أي لحظة، ودفعها لأخذ الحسابات السياسية لا الوطنية في الاعتبار، وبالتالي القيام ببعض الممارسات التي جعلت منها سلطة طاغية، وأفقدتها الزخم الشعبي المطلوب لتكون مشروع تحرر وطني.

وأوضح الدكتور الغبرا أن بعض الفلسطينيين من المناضلين السابقين يصرون على اعتبار السلطة الفلسطينية مغنماً لا مغرماً، كونها جاءت تتويجاً لنضالهم المتواصل، وبالتالي خلاف هذا يعني بالنسبة لهم أن نضالهم في سبيل القضية الفلسطينية ذهب أدراج الرياح، مبيناً أنه شخصياً كان يعتقد سابقاً ومع بداية (أوسلو) أن السلطة الفلسطينية إحدى مكتسبات الشعب الفلسطيني؛ إلى أن أصبحت الصورة أكثر وضوحاً، وبدأ يظهر ما أنيط بالسلطة الفلسطينية من مهام، والتي لا تصب معظمها في صالح الشعب الفلسطيني، حيث أريد لها أن تمارس دور الأنظمة المحلية في المنطقة؛ من حيث ضمان أمن إسرائيل، وتقييد المقاومة بكافة صورها وأشكالها، مؤكدا أنه لن يُسمح للسلطة الفلسطينية بتغيير وظيفتها مهما حاولت، ومشيراً إلى أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها السلطة كرد على صفقة القرن ومشروع الضم؛ لا أثر لها في الميدان، حيث لا يزال الحراك الفلسطيني مكبلاً من أعلى إلى أسفل، ولا زالت القيود على حركة النشطاء وعلى العمل الفلسطيني المقاوم - مثل المظاهرات وغير ذلك من أعمال المقاومة الشعبية في مناطق السلطة - كبيرة.

كما أوضح الدكتور الغبرا أن السلطة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى أفق مسدود بعد خمسة سنوات من (أوسلو)، ولا تزال حتى الآن تراوح مكانها، متسائلاً في الوقت نفسه: ما الذي يخدم القضية الفلسطينية في ذلك؟ ومبيناً أن إسرائيل وفقا لرؤيتها الحالية للسلام مع الفلسطينيين ستحيل السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه سلطة محلية (بلديات) للإشراف على الشعب الفلسطيني ضمن نظام (أبرتهايد).

ودعا الدكتور الغبرا إلى أن لا يتجشم الفلسطينيون عناء حل السلطة الفلسطينية، حيث يرى أن كل ما عليهم القيام به إزاء ذلك هو تغيير دور السلطة، وبالتالي ستقوم إسرائيل نفسها بحلّها، موضحاً أن هذا الخيار هو الأفضل في رأيه، حتى لا يقال بأن إسرائيل منحت الفلسطينيين السلطة وهم من تنازلوا عنها، مبيناً في الوقت نفسه أن هذا الأمر لن يكون سهلاً لعدة أسباب؛ أهمها غياب من يملك القدرة على تغيير وظيفة السلطة فضلا عن حلها في ضوء تعدد مستويات القيادة في السلطة، وارتباط مصالح عدد لا يُستهان به من الفلسطينيين بها.

السلطة الفلسطينية بين خيار الحل أو تغيير الوظيفة

حول ما طرحه الدكتور صائب عريقات؛ يقول الدكتور الغبرا إنه يتفهم المنطق الذي ينطلق منه عريقات، ويعبّر عن رأيه بأن لدى السلطة الفلسطينية قدرات ولدى حماس قدرات كذلك، وهذه القدرات يجب أن توضع في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني.

لكن من جهة أخرى؛ من الصعب - بحسب الغبرا - على الجيل الذي قاد ثورة 1965 أن يعود مرة أخرى لخنادق النضال، «وإن نظرة فاحصة للإطار التاريخي لكارثة فلسطين، توضح أن الهيئة العربية أو اللجنة العربية العليا استمرت في التمثيل أمام الأمم المتحدة حتى السبعينات، فالأمور لا تنتهي بين يوم وليلة، والناس يرغبون دوماً بالبقاء في مواقعهم، لكن لا بد أن يبرز الجديد».

ويواصل الدكتور الغبرا تشخصيه، حيث يرى أن بروز حركة فتح في عام 1965 كان بسبب إحباط الفلسطينيين من العرب والمنظمة بمقاربتها القديمة، كذلك برزت حركة حماس في عام 1988 في ظل الانتفاضة وإحباط الفلسطينيين من انتكاسة الكفاح المسلح في الخارج.

لكنه يعتقد بأن هذه المشاريع كلها بدأت تصل إلى طرق مسدودة، «ولا بد من مشروع جديد لا يشترط تدمير السلطة الفلسطينية».

ويذهب الغبرا في سياق إجابته عن سؤال مستقبل السلطة والتعليق على رأي الدكتور عريقات ومشعل حوله؛ إلى الدعوة للتفكير في بداية أوسلو، ويقول إنه بالطبع يوجد مؤسسات تم بناؤها وبالإمكان الحفاظ عليها في مجال التعليم والصحة وغيرها، لكن مظاهر السيادة والرئاسة ليست قائمة؛ لا في الجو، ولا على الأرض، ولا في الاقتصاد أو المعابر، واصفاً الوضع بأنه صعبٌ وبائس، و«من غير الممكن أن تحقق السلطة عملية التحرر الوطني الفلسطيني كمهمّة أساسية لستة ملايين فلسطيني على الأرض ولستة ملايين آخرين في الشتات.

في بعض الحالات - حسب الغبرا - تبدو السلطة الفلسطينية عائقاً، وفي حالات أخرى تبدو عنصراً إيجابياً، وللسلطة - برأيه - أكثر من وجه، وهذا هامٌّ لفهم وظيفتها ودورها، فهناك عشرات

الآلاف من الفلسطينيين ممن يعملون في أجهزة السلطة في غزة والضفة الغربية، وفي الفترة الأخيرة أوقفت السلطة التنسيق الأمني، لكن إذا استمرت في الموضوع طويلاً فإنها ستعاني من الضغوط الإسرائيلية، ومن احتمال أن تُقدم إسرائيل على حلّها، فإسرائيل لن تتقبل استقلاليتها.

يقول الغبرا إنه يريد التأكيد على أن السلطة باتت هدفاً مكشوفاً للإسرائيليين، فهي نظام سياسي معلن، نشأ قبل حصول التحرر والاستقلال الحقيقيين، وبما أن السلطة سلطة؛ فهي بالطبع ستمارس القمع في بعض الحالات، وستمارس الرقابة على الكلمة والصحف والمسرح ومواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي، والسلطة الفلسطينية هي سلطة بنكهة عربية، وكأي دولة عربية أخرى ستتورط في الأمراض التي تورط فيها الجيل العربي الحاكم والمسيطر.

أيضا سلطة حماس اليوم في غزة؛ مكبلة ومقيدة، ومن الطبيعي أن تقع في أخطاء شبيهة بأخطاء السلطة، كما أن سلطة حماس تشكل هدفاً مباشراً للصهيونية.

يُذكّر الغبرا بأن منظمة التحرير في لبنان كانت حركة تحرر وطني ذات بعد شعبي وإنساني واجتماعي وسياسي شامل، وكانت هناك لمحات سلطة في لبنان لكنها لم تكن سلطة حقيقية، وكانت المنظمة هدفاً لإسرائيل، لكنها كانت منتشرة بين الشعب الفلسطيني واللبناني، وفي المخيمات، وفي الميدان، وكانت منتشرة في العالم العربي وأوروبا الشرقية والعالم، وبين قواعد العمل السياسي والطلابي والتنظيمي في دول كثيرة، ولهذا وجدت إسرائيل صعوبة في تحديد أماكنها وفي محاصرتها.

ولاستعادة روح الحركة الوطنية الفلسطينية؛ لا بد من تأسيس حراك اجتماعي سياسي شعبي فلسطيني؛ يبدأ بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمخيمات والمدن والقرى في كل مكان بفلسطين وخارجها، هذا هو جوهر المستقبل مع جيل جديد يرث مآسي الماضي وكل أثر من آثار النكبة واحتلال فلسطين.

تعليق الدكتور شفيق الغبرا
على طرح الدكتور عزمي بشارة حول خيار
تغيير وظيفة السلطة

يتفق الغبرا مع الدكتور عزمي بشارة بخصوص مسألة تغيير وظيفة السلطة، لكنه يعتقد أنه في حال تغيرت وظيفة السلطة فإن إسرائيل هي من سيقوم بحلها. ويرى الغبرا أن ذلك قد يقع ويجب الاستعداد له، فعندما يرى الاحتلال بأن السلطة الفلسطينية قامت بدفع المقاومة وتبنت مرويّة مختلفة، وسعت باتجاه آخر، ولم يعد مشروعها الدولة الفلسطينية بقدر ما أصبح التحرر الوطني الشامل مع التمسك بحق العودة؛ فإن إسرائيل ستسعى من جانب واحد لحل السلطة الفلسطينية.

ويرى الغبرا كذلك أن الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً على مساحة صغيرة من الأرض، كما أنه ليس صراعاً حدودياً في الأصل، وإنما صراع وجودي ضد الأبارتهايد والاحتلال، ولا بد من طرح رؤية تشمل استراتيجية كاملة، وإذا طرحت هذه الرؤية وتبنتها السلطة الفلسطينية؛ فإن الإسرائيليين هم من سيقومون بحل السلطة الفلسطينية، وقد يكون هذا أفضل من أن تحل هي نفسها، حتى لا يكون لإسرائيل حجة بأنها أعطت الشعب الفلسطيني الحق في السلطة، وهو قام بالرفض.

لكن هناك سؤال أساسي يقول الغبرا إنه ينبغي أن يطرح في سياق التفكير في تغيير وظيفة السلطة، وهو من الذي يستطيع أن يغير طبيعة السلطة سوى أبناء السلطة، فالسلطة اليوم تقوم على كادر صف أول، وصف ثانٍ وثالث ورابع... إلخ، فهل يستطيع هذا الكادر تغيير الطبيعة، وهل يريد أصلاً؟

يعتقد الغبرا أن تغيير وظيفة السلطة، وإن كان خياراً وطنياً ملحاً؛ إلا أنه أمر صعب، لهذا فإن الأفضل أن يطلَق حراك فلسطيني من روافد شعبية عدة، يؤدي مع الوقت لفرز أوضاع تسهم بتغيير طبيعة السلطة، فلا بد - برأيه - أن تخلق ظروف لبروز قيادات جديدة، أكثر شبابية وأصغر عمراً، ولديها خبرة من نمط مختلف في الشارع والعمل والميداني، بل ولديها أيضاً طريقه جديدة في الخطاب والطرح والتنظيم.

لا بد أيضاً من تأسيس مؤسسات مجتمع مدني مستقلة، وهنا يتساءل الغبرا: أين هي مؤسسات المجتمع المدني اليوم في الضفة الغربية؟ أليس الكثير منها خاضعاً لشروط المساعدات الخارجية الأجنبية؟ يجب أن نحرر هذه المؤسسات من التحجيم والإفساد من قبل القوى الممولة التي تهدف لمنع الحراك الفلسطيني من البروز.

شروط حل السلطة أو تغيير وظيفتها

باختصار ومباشرة، يقول الغبرا إن تغيير وظيفة السلطة يتم بأن ينزل الفلسطيني إلى الميدان لإعادة المشروع الوطني الفلسطيني لطابعه كحركة تحرر وطني.

ويضيف أنه قرأ بيان منظمة التحرير الفلسطينية الذي أدان خطوة دولة الإمارات في التطبيع والتحالف مع إسرائيل، معبّرا عن اعتقاده بأن في البيان نقاطاً إيجابية، لكن كيف يمكن ترجمة ذلك؟ «اليوم هناك نضال في فلسطين، لكن هذا النضال لا يترجم سياسيا، ذلك لأن النضال مكبل من الأعلى للأسفل كيف نحرر الشعب العربي الفلسطيني على أرضه اليوم من القيود اليومية المفروضة على النشطاء، والتي تمنعهم من التحرك والتظاهرات»، ويرى الغبرا أنه من خلال هذه التجربة الشعبية ستبرز قيادات وأنماط جديدة من التفكير، «فالتجديد هو الوحيد القادر على إعطاء الحركة الوطنية الفلسطينية مكانتها ومشروعها، أعني مشروع إعادة بناء حركة وطنية فلسطينية قد يأخذ سنوات من العمل، لكن ذلك يجب أن يقع».

يجب أن تصل السلطة الفلسطينية - بحسب الغبرا - إلى نتيجة مفادها أن المسار الفلسطيني التفاوضي لن يصل لأي شيء، وأننا نخضع لدولة أبرتهايد. يجب أن تعي السلطة بأنه من دون حركات من نمط معين، ومواجهات من نمط معين، وضغط من نمط معين، ونضال واضح المعالم؛ لن تنفرج الحالة الفلسطينية. ويخلص الغبرا إلى أن الدور التاريخي للسلطة الفلسطينية وصل إلى طريق مسدود بعد أوسلو بخمس سنوات، ومن هنا جاءت الانتفاضة الثانية لتعكس هذا الأفق المسدود، واليوم نحن مستمرون بذات الأفق المسدود منذ العام ١٩٩٩.

لا حماس ولا فتح

يتفق الغبرا مع مشعل على أن حل السلطة الفلسطينية لا بد أن يكون بتوافق وطني. كما يرى أنه لا بد أن يبرز حراك جديد، وهذا لا ينفي أن تقوم حماس وفتح بالاتفاق، فأجنحة رئيسية من حماس وفتح بإمكانها أن تكون جزءاً من هذا الحراك في الشارع، وهذا من شأنه أن يغير الكثير. فربما في المرحلة التالية تفتح الآفاق، ويصبح موضوع اتخاذ القرارات النضالية والتاريخية أكثر سهولة، «لابد من الوضوح في الرؤية والاتجاه».

ويعتقد الغبرا في سياق تشخيصه للحالة الفلسطينية؛ بأن هناك تياراً بعينه يُناط به دور التحرير وقيادة النضال، وبرأيه لا التيار الذي تقوده حماس قادر على القيام بالدور التاريخي، ولا التيار الذي تقوده فتح قادر كذلك، على الرغم من قيام الاثنين بأدوار تاريخية غاية في الأهمية سابقاً، ويرى أن المستقبل سيتضمن بالضرورة دوراً للتيارين، لكن ذلك لا يكفي، بل ما يعول عليه هو بروز قوى جديدة شبابية تنبثق من حماس وفتح، وتنبثق بنفس الوقت من قواعد الحراك الشعبي بكل تنوعاته.

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطنية

يعبر الدكتور شفيق الغبرا عن اعتقاده بأن المطلوب ليس إعادة بناء منظمة التحرير، وإنما بناء حركة شعبية حقيقية تفرز قيادات شبابية من الشبان والشابات، وتخرج إلى النور نمطاً جديداً من التفكير، ويعتقد بأنه يجب أن يكون لدى هذه الحركة الشعبية أهدافاً استراتيجية أوضح، وأن تكون غير مركزية، ويتساءل: «اليوم هناك من يقول تعالوا نعيد بناء منظمة التحرير، لكني أخشى أننا سنبني منظمة التحرير بنفس الوجوه السابقة! السؤال كيف سنأتي بوجوه جديدة بلا فرز سياسي وإنساني وشعبي جديد؟».

منظمة التحرير - بحسب رأي الغبرا - وجدت منذ أيام الشقيري في العام 1964، وكان للمنظمة في حينها طابع دبلوماسي ضمن الوضع العربي الرسمي، لهذا لم تكن أساس الحركة الفلسطينية،

ولهذا أيضاً شُكلت حركات المقاومة الفلسطينية في الأساس لإبراز قادة جدد وتجارب جديدة وطرق تفكير مختلفة. هذه المنظمات الفلسطينية الجديدة والشابة في النصف الثاني من الستينات، كفتح ثم الجبهة الشعبية والديمقراطية، قررت أن تدخل منظمة التحرير وتقودها في العام 1969 بعد أن بنت نفسها أولاً في الشارع وبين القاعدة الشعبية، لهذا إن جئت تعيد بناء منظمة تحرير؛ ستفعل ذلك بنفس الوجوه، وسيكون الفرز صعباً.

ويوضح الغبرا في سياق تشخيصه لحال المنظمة، والجدوى من إعادة بنائها؛ أنه إذا أردنا صناعة مجلس وطني جديد فإننا سنخرج بنفس الوجوه التي قادت العمل الوطني منذ الستينات، معبراً عن رأيه بوجوب أن ينبثق شعاع جديد في الشارع، ربما تستطيع أن تلعب السلطة الفلسطينية دوراً إيجابياً فيه، وأن تقوم بإطلاقه وإطلاق المجال له، فهناك طاقات كبيرة في الشارع العربي والفلسطيني، وبإمكان هذه الطاقات أن تبلور قادة جدداً بإمكانات جديدة، وهذا - باعتقاده - سيفتح الباب عملياً لبناء مؤسسات جديدة وأطر جديدة لحركة التحرر الوطني؛ بإمكانها أن تضمن إعادة بناء منظمة التحرير.

ستحاول إسرائيل رفع حدة الضغط على المواطنين الفلسطينيين، وقد تحاول التهجير الجماعي، لكن الشعب الفلسطيني سيزداد تمسكا بأرضه وحقوقه، بحسب الغبرا الذي دعا إلى خلق الظروف التي تؤدي لتحمل الاحتلال مسؤولياته، بل والتي تؤدي لدفع دولة الاحتلال ثمن احتلالها، ويجزم بأن فرصة الحل الوسط والمفاوضات تراجعت استراتيجياً، وفرصة الدولة الفلسطينية لم تعد قائمة، لهذا يجب دفع الأوضاع بحيث يدفع الاحتلال ثمن احتلاله، وثمن عنصريته، وثمن الاستمرار في مشروعه الاستيطاني، وهذا بتقديره قد يضع الأرضية لتغيرات عدة.

ينتهي الغبرا في طرحه إلى اعتقاد يصفه بأنه «راسخ في عقله ووجدانه» مفاده بأن النضال الوطني لستة ملايين فلسطيني على الأرض سيدفع مع الوقت نحو بناء جبهة عريضة تسمح بتحويل الحصار الإسرائيلي للفلسطينيين؛ إلى حصار على الصهيونية والعنصرية والأبارتهايد والعنف الإسرائيلي.

«وفي ظل استراتيجيات خلاقة ضد الفصل العنصري والقمع والسيطرة؛ سيضطر قطاع من الإسرائيليين لأخذ مواقف ضد نظام الأبارتهايد، وبإمكان هذه المقاربة أن تفضح نظام الفصل العنصري وتحاصره وتعزله، وتحوله لعبء كبير على دولة الاحتلال».

«السؤال المركزي: نحن اليوم أمام حالة أبرتهايد؛ فكيف نتخلص منها؟ ما هي أفضل استراتيجية لذلك؟ أمامنا النموذج الجنوب إفريقي؛ فهل نعيد النظر في أوضاع الحركة الفلسطينية بما يعزز هذا النموذج النضالي؟ نحن نتجه اليوم للنموذج الجنوب إفريقي».

المشروع الوطني الفلسطيني المنشود

بالرغم من قتامة المرحلة الحالية؛ إلا أن الدكتور الغبرا يرى أن الأمل لا يزال قائماً، وأنه لا بد من إفساح الطريق أمام جيل الشباب الذي يمثل الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني، فوفقاً للكتور الغبرا؛ فإن 70% من سكان الضفة الغربية وغزة أعمارهم تحت سن 27 عاماً، فيما 50% منهم تحت سن العشرين، وعليه يؤكد الغبرا على أهمية الاستماع إلى آرائهم من واقع أنهم الأقدر - بطريقة تفكيرهم المختلفة - على تقديم رؤية بديلة للمشاريع القائمة بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، معتبراً أن هذا يأتي في سياق متصل من حركة النضال، وهو أمر طبيعي في تاريخ الحركات النضالية، ومنها النضال الوطني الفلسطيني، ومبرهنا على ذلك بأن حركة فتح قامت ببناء نفسها في الشارع الفلسطيني والعربي أولاً، ما مكنها من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً، ومن ثم ظهرت حركة حماس عام 1987لتقدم رؤية أخرى للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتفوز بالانتخابات الفلسطينية عام 2006.

وعليه؛ يرى الدكتور الغبرا أنه في الوقت الراهن، وفي ظل تعثر المشاريع السابقة؛ فإن الأرض باتت ممهدة لظهور مشروع جديد برؤية مختلفة، وبحاضنة شعبية كبيرة تجبر الاحتلال على دفع تكلفة احتلاله، وتجدد النضال الفلسطيني.

وضمن هذا الاطار يؤكد الدكتور شفيق الغبرا على أهمية امتلاك الشعب الفلسطيني رؤية واضحة حول أهدافه؛ يتم على ضوئها تحديد استراتيجيات يتم الاتفاق عليها بين أبناء الشعب الفلسطيني بحيث تستند إلى قاعدة شعبية عريضة في المدن والقرى، وفي كل أجزاء فلسطين؛ في الضفة، وغزة، والقدس، وأراضي الـ48، وأن يكون هذا الشكل من النضال غير مركزي بحيث يصعب السيطرة عليه، ولا يتبنى أدوات يمكن وسمها بالإرهاب؛ ليتمكن من إنشاء تحالفات مع جميع الدول والقوى الرافضة للصهيونية في العالم، بما في ذلك القوى اليهودية ذاتها، بحيث تأخذ زخماً عالمياً، وأن تتبع نهجاً مقاوماً بشتى الطرق، ومن ضمنها بناء مؤسسات مجتمع مدني غير مرتبطة بشروط الدعم الخارجي التي تفرغها - في كثير من الأحيان - من نهجها المقاوم،

والتخفيف بشكل عام من الاعتماد على الدعم الأوروبي الخارجي.

كما يدعو الدكتور الغبرا إلى بناء مؤسسة تكون ناطقةً رسميةً باسم القضية الفلسطينية، مستوحيا بذلك التجربة النضالية في جنوب إفريقيا، حيث تم بناء مؤسسة الحركة الجنوب إفريقية التي قادها (مانديلا) من سجنه، معتبراً منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الراهن مظلة معنوية فقدت الكثير من البريق، والكثير من الدور، وأصبحت هيكلاً مصغراً عما كانت عليه في أواخر الستينات، وطوال السبعينات والثمانينات، ومستبعداً في الوقت نفسه أن يُختزل المشروع الوطني الفلسطيني حالياً بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يرى أنه سيتم إعادة إنتاج المنظمة من جديد بنفس الفكر، وبنفس الوجوه، وبنفس العقلية التي أوصلت القضية الفلسطينية إلى ما وصلت إليه.

وأشار الغبرا إلى أنه يمكن التفكير في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية مستقبلاً بعد أن تتضح المعالم الجديدة للنهج الفلسطيني؛ بقيادات شابة، وقاعدة شعبية عريضة داعمة يمكنها أن تعيد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بصورة تختلف عما هي عليه الآن، مبيناً أن التيارات الموجودة في الساحة الفلسطينية حالياً، وعلى رأسها حركتا فتح وحماس، وبالرغم من التاريخ النضالي الكبير والمهم لهما؛ إلا أن أياً منهما غير قادر على القيام بالدور التاريخي الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، مؤكداً في الوقت نفسه أنه بإمكانهما أن يساهما في هذا المشروع.

وفي السياق ذاته؛ دلّل الدكتور الغبرا على أهمية وضوح الرؤية والاستراتيجية، وتوفر القاعدة العالمية الداعمة للإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة (BDS) والتي تعد شكلاً من أشكال النضال الفلسطيني، داعيا إلى رفع شعار محدد يجتمع عليه الكل الفلسطيني، ويسهم في اصطفاف عالمي، ضارباً أمثلة على شعارات يمكن تبنيها مثل شعار رفض (الأبرتهايد)، أو شعار الحرية، أو شعار المساواة والعدالة، أو شعار حقوق الإنسان... أو أي شعار يمكن أن يكون مكلفاً على الاحتلال الإسرائيلي، وأن يقض مضجعه ولا يتركه في حالة من الاسترخاء والراحة.

وفيما يتعلق بطرح فكرة الدولة الواحدة بحقوق متساوية كمشروع تحرر وطني فلسطيني؛ لم يستبعد الدكتور الغبرا هذا الخيار في حال كانت هناك ديمقراطية حقيقية، ومشاركة حقيقية، وحقوق وواجبات وعدالة، ما سيُخرج الصراع - في رأيه - من الأفق المسدود، مؤكداً على أن الهدف هو الوصول للسلام، «وهذا مرتبط بالعدالة، ومرتبط بالحقوق جميعها».

في هذا الكتاب

في هذا الكتـــاب الذي يقدمه منتـــدى التفكير للقارئ العربي، ولكل المتضامنين العـــرب والأجانب وأصدقاء الشـــعب الفلســـطيني والمؤمنين بقضيتـــه العادلة، ونضاله المشـــروع لانتزاع حريتـــه وإنهاء نظام الفصل العنصـــري الذي يضطهـــده، يقدم المنتـــدى خلاصة سلســـلة حوارات أدارها مع سياســـيين وصنـــاع قرار، وحوصلة لرؤى مفكرين وأكاديميين، وأوراق عمل أعدها عدد من الباحثين في ســـياق تحليل تلك الحوارات التي أدراها المنتدى للإجابة على ســـؤال ما العمل بمواجهة صفقة القرن والتطبيع ومشاريع الضم، سعيا منه للخروج بحوصلة وطنية أو «روشيتة» علاجية -إن صح التعبير-.

و طـــرح الباحثون المشـــاركون في هذا الكتـــاب أوراقا تضمنت مقاربات جديدة وخيارات ممكنة ومتاحة اليوم أمام الشـــعب الفلســـطيني، ومنها خيار حل الســـلطة الفلســـطينية أو تغيير وظيفتها، وهمـــا الخياران اللذان حاول المنتدى التركيز عليهما واشباعهما بحثا، مستندا للحوارات المشار إليها أعلاه.

publishing
Arab Thinking Forum